حالة
إنعدام الأمن الغذائي في العالم
٢٠٠٤

رصد التقدم المحرز في إتجاه
أهداف مؤتمر القمة العالمي للأغذية
والأهداف الإنمائية للألفية

FAO
FIAT PANIS

تنويه

أعدت هذه الطبعة السادسة من حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم بجهد تعاوني من موظفي المنظمة، قادته مصلحة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

وقد ترأس هذه الجهود هارتويغ دي هين، المدير العام المساعد لمصلحة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وساعده في ذلك كوستاس ستاموليس، رئيس إدارة دور القطاع الزراعي في التنمية الاقتصادية، الذي قام برئاسة الفريق الفني الأساسي. كذلك قدّم أندريو ماركس من مؤسسة KnowledgeView Ltd مساعدة قيِّمة من الناحيتين النظرية والتحريرية.

وكان من بين أعضاء الفريق الفني الأساسي في مصلحة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية كل من: جيللي بروينسما من وحدة الدراسات المنظورية العالمية؛ وريندي ستريجنر من قسم الاقتصاد الزراعي والإنمائي؛ وعلي أرسلان كورغان من قسم السلع والتجارة؛ وبراكاش شيتي من قسم الأغذية والتغذية؛ وجورج ميرنيس من قسم الإحصاء.

وقدّم موظفو المنظمة التالية أسماؤهم مساهمات فنية متنوعة: جوزيف شميدهوبر من وحدة الدراسات المنظورية العالمية (مصلحة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية)؛ وجنيفر نايبورغ من مكتب المدير العام المساعد (مصلحة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية)؛ وتشينسيا تشيري، وهالوك كاسناكوغلو، وريكاردو سيبريان، وسيفالينغوم راماساومي من قسم الإحصاء (مصلحة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية)؛ ولوكا ألينوفي، وسوميتير بروكا، وجيرو كارليتو، وبنجامين دافيس، ومارغريتا فلوريس، وأدميتسيون جيبري–مايكل، وغونتر هيمريش، وناوكو هوريي، ومادلون مبير، وبرادهو بينغالي من قسم الاقتصاد الزراعي والإنمائي (مصلحة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية)؛ وتيري بالارد، وجينا كينيدي، وغي نانتيل من قسم الأغذية والتغذية (مصلحة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية)؛ ومارتن إيمنك، وجيني ريتشيس من وحدة تنسيق نظام المعلومات عن انعدام الأمن الغذائي والتعرض لنقص الأغذية ورسم الخرائط ذات الصلة (مصلحة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية)؛ وكونسبسيون كالبي، وهنري جوسيراند من قسم السلع والتجارة (مصلحة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية)؛ ولافينيا غاسبيريني، وايستر زولبيرتي من قسم البحوث والإرشاد والتدريب (مصلحة التنمية المستدامة)؛ وأندريو ماكميلان من قسم العمليات الميدانية (مصلحة التعاون التقني).

أما الإحصاءات الأساسية المتعلقة بنقص الأغذية واستهلاكها الواردة في هذه الطبعة، فقد أعدها على التوالي كل من فرع البيانات الإحصائية وإدارة التحليل الإحصائي في قسم الإحصاء في المنظمة.

وتُعرب المنظمة عن شكرها الخاص لفريق "بانسون" بكامبريدج، المملكة المتحدة، لتصميمه شكل الوثيقة ومساعدته في مجال التحرير وإعداد الرسومات.

وتولت مجموعة تصميم وتحرير المطبوعات وإنتاجها بقسم الإعلام في مصلحة الشؤون العامة والإعلام، خدمات التحرير اللغوي وعملية النشر. بينما تولت عمليات الترجمة مجموعة الترجمة في قسم المؤتمر والمجلس وشؤون المراسم.

صدر عام ٢٠٠٤ عن:
منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
Viale delle Terme di Caracalla, 00100 Rome, Italy

الأوصاف المستخدمة في هذه المواد الإعلامية وطريقة عرضها لا تعبر عن أي رأي خاص لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة فيما يتعلق بالوضع القانوني أو التنموي لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، أو فيما يتعلق بسلطاتها أو بتعيين حدودها وتخومها.

لا يعني ذكر أو تجاهل شركات بعينها، أو منتجاتها أو علاماتها التجارية، أي دعم لهذه الشركات أو الحكم عليها من قبل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

حقوق الطبع محفوظة لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. ويجوز استنساخ ونشر المواد الإعلامية الواردة في مطبوعات المنظمة للأغراض التعليمية، أو غير ذلك من الأغراض غير التجارية، دون أي ترخيص مكتوب من جانب صاحب حقوق الطبع، بشرط التنويه بصورة كاملة بالمصدر. ويحظر استنساخ المواد الإعلامية الواردة في مطبوعات المنظمة لأغراض إعادة البيع، أو غير ذلك من الأغراض التجارية، دون ترخيص مكتوب من صاحب حقوق الطبع. وتقدم طلبات الحصول على هذا الترخيص مع بيان الغرض منه وحدود استعماله إلى:

Chief, Publishing Management Service, Information Division, FAO, Viale delle Terme di Caracalla, 00100 Rome, Italy
أو بواسطة البريد الإلكتروني: copyright@fao.org

© FAO 2004

ISBN 92-5-605178-8

طبع في إيطاليا

الصور:
من يمين الغلاف إلى يساره:
Thi ha Thein Nyan/UNEP/Topham; Claudio Marcozzi/UNEP/Topham; Felix O Granmakou/UNEP/Topham.

حالة
إنعدام الأمن الغذائي في العالم
٢٠٠٤

رصد التقدم المحرز في إتجاه
أهداف مؤتمر القمة العالمي للأغذية
والأهداف الإنمائية للألفية

بيان المحتويات

٤ **تقديم**

نحو بلوغ هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية: مواجهة الشلل الذي تحدثه تكاليف الجوع

٦ **نقص الأغذية في مختلف أنحاء العالم**

٦ تعداد الجوعى: آخر التقديرات

٨ التكلفة البشرية للجوع: ملايين البشر فريسة للعجز والوفاة

١١ التكاليف الاقتصادية للجوع: خسائر بالمليارات في الانتاجية والكسب والاستهلاك

١٤ قياس الجوع: تقديرات أفضل لإجراءات أكثر تأثيرا

١٦ نقاط الجوع الساخنة

١٨ **السمات الخاصة**

١٨ العولمة والتحضر ونظم الأغذية المتغيرة في البلدان النامية

٢٠ أثر تغير النظم الغذائية على صغار المزارعين في البلدان النامية

٢٢ الصورة المتغيرة للجوع وسوء التغذية

٢٤ **نحو الوفاء بالتزامات مؤتمر القمة العالمي للأغذية**

٢٤ العمل من أجل محاربة الجوع

٢٦ دور نظم الأغذية والمجتمعات في التكيف مع الأزمات الطويلة

٢٨ تعليم السكان الريفيين والأمن الغذائي

٣٠ الأرز والأمن الغذائي

٣٢ الطريق إلى الأمام: تصعيد وتيرة الأنشطة لتخفيض معدلات الجوع

٣٤ **الجداول**

٤٠ **المصادر**

معلومات عن هذا التقرير

يتناول تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم ٢٠٠٤ التقدم المحرز والنكسات في الجهود المبذولة لبلوغ الهدف الذي حدده مؤتمر القمة العالمي للأغذية في عام ١٩٩٦، وهو خفض عدد السكان الذين يعانون الجوع المزمن في العالم إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥.

ويتناول القسم الأول من التقرير وعنوانه نقص الأغذية في مختلف أنحاء العالم، آخر التقديرات لعدد الأشخاص الذين يعانون نقص الأغذية إلى جانب حسابات أولية للعبء الاقتصادي الثقيل الذي يفرضه الجوع وسوء التغذية.

وتُركّز السمات الخاصة هذا العام على أثر النمو السريع للمدن والدخول في البلدان النامية على الجوع والأمن الغذائي.

ويتناول القسم المعنون نحو الوفاء بالتزامات مؤتمر القمة العالمي للأغذية أمثلة للقضايا والإجراءات التي تُعتبر أساسية للوفاء بالتزامات خطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية والأهداف الإنمائية للألفية المتصلة بهذه الخطة.

وتُقدم الجداول مؤشرات مفصلة عن حالة التقدم في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة تحول.

نظم المعلومات عن انعدام الأمن الغذائي والتعرض لنقص الأغذية ورسم الخرائط ذات الصلة

يصعب على المرء أن يصدق أن عاماً قد انقضى منذ أن جلست لكتابة مقدمة لتقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم ٢٠٠٣. إن الوقت يمر بسرعة كبيرة بالنسبة لكثير منا، ولكنه شديد البطء بالنسبة لمئات الملايين من السكان الجائعين الذين لا بد أن يشعروا بالقلق عندما يفكرون من أين ستأتي وجبتهم التالية، لقد انطوى عام آخر أكثر إيلاما. ومع ذلك نلمس في هذا التقرير أن عدد السكان الجائعين لا يزال مرتفعاً بدرجة يصعب تحملها، وأن التقدم في الوصول إليهم بطيء بدرجة لا يمكن تصورها، وأن التكاليف الناتجة عن الحياة المدمرة والموارد المهدرة كبيرة بدرجة لا يمكن تقديرها. وربما نكون قد أحدثنا تغييراً في حياة أولئك الأطفال والبالغين الذين أمكن الوصول إليهم. ولكن حياة كثيرين آخرين لا تزال ترزح تحت قبضة الجوع وهوان الفقر.

وقد أشرت في تقرير العام الماضي إلى التقييم الخارجي للفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بنظام المعلومات عن انعدام الأمن الغذائي والتعرض لنقص الأغذية ورسم الخرائط ذات الصلة، الذي كان يجري إعداده في ذلك الوقت. فلم يوجه التقييم أية انتقادات. وبينما رصد بعض المبادرات والنتائج الإيجابية للغاية، خلص إلى أن نظام المعلومات عن انعدام الأمن الغذائي والتعرض لنقص الأغذية ورسم الخرائط ذات الصلة قد فشل في استغلال قدرته الحقيقية. وقد تعهد أعضاؤنا بإيجاد سُبل جديدة للعمل معا لتلبية حاجة لا تزال اليوم أكثر إلحاحاً مما كانت عليه عندما أُنشئ نظام المعلومات. وخلال اجتماعنا السنوي في أبريل/نيسان ٢٠٠٤، اتفقنا على هيكل تنظيمي جديد. ونحن نقوم الآن برسم خطة عملنا للمستقبل، وخاصة بتحديد مجالات النشاط ذات الأولوية العالية للعامين القادمين.

ولا يزال هدفنا دون تغيير، وهو مساعدة البلدان على إقامة نُظم معلومات جيدة عن انعدام الأمن الغذائي توفر المعلومات السريعة اللازمة لصياغة سياسات وبرامج فعالة ولرصد التقدم المحرز في تحقيق الأهداف العالمية والقطرية والمحلية على حد سواء. ونحن بحاجة إلى أن نتجاوز عالما يشهد اختلافا في حياة القليل من الأشخاص الجائعين فحسب إلى إيجاد عالم مختلف في مجمله – عالم تُصبح فيه آلام الجوع مجرد ذكرى من ذكريات الماضي.

لين ر. براون (البنك الدولي)
رئيس الفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بنظام المعلومات عن انعدام الأمن الغذائي والتعرض لنقص الأغذية ورسم الخرائط ذات الصلة

عضوية الفريق العامل (IAWG-FIVIMS)

وكالات المعونة الثنائية والفنية
الوكالة الأسترالية للتنمية الدولية
الوكالة الكندية للتنمية الدولية
المكتب الأوروبي للتعاون في مجال المعونة
الوكالة الألمانية للتعاون التقني
وزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة
الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية
وزارة الزراعة الأمريكية

وكالات الأمم المتحدة وبريتون وودز
منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
منظمة العمل الدولية
مصلحة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة
مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
برنامج الأمم المتحدة للبيئة
صندوق الأمم المتحدة للطفولة
صندوق الأمم المتحدة للسكان
البنك الدولي
برنامج الأغذية العالمي
منظمة الصحة العالمية
المنظمة العالمية للأرصاد الجوية
اللجنة الدائمة لمنظومة الأمم المتحدة المعنية بالتغذية

المنظمات الدولية للبحوث الزراعية
الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية
المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية
الخدمة الدولية للبحوث الزراعية القطرية
المركز الدولي للزراعة الاستوائية

المنظمات الدولية غير الحكومية
منظمة هلين كيللر الدولية
مؤسسة روكفيللر
صندوق إنقاذ الطفولة في المملكة المتحدة
معهد الموارد العالمي

المنظمات الإقليمية
الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي
اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة السهل

وتوحي الدراسات التي أجرتها أكاديمية النهوض بالتعليم والمذكورة في هذا التقرير أن ١٥ بلداً في أفريقيا وأمريكا اللاتينية تستطيع أن تقلل سوء التغذية الناجم عن نقص الطاقة المستمدة من البروتين بمقدار النصف من الآن وحتى عام ٢٠١٥ بتكاليف لا تتجاوز ٢٥ مليون دولار في السنة. وعلى فترة عشر سنوات سيموّل هذا الاستثمار تدخلات هادفة تنقذ حياة نحو ٩٠٠ ٠٠٠ طفل، كما أنه سيدر مكاسب طويلة الأجل في الإنتاجية تتجاوز قيمتها أكثر من مليار دولار.

أما التقديرات التي وضعتها منظمة الأغذية والزراعة للتكاليف والمنافع من العمل لتعجيل التقدم نحو بلوغ هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية فتوحي بأن الاستثمارات الحكومية السنوية التي تبلغ ٢٤ مليار دولار، إلى جانب الاستثمارات الخاصة الإضافية، ستؤدي إلى رفع الناتج المحلي الإجمالي السنوي بمقدار ١٢٠ مليار دولار نتيجة لإطالة أمد الحياة وتحسين الصحة.

وببساطة، لم يعد السؤال المطروح هو ما إذا كنا نستطيع أن نتخذ الإجراءات العاجلة والفورية اللازمة لبلوغ هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية، بل هل بوسعنا الآن أن نفعل ذلك؟ والإجابة على هذا السؤال هي كلا البتة والمدوية.

فالجائعون لا يستطيعون الانتظار، ولا يستطيع المجتمع الدولي أن يمكث في سباته طويلا.

دكتور جاك ضيوف
المدير العام
لمنظمة الأغذية والزراعة

عدد ناقصي الأغذية في العالم النامي:
المعدلات الملاحظة والمتوقعة وفقا للأرقام المستهدفة لمؤتمر القمة العالمي للأغذية

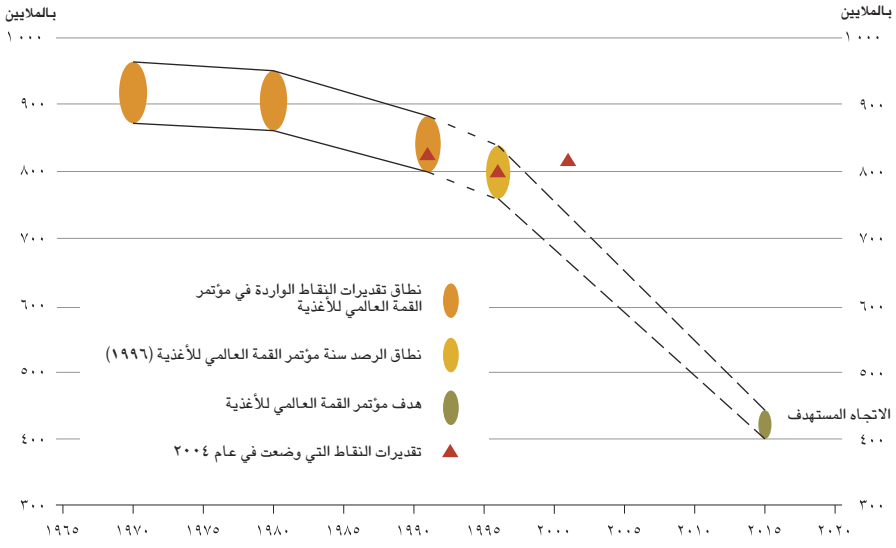

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

ملامح التقدم

عدد ناقصي الأغذية في أكثر من ٣٠ بلداً حققت تقدماً ملموساً نحو بلوغ هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية

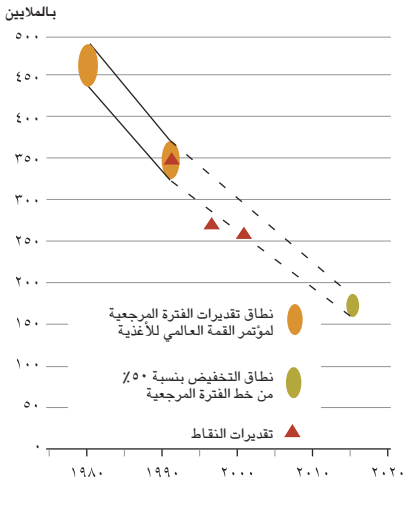

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

فوائد التقدم

تقديرات التكاليف والمنافع من زيادة الاستثمارات الحكومية اللازمة لتعجيل تخفيض معدلات الجوع وبلوغ هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية، ٢٠٠٢–٢٠١٥

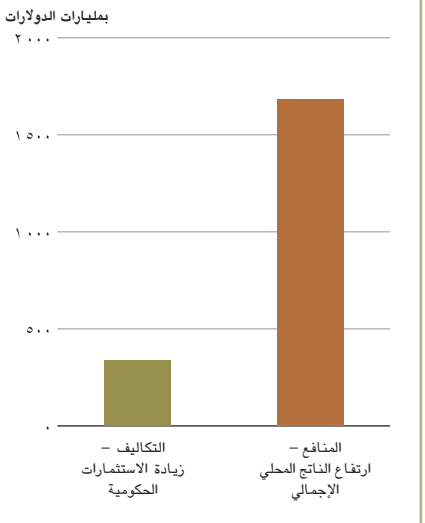

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

تـقـديـم

نحو بلوغ هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية: مواجهة الشلل الذي تحدثه تكاليف الجوع

ونحن نقترب الآن من استعراض منتصف المدة بشأن التقدم نحو بلوغ هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية، فإن آخر تقرير وضعته منظمة الأغذية والزراعة عن حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم يُبرز ثلاث حقائق لا يمكن إغفالها، وينتهي إلى ثلاثة استنتاجات لا مفر منها:

الحقيقة الأولى: حتى الآن كانت جهود تخفيف وطأة الجوع المزمن في العالم النامي أقل بكثير من السرعة المطلوبة لتخفيض عدد الجوعى بمقدار النصف في موعد لا يجاوز عام ٢٠١٥ (أنظر الرسم البياني). إذن يجب أن نُحسّن أداءنا.

الحقيقة الثانية: رغم بطء التقدم وتراخيه على المستوى العالمي، فإن بلداناً عديدة في جميع أقاليم العالم النامي أثبتت أن النجاح أمر ممكن. فقد استطاع أكثر من ٣٠ بلداً، يبلغ مجموع سكانها أكثر من ٢,٢ مليار نسمة، تخفيض انتشار نقص الأغذية بنسبة ٢٥ في المائة، كما حققت تقدماً ملموساً نحو تخفيض عدد الجوعى بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥. إذن نستطيع أن نُحسّن أداءنا.

الحقيقة الثالثة: تكاليف عدم اتخاذ إجراءات فورية وجادة لتخفيض الجوع في العالم بأكمله بمعدلات مماثلة لما تقدم هي تكاليف تصل إلى أرقام مفزعة. وهذه هي الرسالة الرئيسية التي أود أن أوجهها إلى قراء هذا التقرير. فكل سنة تمر والجوع على مستوياته الحالية تودي بحياة أكثر من ٥ ملايين طفل وتكلف البلدان النامية مليارات من الدولارات بسبب الخسارة في الإنتاجية والإيرادات. وتبدو تكاليف التدخلات اللازمة لتخفيض معدلات الجوع تخفيضاً كبيراً مسألة لا تذكر مقارنة مع ما تقدم. فلا مناص إذن من أن نحسّن أداءنا.

يجب أن نُحسّن أداءنا

تفيد آخر تقديرات المنظمة بأن عدد الجوعى في العالم النامي انخفض بمقدار ٩ ملايين فقط منذ الفترة المرجعية لمؤتمر القمة العالمي للأغذية، رغم التعهدات التي صدرت في ذلك الوقت. بل إن الأخطر من ذلك أن هذا العدد زاد بالفعل في السنوات الخمس الأخيرة التي توافرت عنها الأرقام. وفي ثلاثة من الأقاليم الأربعة النامية كان عدد ناقصي الأغذية في فترة ٢٠٠٠–٢٠٠٢ أكبر مما كان عليه في فترة ١٩٩٥–١٩٩٧. وكان إقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي هو الوحيد الذي سجّل انخفاضاً متواضعاً في عدد الجوعى.

نستطيع أن نُحسّن أداءنا

هناك أكثر من ٣٠ بلداً، تمثل نصف سكان العالم النامي تقريباً، أثبتت أن التقدم السريع ممكن، وقدمت أمثلة لذلك التقدم.

وهذه المجموعة الناجحة من البلدان هي مجموعة تدعو إلى الدهشة لأسباب عديدة. فجميع الأقاليم النامية ممثلة فيها، أي ليس فقط الأقاليم التي كان نموها الاقتصادي السريع موضع إشادة على نطاق واسع. وآسيا هي التي حققت أكبر انخفاض في عدد الجوعى. ولكن أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تفتخر بأن معظم بلدانها استطاعت تخفيض انتشار الجوع بنسبة ٢٥ في المائة أو أكثر، وإن كان ذلك قد تحقق قياساً بمستويات نقص الأغذية العالية جداً منذ البداية.

ومن بين البلدان الأفريقية، هناك عدة بلدان تقدّم درساً مهماً آخر، وهو أن الحروب والنزاعات المدنية يجب اعتبارها أسباباً رئيسية لا للطوارئ الغذائية قصيرة الأجل فحسب بل لانتشار الجوع المزمن على نطاق واسع. فبعض البلدان التي تخلصت أخيراً من كابوس النزاعات هي بلدان تحتل مكانها بين المجموعة التي سجلت تقدماً منتظماً منذ مؤتمر القمة العالمي للأغذية وبين مجموعة البلدان التي سجلت مكاسب سريعة في السنوات الخمس الأخيرة.

وهناك شيء آخر يشترك فيه كثير من البلدان التي حققت تقدماً سريعاً في تخفيض معدلات الجوع، وهو أن النمو الزراعي كان أعلى من المتوسط بدرجة ملموسة. ففي البلدان الثلاثين أو الأكثر من الثلاثين التي تشق طريقها نحو بلوغ هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية زاد الناتج المحلي الإجمالي الزراعي بمتوسط سنوي معدله ٣,٢ في المائة، أي أسرع بمقدار نقطة مئوية واحدة تقريباً مما حدث في مجموعة البلدان النامية ككل.

واستطاع عديد من تلك البلدان أيضاً أن يشق طريقه نحو تنفيذ استراتيجية المسار المزدوج لمكافحة الجوع – أي تقوية شبكات الأمان الاجتماعية بما يضع الطعام على موائد أكثر المحتاجين إليه، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى مكافحة الأسباب الرئيسية للجوع وذلك بمبادرات لتنشيط الإنتاج الغذائي، وزيادة مستوى الأداء الوظيفي، وتخفيض معدلات انتشار الفقر.

وفي بعض الحالات أثبت برنامج "القضاء الكامل على الجوع" في البرازيل أن شراء الأغذية لبرامج التغذية المدرسية ولغيرها من شبكات الأمان الغذائية من المزارع المحلية الصغيرة ومتوسطة الحجم يسمح بالجمع بين المسارين في حلقة مقبولة قوامها تحسين التغذية، وزيادة توافر الأغذية، ورفع مستوى الدخل، وتحسين الأمن الغذائي.

لا مناص من أن نحسّن أداءنا

من الناحية الأخلاقية، يكفي أن نقول إن طفلاً واحداً يموت كل خمس ثوانٍ بسبب الجوع وسوء التغذية، وهذه حقيقة تثبت في حد ذاتها أننا لا ينبغي أن نسمح للجوع بأن يظل رافعاً سوط التهديد. هكذا فحسب.

أما من الناحية الاقتصادية، فإن القضية قد تكون أعقد ولكنها مفهومة بنفس الدرجة. فكل طفل يتأخر نموه البدني والعقلي بسبب الجوع وسوء التغذية سيفقد ما بين ٥ و١٠ في المائة من دخله طوال حياته. وعلى الصعيد العالمي، فإن كل سنة يستمر فيها الجوع بمستوياته الحالية تُسبب الوفاة والإعاقة التي ستقع تكاليفها على إنتاجية البلدان النامية في المستقبل بما تقدّر قيمته المنظورة في الوقت الحاضر بمبلغ ٥٠٠ مليار دولار أو أكثر.

وهذا العبء الاقتصادي الساحق يتحمله أقل الناس قدرة على احتماله، وهم الذين يكافحون للعيش بأقل من دولار واحد في اليوم، والبلدان التي تتباطأ أو تتوقف اقتصاداتها وتنميتها بسبب نقص الإنتاجية والموارد.

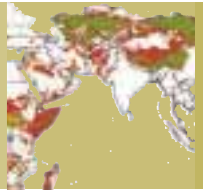

عدد ناقصي الأغذية، ٢٠٠٠–٢٠٠٢

(بالملايين)

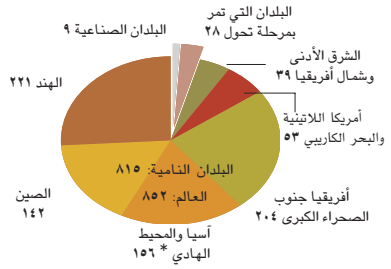

* باستثناء الصين والهند

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

التغيرات في نسب ناقصي الأغذية في الأقاليم الفرعية النامية

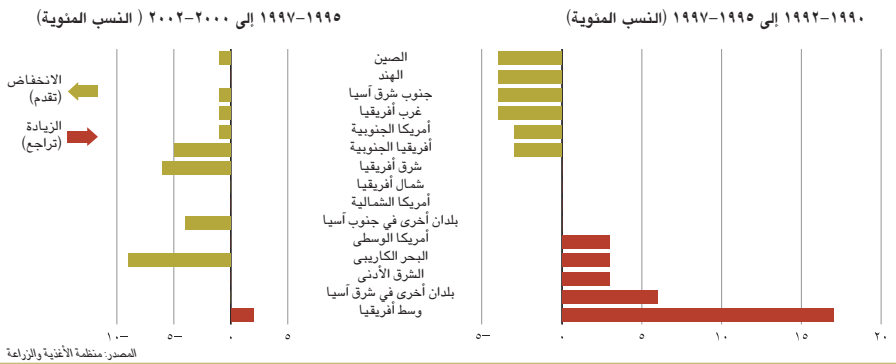

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

نسبة ناقصي الأغذية بحسب الأقاليم

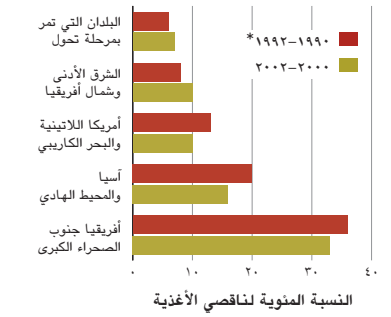

* ١٩٩٣–١٩٩٥ للبلدان التي تمر بمرحلة تحول

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

التغيرات في عدد ناقصي الأغذية في الأقاليم الفرعية النامية

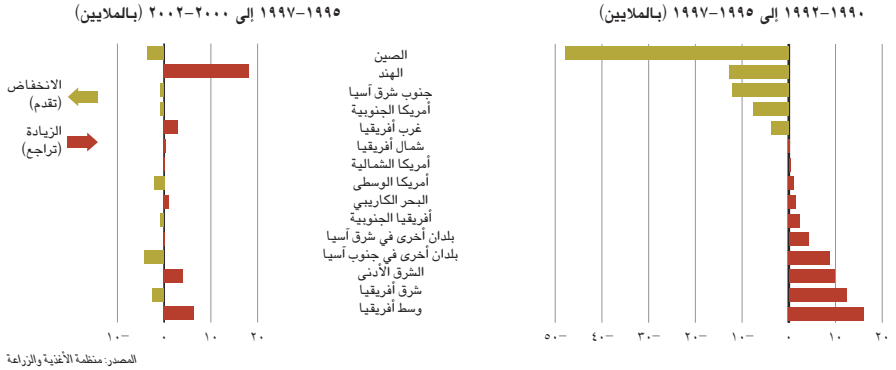

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

جمعت البلدان بحسب انتشار نقص الأغذية في ٢٠٠٠–٢٠٠٢

الأعمدة الملونة: ٢٠٠٠–٢٠٠٢ الأعمدة الرمادية: ١٩٩٠–١٩٩٢

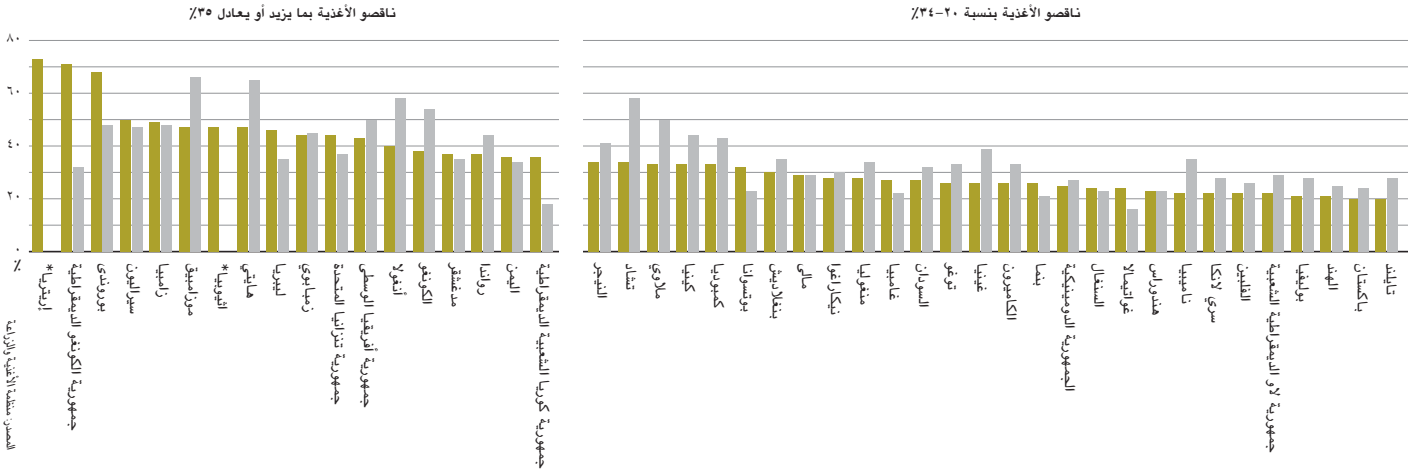

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

* إثيوبيا واريتريا لم تكونا كيانين مستقلين في ١٩٩٠–١٩٩٢

نقص الأغذية في مختلف أنحاء العالم

تعداد الجوعى: آخر التقديرات

تقدّر منظمة الأغذية والزراعة عدد ناقصي الأغذية في العالم بحدود ٨٥٢ مليون نسمة في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٢. ويشمل هذا الرقم ٨١٥ مليون نسمة في البلدان النامية و٢٨ مليوناً في البلدان التي تمرّ بمرحلة تحوّل و٩ ملايين في البلدان الصناعية.

وقد انخفض عدد ناقصي الأغذية في البلدان النامية بحدود ٩ ملايين نسمة فقط في العقد التالي للفترة المرجعية ١٩٩٠-١٩٩٢ التي اعتمدها مؤتمر القمة العالمي للأغذية. وفي النصف الثاني من العقد، ازداد عدد من يعانون الجوع المزمن في البلدان النامية بمعدل ٤ ملايين في السنة تقريباً، مما قضى على ثلثي الانخفاض البالغ ٢٧ مليون نسمة في السنوات الخمس السابقة.

وكانت التغيرات في الصين والهند سبباً أساسياً لانعكاس الاتجاه خلال النصف الثاني من العقد. فقد حققت الصين تقدماً ملحوظاً في النصف الأول من العقد حيث استطاعت أن تخفض عدد ناقصي الأغذية بنحو ٥٠ مليون نسمة. وفي الفترة ذاتها، خفضت الهند عدد ناقصي الأغذية بحدود ١٣ مليوناً. وقد انعكس ذلك بدوره على المجموع العالمي، مع أن عدد ناقصي الأغذية في سائر العالم النامي ارتفع بحدود ٣٤ مليون نسمة. لكن في النصف الثاني من العقد، تباطأ التقدم في الصين حيث اقتصر انخفاض عدد ناقصي الأغذية على ٤ ملايين نسمة في حين ازداد عددهم في الهند بنحو ١٨ مليوناً.

ومع ذلك، لا تبدو الصورة قاتمة كلياً. فكما أن المكاسب التي تحققت في الصين والهند عوّضت عن التردي في أماكن أخرى خلال النصف الأول من العقد، كذلك فإن التباطؤ الذي شهده عملاقا آسيا أخفى تحسنات ملحوظة في الاتجاهات في سائر مناطق العالم النامي. فبعدما تسارعت وتيرة ازدياد عدد ناقصي الأغذية بحدود ٧ ملايين في السنة، بقي عددهم على حاله في النصف الثاني من العقد في البلدان النامية، في ما خلا الصين والهند. وانخفضت نسبة ناقصي الأغذية من ٢٠ في المائة إلى ١٨ في المائة.

ولعل أكثر العوامل المشجّعة تسجيل أكبر تغير في الاتجاهات في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ففي الفترتين ١٩٩٥ - ١٩٩٧ و٢٠٠٠ - ٢٠٠٢، تباطأت وتيرة الزيادة في عدد ناقصي الأغذية من ٥ ملايين في السنة إلى مليون في السنة. وانخفضت نسبة ناقصي الأغذية في الإقليم من ٣٦ في المائة إلى ٣٣ في المائة بعدما راوحت مكانها منذ الفترة ١٩٩٠-١٩٩٢.

نقص الأغذية في البلدان التي تمر بمرحلة تحوّل

ارتفع عدد ناقصي الأغذية في البلدان التي تمر بمرحلة تحوّل من ٢٣ مليوناً إلى ٢٨ مليوناً منذ تفكك الاتحاد السوفييتي سابقاً وتشيكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا في الفترة ١٩٩١-١٩٩٣. ويتركز القسم الأكبر من الزيادة ومن ناقصي الأغذية في بلدان رابطة الدول المستقلة حيث زادت النسبة من ٧ في المائة إلى ٩ في المائة.

ناقصو الأغذية في البلدان التي تمر بمرحلة تحول

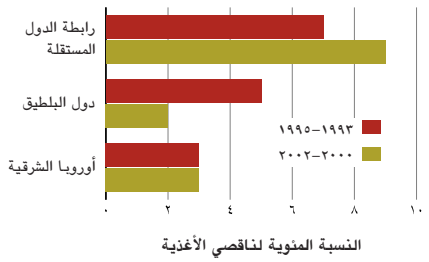

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

نسب ناقصي الأغذية في البلدان النامية، ١٩٩٠-١٩٩٢ و٢٠٠٠-٢٠٠٢

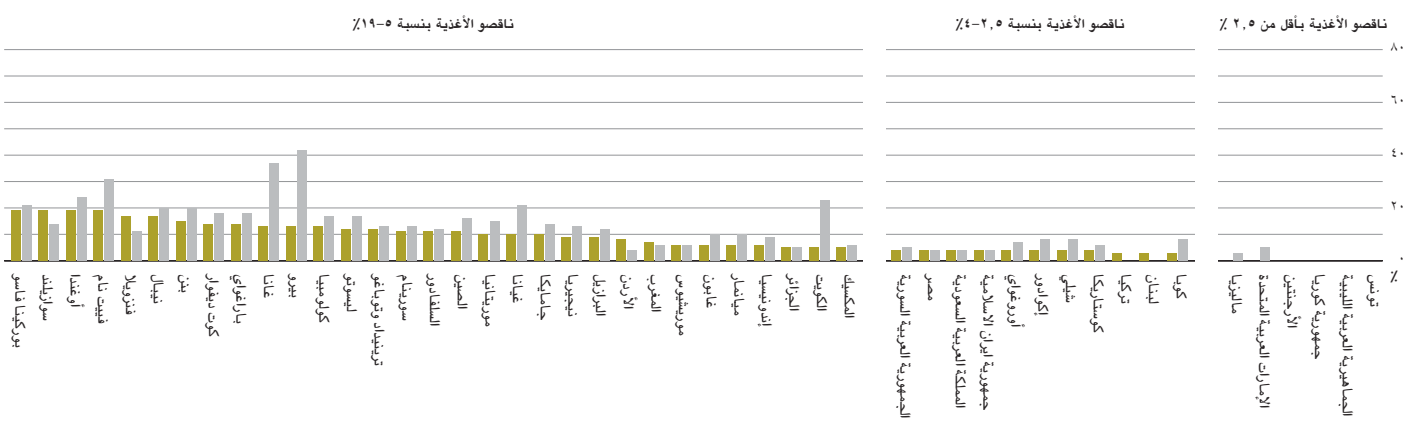

لا تظهر في الرسم البياني أربعة بلدان لم تتوافر عنها البيانات الكافية للسنوات ٢٠٠٠-٢٠٠٢، وهي: أفغانستان والعراق ويابوا غينيا الجديدة والصومال.

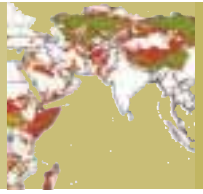

إذا كان النقص في هذه المغذيات الدقيقة نقصاً بسيطاً، فإنه يرفع بدرجة كبيرة من احتمال الوفاة والإصابة بأمراض شديدة. كما أن هذه الأسباب يمكن أن تؤدي إلى نقص معرفي دائم بين الأطفال، وإلى نقص الإنتاجية بين البالغين. فمثلاً يرتبط نقص الحديد بزيادة وفيات الأمهات عند الولادة وبضعف النمو الحركي والمعرفي بين الأطفال ونقص الإنتاجية بين البالغين. ويصيب نقص الحديد نحو ١,٧ مليار شخص في العالم، نصفهم يعانون فقر الدم الراجع إلى نقص الحديد.

نقص التغذية ووفيات الأطفال

أكثر من ثلاثة أرباع وفيات الأطفال يرجع إلى اضطرابات صحية عند الولادة وإلى مجموعة من الأمراض المُعدية التي يمكن علاجها، ومنها الإسهال والالتهاب الرئوي والملاريا والحصبة. كما أن أكثر من نصف هذه الوفيات يمكن إرجاعه إلى شدة ضعف الأطفال الذين يعانون نقصا في الأغذية والوزن (أنظر الرسم البياني).

وفيات الأطفال في العالم بحسب السبب

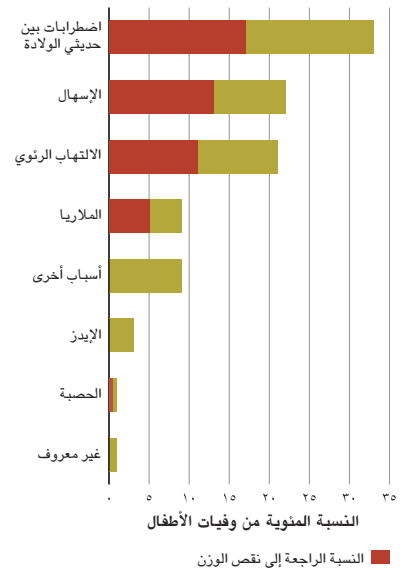

المصدر: Black, Morris and Bryce

كذلك فإن نقص المغذيات الدقيقة يرفع من خطر وفيات الأطفال. فمثلاً يؤدي نقص فيتامين "ألف" إلى زيادة خطر الوفاة، بسبب الإسهال والحصبة والملاريا، بنسبة تتراوح بين ٢٠ و٤٠ في المائة.

وعموما، تفيد تقديرات منظمة الصحة العالمية بأن أكثر من ٣,٧ مليون حالة وفاة عام ٢٠٠٠ يمكن إرجاعها إلى نقص الوزن. وكانت حالات النقص في ثلاثة من المغذيات الدقيقة الرئيسية، وهي الحديد وفيتامين "ألف" والزنك، سبباً لنحو ٧٥٠ ٠٠٠ إلى ٨٥٠ ٠٠٠ حالة وفاة إضافية.

وتبيّن من دراسة اتجاهات سوء التغذية ووفيات الأطفال في ٥٩ بلداً نامياً بين عامي ١٩٦٦ و١٩٩٦ أن تقليل مستويات انخفاض الوزن له تأثير كبير على تقليل وفيات الأطفال، بصرف النظر عن التغيرات في سائر العوامل الاجتماعية والاقتصادية أو في السياسات.

وكان تخفيض مستويات نقص الوزن بنسبة ٦٠ في المائة سبباً في انخفاض بنسبة ١٦ في المائة في وفيات الأطفال في أمريكا اللاتينية وبنسبة ٢٧ في المائة في كل من آسيا والشرق الأدنى وشمال أفريقيا. وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ساعدت عمليات التحصين، واستعمال المضادات الحيوية وغير ذلك من تحسينات الرعاية الصحية، على تقليل وفيات الأطفال رغم زيادة مستويات نقص الوزن. ولكن إذا كان نقص الوزن أمكن تخفيضه في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بالمعدلات التي سجلت في الأقاليم الأخرى، فإن وفيات الأطفال كان يمكن أن تنخفض بسرعة أكبر بكثير، أي بنسبة ٦٠ في المائة بدلاً من ٣٩ في المائة. وبالنسبة للمستقبل تفيد الدراسة بأن تخفيض مدى انتشار نقص الوزن بنسبة ٥ نقاط مئوية يمكن أن يُقلل من وفيات الأطفال بنحو ٣٠ في المائة.

وانتهت دراسة حديثة أخرى إلى أن التدخلات المتاحة اليوم، والتي يمكن تنفيذها على نطاق واسع في البلدان النامية، من شأنها أن تخفض وفيات الأطفال بنحو الثلثين. وفي الاثنين والأربعين بلداً التي تمثل بأكثر من ٩٠ في المائة من وفيات الأطفال، يمكن تقليل معدل وفيات الأطفال بنسبة ٢٥ في المائة وإنقاذ حياة نحو ٢,٤ مليون طفل كل سنة، وذلك بفضل عدد قليل من التدخلات التغذوية الزهيدة والفعالة، ومنها الرضاعة الطبيعية، والتغذية التكميلية، والاستكمال بفيتامين "ألف" والزنك.

سنوات العمر المعدّلة طبقا للعجز

الأشخاص الذين يستمرون في الحياة بعد معاناة سوء التغذية في فترة الطفولة غالباً ما يواجهون معوّقات بدنية ومعرفية طوال حياتهم. وكان من بين التدابير التي استخدمت لتقدير الأثر الكمي لتأثير سوء التغذية على ضعف الصحة وعلى زيادة الوفيات هو ما يسمى سنوات العمر المعدلة طبقا للعجز – أي مجموع السنوات المفقودة نتيجة لكل من الوفاة المبكرة وحالات العجز، مع تعديل هذا العدد من السنوات طبقا لشدة الإصابة.

وقد حسبت دراسة عن العبء العالمي للأمراض، مشتركة بين منظمة الصحة العالمية والبنك الدولي، سنوات العمر المعدلة طبقا للعجز الراجع إلى عدد كبير من الأمراض والحالات، وقدرت النسبة التي يمكن أن تُعزى إلى مختلف عوامل المرض، بما في ذلك سوء تغذية الأطفال والأمهات. ويرى آخر تقرير في هذا الصدد أن نقص الوزن هو أهم عامل منفرد من عوامل الخطر لسنوات العمر المعدلة طبقا للعجز في العالم بأكمله (أنظر الرسم البياني على الصفحة التالية) وكذلك للوفيات ولسنوات العمر المعدلة في "البلدان النامية التي ترتفع فيها الوفيات"، وهي مجموعة تضم نحو ٧٠ بلداً يبلغ مجموع سكانها أكثر من ٢,٣ مليار نسمة.

وبصفة عامة، فإن من بين عشرة عوامل خطر رئيسية في سنوات العمر المعدلة طبقا للعجز، ترجع ستة عوامل إلى الجوع وسوء التغذية، بما في ذلك نقص الوزن، ونقص الزنك (العامل الخامس) والحديد (العامل السادس) وفيتامين "ألف" (العامل السابع)، وعدم سلامة مياه الشرب والإصحاح والصحة العامة (العامل الثالث)، وهذه تُساهم في سوء التغذية لأنها تُسبب التهابات تمنع الهضم وامتصاص المغذيات (أنظر الرسم البياني)

نقص الأغذية في مختلف أنحاء العالم

التكلفة البشرية للجوع:
ملايين البشر فريسة للعجز والوفاة

الجوع وسوء التغذية لهما تكاليف باهظة يتحملها الأفراد والعائلات والمجتمعات والأمم. فنقص الأغذية ونقص الفيتامينات والمعادن الضرورية يطيحان بحياة أكثر من خمسة ملايين طفل كل سنة، ويكلفان العائلات في العالم النامي أكثر من ٢٢٠ مليون سنة من الحياة المنتجة لأفراد الأسرة الذين تتناقص أعمارهم أو يتأثرون بسبب العجز الراجع إلى سوء التغذية، كما أنهما يكلفان البلدان النامية مليارات من الدولارات بسبب فقد الإنتاجية ونقص الاستهلاك.

دورة الحرمان المفرغة

في كل سنة يولد أكثر من ٢٠ مليون من ناقصي الوزن في العالم النامي. وفي بعض البلدان، ومنها الهند وبنغلاديش، يولد أكثر من ٣٠ في المائة من المواليد وهم ناقصو الوزن.

ومنذ لحظة الميلاد تكون جميع الاحتمالات في غير مصلحة هؤلاء المواليد. فهم يواجهون مخاطر متزايدة من الموت أثناء فترة الطفولة، أو توقف النمو البدني والمعرفي أثناء فترة الصبا، وانخفاض القدرة على العمل والكسب عند الكبر، كما أن الإناث يواجهن احتمال ولادة أطفال ناقصي الوزن (أنظر الرسم التخطيطي).

وبالمقارنة مع المواليد العاديين يكون خطر الوفاة أكبر بمقدار أربعة أمثال في حالة المواليد الذين يقل وزنهم عن ٢,٥ كيلوغرام عند الولادة وبمقدار ثمانية عشر مثلا في حالة المواليد الذين يقل وزنهم عن ٢ كيلوغرام. كذلك يُعاني الأطفال ناقصو الوزن من معدلات كبيرة من سوء التغذية وتوقف النمو في مراحل تالية من الطفولة والبلوغ. وقد ثبت من دراسة في غواتيمالا أن الصبيان ناقصي الوزن عندما يصلون إلى مرحلة البلوغ يصبحون أقصر بمقدار ٦,٣ سنتيمتر وأقل وزناً بمقدار ٣,٨ كيلوغرام عن الأطفال العاديين، في حين تكون النسب في الفتيات ٣,٨ سنتيمتر في الطول و٥,٦ كيلوغرام في الوزن.

ويُعاني نحو ثلث أطفال العالم النامي من توقف النمو، إذ تكون أطوالهم أقصر بكثير من المستوى المعتاد لأعمارهم مما يدل على نقص التغذية المزمن. وتوقف النمو، مثل نقص الوزن عند الولادة، يرتبط بانتشار الأمراض وحالات الوفاة، ونقص القدرة المعرفية، والمواظبة على الدراسة أثناء الطفولة، إلى جانب نقص الإنتاجية وانخفاض المقدرة على الكسب بين البالغين.

وعندما يحدث توقف النمو في السنوات الخمس الأولى من العمر يكون الضرر الذي يُصيب النمو البدني والمعرفي ضرراً لا علاج له في العادة (أنظر الرسم البياني). وتكاليف ذلك يتحملها هؤلاء الأطفال من حيث ضعف الصحة والفرص الضائعة في جميع مراحل حياتهم، بل إنها تمتد أيضاً إلى الجيل التالي، فالأمهات ناقصات التغذية مثلا، لا يلدن إلا أطفالاً ناقصي الوزن. وتوقف النمو لدى الأمهات واحد من أقوى المؤشرات على أن الأطفال سيولدون ناقصي الوزن، هذا إلى جانب فقدان وزن الأم وتباطؤ ارتفاعه أثناء الحمل.

وكثيراً ما يتداخل نقص الأغذية وحالات توقف النمو مع نقص الفيتامينات والمعادن الذي يُصيب نحو ٢ مليار طفل في العالم. وحتى

تأثير الجوع وسوء التغذية طوال دورة الحياة

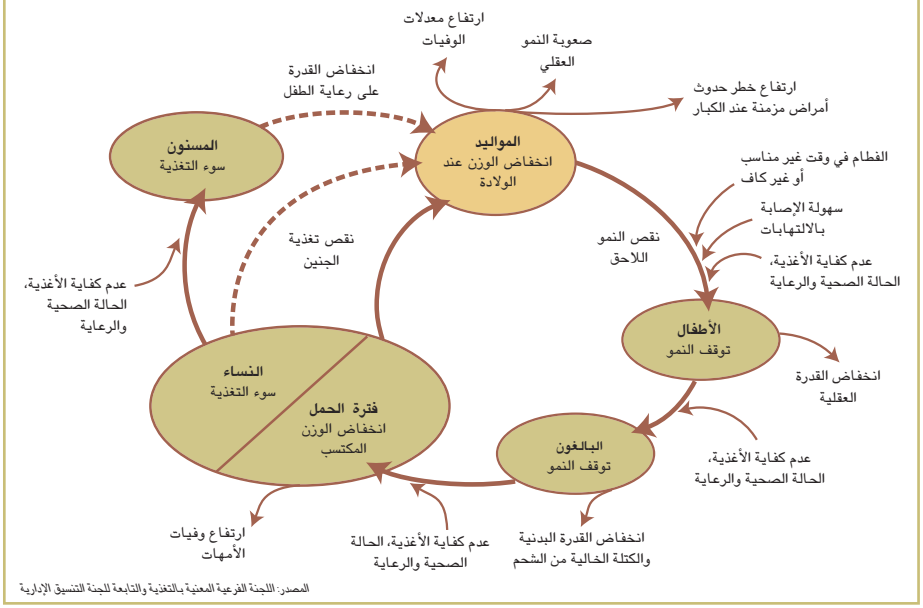

المصدر: اللجنة الفرعية المعنية بالتغذية والتابعة للجنة التنسيق الإدارية

استمرار توقف النمو من الطفولة إلى البلوغ

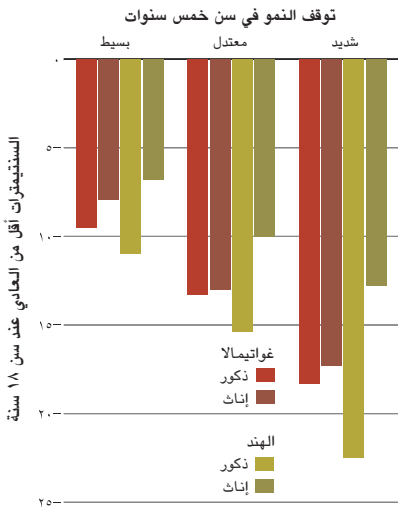

المصدر: Martorell, Khan and Schroeder

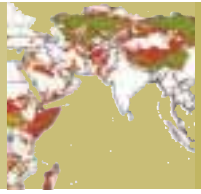

التكاليف الاقتصادية للجوع:
خسائر بالمليارات في الإنتاجية والكسب والاستهلاك

عند النظر إلى الملايين من حالات الوفاة بعد عمر قصير أو حالات الإعاقة لا يساورنا الشك في أن الجوع أمر غير مقبول أخلاقياً. وعند حساب قيمة فقدان الإنتاجية بالدولار يتبين أن استمرار الجوع أمر لا يمكن أن نتحمل تكاليفه، لا للضحايا أنفسهم فحسب بل أيضاً للتنمية الاقتصادية ولرخاء الأمم التي يعيشون فيها.

وتظهر تكاليف الجوع التي يتحملها المجتمع بأشكال متميزة عديدة. ولعل أوضحها هي التكاليف المباشرة لمعالجة الأضرار التي تنشأ عن الجوع. وهذه التكاليف تشمل التكاليف الطبية لمعالجة حالات الحمل والولادة التي تثير مشاكل لدى الأمهات اللاتي يعانين فقر الدم ونقص الوزن، إلى جانب الأمراض الشديدة والمتكررة التي تصيب الأطفال وتتهدد حياتهم بسبب الملاريا والالتهاب الرئوي والإسهال أو الحصبة، لأن أجسامهم وأجهزتهم المناعية ضعيفة من أثر الجوع.

وهناك تقدير مبدئي جداً لمعرفة التكاليف الطبية في البلدان النامية استناداً إلى نسبة سنوات العمر المعدلة طبقا للعجز والتي ترجع إلى نقص التغذية بين الأطفال والأمهات، وهذا التقدير يوحي بأن تلك التكاليف المباشرة تصل إلى نحو ٣٠ مليار دولار في السنة – أي خمسة أمثال المبلغ المخصص حتى الآن للصندوق العالمي لمكافحة مرض الإيدز ومكافحة السل والملاريا.

وهذه التكاليف المباشرة تصبح هيّنة إلى جانب التكاليف غير المباشرة التي تظهر في فقدان الإنتاجية والدخل بسبب الوفاة المبكرة، أو العجز، أو التغيّب عن العمل، أو قلة الفرص التعليمية والمهنية. وتوحي التقديرات المؤقتة بأن هذه التكاليف غير المباشرة تصل إلى مئات المليارات من الدولارات.

والتكاليف المباشرة وغير المباشرة هي ثمن التراخي، والسماح باستمرار الجوع المنتشر على نطاق واسع. وهذان العاملان غير مقبولين إلى درجة كبيرة، لا من حيث الأرقام المطلقة فحسب ولكن عند المقارنة مع تقديرات نوع ثالث من التكاليف – وهي تكاليف التدخلات التي يمكن عملها للوقاية من الجوع وسوء التغذية والعمل على استئصالهما. وانتهت دراسات كثيرة إلى أن كل دولار يُستثمر في تدخلات هادفة بشكل جيد من أجل تقليل نقص الأغذية ونقص المغذيات الدقيقة يمكن أن يُدر من خمسة أمثال إلى أكثر من ٢٠ مثلا من المنافع.

التكاليف الدائمة للجوع أثناء الطفولة

تستند تقديرات التكاليف غير المباشرة للجوع بصفة عامة على الدراسات التي قاست تأثير أشكال معينة من سوء التغذية على النمو البدني والعقلي وعلاقته بانخفاض الإنتاجية والكسب (أنظر الرسم البياني). فمثلاً أثبتت هذه الدراسات ما يلي:

- أن البالغين المصابين بتوقف النمو أقل إنتاجية وكسباً في العمل اليدوي. ويرجع توقف النمو إلى نقص الوزن عند الولادة وإلى سوء التغذية الناجم عن نقص الطاقة المستمدة من البروتين.
- أن كل سنة تضيع من الدراسة أثناء فترة الطفولة تؤثر تأثيراً كبيراً على المرء طوال العمر. إذ تبين أن نقص الوزن عند الولادة وتوقف النمو ونقص المغذيات الدقيقة ترتبط كلها بعدم الانتظام في الدراسة. وهناك دراسة تناولت حالة الأطفال الذين تأثروا بالجفاف في زمبابوي تفيد بأن التغذية السيئة أثناء الشهور الحرجة من النمو تُكلف الطفل في المتوسط نحو ٤,٦ سنتيمتر في الطول ونحو سنة في قاعات الدراسة. وهذه الخسائر قد تبدو صغيرة في الطول والتعليم ولكنها تصل إلى ما يقدر بنحو ١٢ في المائة من ضياع فرص الكسب طوال الحياة.
- أن ضعف القدرة المعرفية، وهذه تُقاس بانخفاض النقاط في مقياس الذكاء، يؤدي إلى انخفاض الإنتاجية والكسب. وتفيد التقديرات بأن نقص اليود، عند ١٣ في المائة من سكان العالم، يرتبط بخسارة نحو ١٠ إلى ١٥ نقطة في اختبار الذكاء و١٠ في المائة في الإنتاجية.

وعند جمع هذه الاستنتاجات مع البيانات المتاحة عن انتشار مختلف أشكال سوء التغذية للسكان يُصبح من الممكن وضع تقديرات مؤقتة لتكاليف الجوع على المستويين القطري والعالمي.

ويتبين من استعراض دقيق للدلائل المتوافرة مثلاً أن تحويل مولود ناقص الوزن

تأثير سوء التغذية على الإنتاجية والكسب طوال العمر

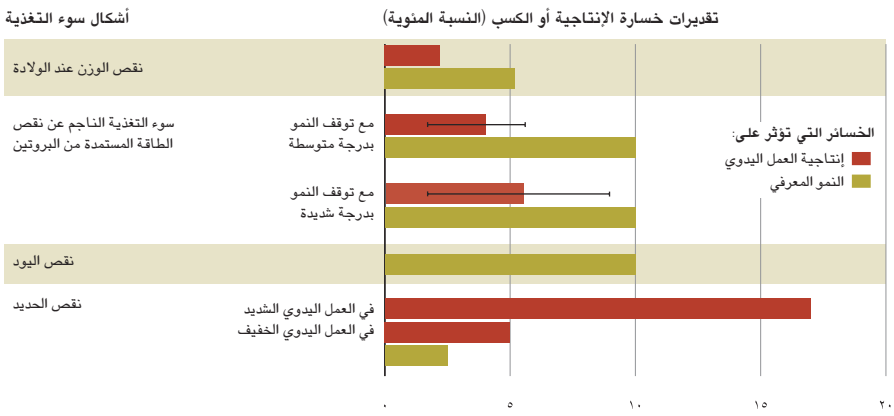

المصدر: Alderman and Behrman; Horton and Ross; Horton

نقص الأغذية في مختلف أنحاء العالم

وهناك نحو ٥٠ في المائة من سنوات العمر المعدلة طبقا للعجز تسببها أمراض الإسهال والالتهاب الرئوي والملاريا في البلدان النامية ذات الوفيات المرتفعة ويمكن إرجاعها إلى نقص الوزن. وعندما يُضاف إلى ذلك نقص المغذيات الدقيقة ترتفع نسبة سنوات العمر المعدلة الناتجة عن أمراض سوء التغذية إلى ما بين ٦٠ و٨٠ في المائة (أنظر الرسم البياني).

وكما هو متوقع، فإن نقص الوزن ونقص المغذيات الدقيقة هما عاملا خطر أقل ترتيبا في قائمة أسباب الوفاة والعجز في البلدان النامية الأكثر تقدماً التي ينخفض فيها معدل الوفيات. ولكن الحالات المرتبطة بالتغذية لاتزال تسيطر على قائمة عوامل الخطر. ففي البلدان النامية ذات الوفيات المنخفضة، وهي مجموعة تضم الصين وعدة بلدان أخرى في آسيا ومعظم أمريكا الجنوبية، لا يزال نقص الوزن ونقص الحديد من بين عوامل الخطر العشرة الرئيسية. وينضم إلى هذه العوامل الوزن المفرط وعدد من الأخطار الأخرى المرتبطة بالتغذية التي تُساهم في أمراض مزمنة غير مُعدية مثل أمراض شرايين القلب التاجية وارتفاع ضغط الدم والسكر.

وهذه الأمراض المزمنة لا ترتبط في العادة بالجوع ولكن بفرط التغذية. وهناك أدلة متزايدة على أن انخفاض الوزن عند الميلاد ونقص التغذية في مرحلة مبكرة من الحياة يرفعان خطر حدوث السمنة والأمراض المتعلقة بالتغذية في مرحلة البلوغ (انظر أيضاً الصفحة ٢٣). والمقدر أن نحو ٣٠ في المائة من مرضى السكر ونحو ١٠ في المائة من كل من إصابات القلب وأمراض الشرايين التاجية في الصين سببها نقص التغذية أثناء الطفولة (أنظر الرسم البياني).

وبصفة عامة، فإن نقص تغذية الأطفال والأمهات، مع استبعاد مساهمته في الأمراض المزمنة بين البالغين، يكلف البلدان النامية أكثر من ٢٢٠ مليون سنة معدلة بحساب عامل العجز. وعند إدخال عوامل خطر أخرى متصلة بالتغذية ترتفع الخسارة إلى نحو ٣٤٠ مليون من سنوات العمر المعدلة، أي نصف مجموع تلك السنوات في العالم النامي.

وهذا المجموع يعني خسارة في الإنتاج تُعادل كارثة تودي بحياة سكان بلد أكبر من الولايات المتحدة الأمريكية أو تؤدي إلى إصابتهم بالعجز. كما أن هذا المجموع يُبرز المعاناة التي لا حدود لها والتي تُسببها كارثة الجوع في العالم لملايين الأسر، وهو يمثل العبء الاقتصادي الساحق الذي تتحمله البلدان في مختلف أنحاء العالم النامي.

سنوات العمر المعدلة طبقا للعجز في العالم وعلاقتها بعوامل الخطر المتصلة بالتغذية، ٢٠٠٠

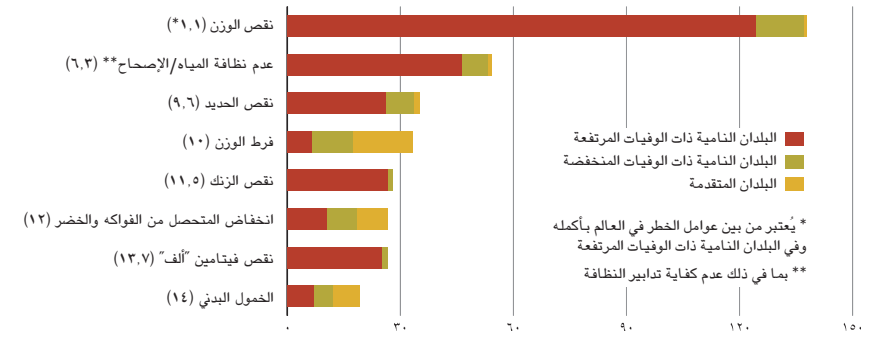

سنوات العمر المعدلة طبقا للعجز والراجعة إلى هذه الأسباب (بالملايين)

المصدر: منظمة الصحة العالمية

عوامل الخطر التغذوية أثناء الولادة والطفولة في البلدان النامية ذات الوفيات المرتفعة، ٢٠٠٠

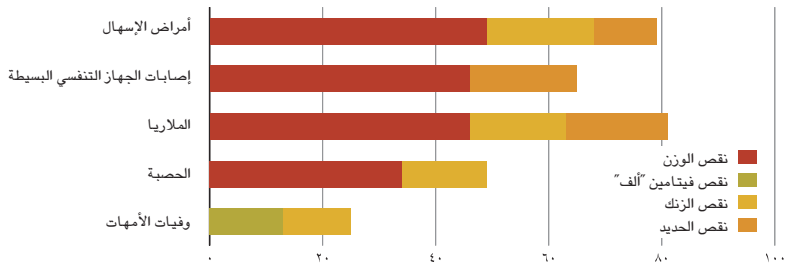

النسبة المئوية من سنوات العمر المعدلة طبقا للعجز والراجعة إلى سوء التغذية

المصدر: منظمة الصحة العالمية

الأمراض المزمنة ونقص التغذية لدى الأطفال، الصين وسري لانكا

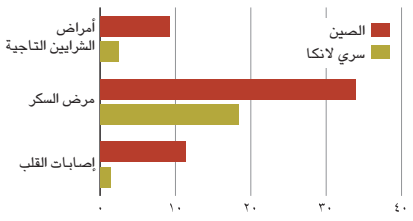

النسبة المئوية من الأمراض المزمنة والراجعة إلى نقص التغذية لدى الأطفال

المصدر: Popkin, Horton and Kim

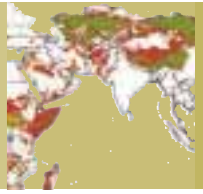

- لا تشمل في العادة انتقال سوء التغذية من جيل إلى الجيل التالي له، إذ أن الأمهات ناقصات الأغذية يلدن أطفالاً ناقصي الوزن؛
- تعتمد على معدلات إسقاط تعسفية بعض الشيء عند حساب القيمة الحالية للتكاليف وتوزيعها طوال فترة العمر. واختيار المعدلات أمر صعب وقد يؤدي إلى فوارق كبيرة في تقدير المنافع.

ومع ذلك، فإن هذه التقديرات الجزئية والمؤقتة توضح تماماً أن تكاليف الجوع مرتفعة جداً. ومثال ذلك الحد الأدنى لنطاق تقدير فقدان الإنتاجية والدخل بسبب سوء التغذية لكل فرد. ثم نرجّح الرقم الناتج لاحتمال وجود تداخل كبير بين الأرقام. وحتى مع هذه الافتراضات المتحفظة، فإن القيمة الحالية المسقطة لتكاليف نقص الوزن عند الولادة وسوء التغذية الناجم عن نقص الطاقة المستمدة من البروتين ونقص المغذيات الدقيقة تصل إلى ما بين ٥ و١٠ في المائة على الأقل من إجمالي الناتج المحلي في البلدان النامية – أي نحو ٥٠٠ مليار دولار إلى تريليون دولار.

والخسائر بهذا القدر تمثل، كما هو واضح، نزيفاً كبيراً للجهود الإنمائية القطرية. وتفيد تقديرات الأكاديمية على المستوى القطري بأن هذه التكاليف هائلة بالنسبة إلى تكاليف العمل على تقليل سوء التغذية أو استئصاله. ففي البلدان الخمسة والعشرين التي توافرت عنها بيانات الأكاديمية، تجاوزت منافع التدخلات لتقليل حالات سوء التغذية الناجم عن نقص الطاقة المستمدة من البروتين قيمة التكاليف بمعامل ٧,٧ إلى ١ في المتوسط. أما أعمال تقليل نقص الحديد واليود فإن منافعها كانت في المتوسط ٩,٨ و٢٢,٧ مرة على التوالي فوق التكاليف (أنظر الرسم البياني).

تكاليف عدم بلوغ هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية

عند تناول تكاليف الجوع من زاوية أخرى، أجرت منظمة الأغذية والزراعة دراسة اقتصادية كلية لتقدير منافع تقليل نقص الأغذية بما يكفي لبلوغ هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية. وقدرت الدراسة قيمة زيادة الإنتاج التي ستنشأ بسبب تخفيض عدد ناقصي الأغذية في البلدان النامية إلى نحو ٤٠٠ مليون شخص عام ٢٠١٥، بدلاً من ٦٠٠ مليون التي كانت مسقطة في النموذج القياسي الذي وضعته المنظمة عند غياب أعمال منسقة لتخفيض معدلات الجوع.

واستناداً إلى مجرد ارتفاع العمر المرتقب بسبب ارتفاع مستويات الأغذية وتوافرها بالقدر الذي يضمن بلوغ هدف المؤتمر، فإن مجموع القيمة المسقطة حتى سنة ٢٠١٥ يقدر بنحو ٣ تريليون دولار، مما يعني أن المنافع المتوقعة من تلك السنوات تصل إلى ١٢٠ مليار دولار في السنة.

ومن شبه المؤكد أن هذا الحساب أيضاً يهون من التكاليف الحقيقية للجوع. ولكنه يبين، شأنه شأن تقديرات الأكاديمية، أن تكاليف ترك الجوع يتفشى تعتبر عالية جداً وتفوق بكثير تكاليف العمل على استئصاله. وقد قدّرت دراسة المنظمة أن زيادة الاستثمارات الحكومية السنوية بمقدار ٢٤ مليار دولار فقط تجعل من الممكن بلوغ هدف المؤتمر وحصد ١٢٠ مليار دولار من المنافع كل عام.

تكاليف فقر الدم بسبب نقص الحديد

القيمة الحالية المسقطة للتكاليف طويلة الأجل المقدرة عند ترك فقر الدم بسبب نقص الحديد عند المستويات الحالية لمدة سنة أخرى، كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي لعدة بلدان في سنة ما.

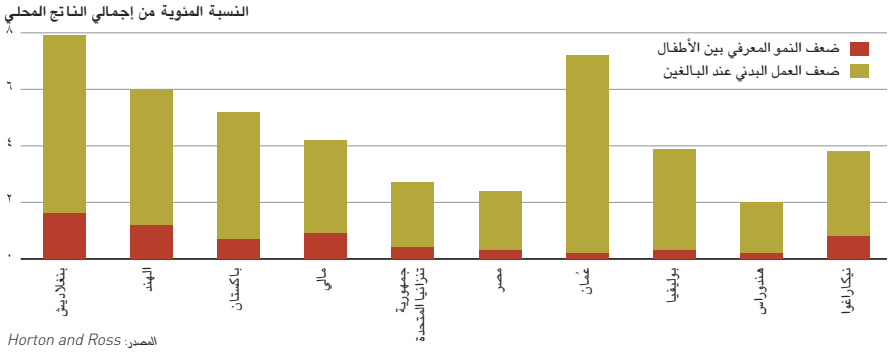

المصدر: Horton and Ross

تكاليف عمليات تقليل معدلات الجوع وسوء التغذية ومنافعها

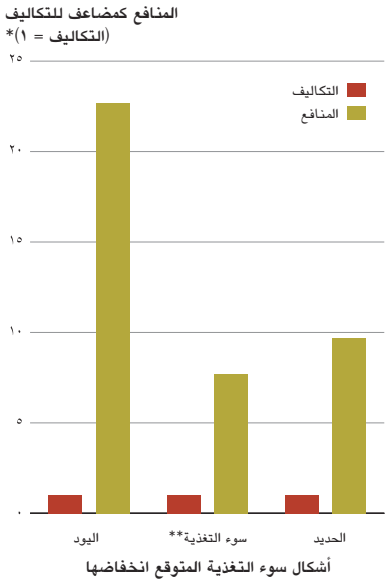

أشكال سوء التغذية المتوقع انخفاضها

* متوسطات ٢٥ بلداً من حسابات أكاديمية النهوض بالتعليم

** سوء التغذية الناجم عن نقص الطاقة المستمدة من البروتين

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة استناداً إلى بيانات أكاديمية النهوض بالتعليم

نقص الأغذية في مختلف أنحاء العالم

إلى حالة لا يكون فيها ناقص الوزن يمكن أن يُدر نحو ١ ٠٠٠ دولار من المنافع طوال العمر (أنظر الرسم البياني). ولما كان هناك نحو ٢٠ مليون من الأطفال يولدون ناقصي الوزن كل سنة في البلدان النامية، فإن تكاليف ترك الأمور كما هي لمدة سنة أخرى تصل إلى نحو ٢٠ مليار دولار.

وهذه المنافع تشمل تقديرات الانخفاض الذي سيحدث في التكاليف المباشرة لرعاية حديثي الولادة، والأمراض والحالات المزمنة، وفي التكاليف غير المباشرة التي تظهر في فقدان الإنتاجية بسبب قصر العمر في الحياة العملية وضعف النمو البدني والمعرفي. ولما كانت هذه المنافع تُقدر بالقيمة الجارية لزيادة الإنتاجية طوال العمر، فلا بد من وضع قيمة أخرى مسقطة لمراعاة عامل التضخم ومراعاة احتمال وفاة بعض الناس أو عدم استمرارهم في العمل طوال المدة العادية لسنوات العمل.

فوائد نقل أحد المواليد من حالة انخفاض الوزن عند الولادة إلى الحالة العادية

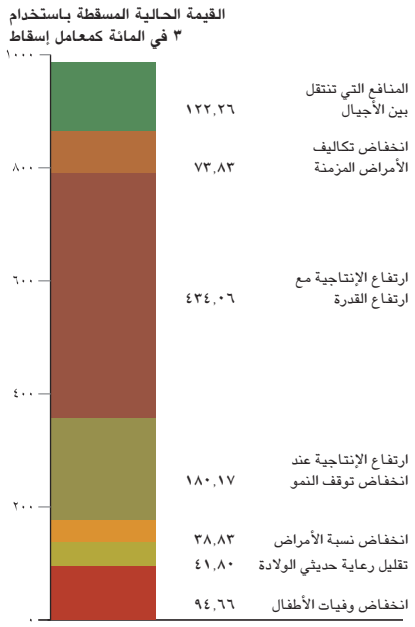

المصدر: Alderman, Behrman and Hoddinott

تقدير الخسائر طوال العمر

وضعت أكاديمية النهوض بالتعليم منهجية وبرنامجاً كمبيوتريا للتوصل إلى تقدير كمي لكل من تكاليف أشكال سوء التغذية والمنافع الناجمة عن الحد منه أو استئصاله. أما حسابات منظمة الأغذية والزراعة التي تستند إلى البيانات المقدمة من الأكاديمية المذكورة فتبيِّن أن القيمة المسقطة الحالية لترك المستويات الجارية من نقص اليود وسوء التغذية الناجم عن نقص الطاقة المستمدة من البروتين لمدة ١٠ سنوات أخرى قد تصل إلى ١٥ في المائة من إجمالي الناتج المحلي في سنة ما (أنظر الرسم البياني التالي والمذكرة الفنية المتصلة بذلك على صفحة ٤٠).

وهناك دراسة أخرى توصلت إلى تقدير التكاليف طويلة الأجل التي يجب تحملها كل سنة إذا استمر نقص الحديد على ما هو عليه بالمستويات الجارية في مجموعة مختلفة مكونة من عشرة بلدان. وتراوحت القيمة المسقطة الحالية لتكاليف فقر الدم المرتبط بنقص الحديد ما بين ٢ في المائة من إجمالي الناتج المحلي في هندوراس إلى ٨ في المائة في بنغلاديش (أنظر الرسم البياني على الصفحة التالية). وفي بلد كبير مثل الهند، كان ناتجه المحلي الإجمالي عام ٢٠٠٢ هو ٥٠٠ مليار دولار، تجاوزت القيمة المسقطة الحالية لتكاليف نقص الحديد أكثر من ٣٠ مليار دولار.

وتمثل هذه الأرقام القيم الحالية المسقطة للتكاليف المفروضة على فترة العمر الكامل بسبب نوع معين من سوء التغذية. وإذا كانت التقديرات تفيد بأن تكاليف فقر الدم في بنغلاديش تُعادل ٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي مثلاً، فهذا لا يعني أن فقر الدم يؤدي إلى انخفاض الإنتاج بنسبة ٨ في المائة كل سنة، بل يعني أن كل سنة تمر بدون تغير في حالة المرض تصل فيها القيمة الحالية للتكاليف، بعد توزيعها على طول حياة الجيل الذي يبلغ عمره خمس سنوات في الوقت الحاضر، إلى ٨ في المائة من إجمالي الناتج المحلي السنوي.

ولكن هذه التقديرات كلها لا تعتبر كشف حساب كامل عن تكاليف الجوع. فكل هذه الحسابات تشوبها أوجه القصور التالية:

- لا تراعي إلا الأنشطة التي تدور في السوق، فتتجاهل قيمة العمل الذي يؤدى داخل المنزل؛
- لا تأخذ في حسبانها أن الأجور يُحتمل أن ترتفع مع مرور الزمن؛

تكاليف سوء التغذية الناجم عن نقص الطاقة المستمدة من البروتين وتكاليف نقص اليود

القيمة الحالية المسقطة للتكاليف طويلة الأجل المقدرة عند ترك سوء التغذية الناجم عن نقص الطاقة المستمدة من البروتين ونقص اليود عند المستويات الحالية لمدة ١٠ سنوات أخرى، كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي لعدة بلدان في سنة ما.

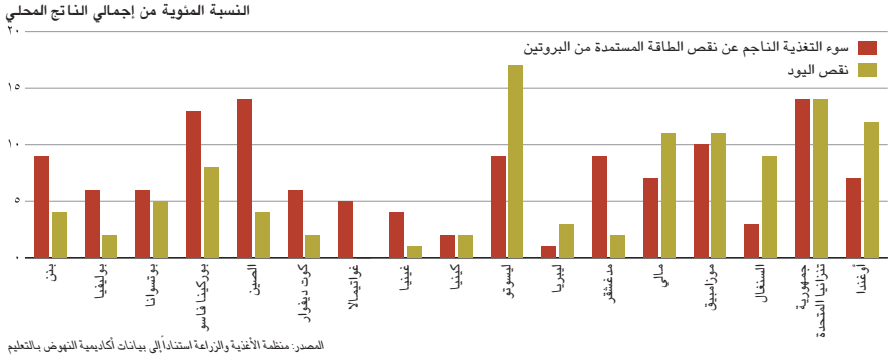

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة استناداً إلى بيانات أكاديمية النهوض بالتعليم

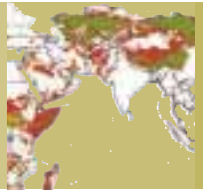

وهذا يُقلل من قيمتها لرصد الاتجاهات القطرية والعالمية سنوياً.

ويمكن أن تتأثر الحالة التغذوية تأثراً سلبياً لا بسبب نقص الأغذية فقط بل أيضاً لكثرة الإصابة بالمرض، أو سوء أحوال الإصحاح وغير ذلك من الظروف التي تعوق الناس عن الحصول على الفوائد التغذوية الكاملة من أغذيتهم. وتقديرات المنظمة لنقص الأغذية لا تقيس إلا درجة الحرمان من الغذاء. ولكن هناك مؤشرات أخرى مثل نسبة الأطفال الذين يعانون توقف النمو (قصيرو القامة بالنسبة لسنهم) أو نقص الوزن، وهذه تقيس جميع الأبعاد التي تؤثر في الحالة التغذوية. ومعظم البلدان يجمع هذه القياسات الجسمية بصفة منتظمة، وإن كان ذلك لا يحدث إلا كل عدة سنوات وبالنسبة للأطفال فقط.

ورغم أن انتشار توقف النمو أو نقص الوزن لا يتوافق إلا في النادر مع مستوى نقص الأغذية، فإن الأهمية النسبية والاتجاهات العامة تتوافق بصفة عامة (أنظر الرسم البياني). وتُعتبر القياسات الجسمية مفيدة جداً لإبراز الاتجاهات وتقييم التدخلات خصوصاً بين المجموعات الضعيفة، مثل الأطفال والنساء الحوامل.

دعم جهود الرصد

منذ تلك الندوة، عملت المنظمة مع أكثر من ٥٠ بلداً لتحسين قدراتها على تطبيق منهجية المنظمة لقياس الحرمان من الأغذية بين مجموعات سكانية معينة. ويمكن اشتقاق متوسط الاستهلاك الغذائي، الذي يُعتبر واحداً من المتغيرات الأساسية في تقديرات المنظمة، إما من الموازين الغذائية القطرية أو من مسح ميزانية الأسرة. وعند حساب هذه التقديرات الواردة في هذا التقرير، تعتمد المنظمة على الموازين الغذائية لأنها الطريقة الوحيدة لتحقيق شمول عالمي وإقليمي متناسق وبصفة منتظمة. وعند الحديث عن استهداف مناطق جغرافية أو مجموعات سكانية معينة داخل بلد ما، يمكن تطبيق منهجية المنظمة باستخدام أرقام لكل من الاستهلاك الغذائي واختلال الحصول على الأغذية، مستمدة من بيانات المسح الأسري.

وباتباع هذا المنهج، استطاعت البلدان استخدام البيانات المجموعة من مسح دخل الأسرة وإنفاقها لتقدير مستويات الجوع في مناطق جغرافية معينة، مثل المناطق السكنية الحضرية والريفية أو مناطق إيكولوجية، أو أي مجموعات اجتماعية واقتصادية تتحدد طبقا لمعايير معينة مثل مستوى دخل الأسرة أو العمل الرئيسي و/أو النشاط الاقتصادي الرئيسي (أنظر الرسم البياني).

وقد اعتمدت تقديرات المنظمة على بيانات مسح ميزانية الأسرة لاشتقاق مُعامل التباين في اختلال الحصول على الأغذية. ولكنها طبقت معاملاً واحداً على مختلف السلاسل الزمنية لكل بلد، مما أدى إلى الانتقاد بأنها لا تصل إلى مراعاة التغيرات في مدى المساواة مع مرور الزمن. ومنذ انعقاد الندوة، استجابت المنظمة لهذا الأمر بإجراء استعراض لاتجاهات الاختلال في البلدان النامية. ويتبين من النتائج أن الاختلال قد انخفض في ٢٨ بلدا من بين ٣٨ بلداً توافرت عنها البيانات من مصدرين موثوق بهما على الأقل ومن مسوحات يمكن المقارنة بينها. ومتى أصبحت بيانات الاتجاهات الصالحة للمقارنة في ما بينها منتشرة على نطاق واسع، فإن المنظمة ستدخلها في تقديراتها لنقص الأغذية.

وهناك توافق في الرأي بين الخبراء على عدم وجود مؤشر واحد فقط يستطيع أن يحيط بجميع جوانب الجوع وانعدام الأمن الغذائي. وبدلاً من ذلك، فإن استخدام عدة أساليب يمكن أن يوفر مجموعة من المؤشرات التي تقيس مختلف أبعاد انعدام الأمن الغذائي، سواء على المستوى العالمي أو داخل البلدان.

وقد تحقق تقدم كبير نحو إيجاد مثل هذا التتابع. فقد عملت المنظمة مع البنك الدولي مثلا لإقامة مجموعات بيانات تشمل معلومات عن الحرمان من الأغذية، وعن الدخل، واستهلاك الأغذية، وقياسات الجسم. وكلما بدأت هذه الجهود تأتي ثمارها، فإنها ستؤدي إلى تحسين رصد التقدم نحو بلوغ هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية والأهداف الإنمائية للألفية، وتحديد شكل الأعمال المطلوبة الأكثر إلحاحا وتركيزها على تعجيل هذا التقدم.

الاتجاهات الإقليمية لنقص الأغذية ونقص الوزن، ١٩٩٠-١٩٩٢ إلى ٢٠٠٠-٢٠٠٢

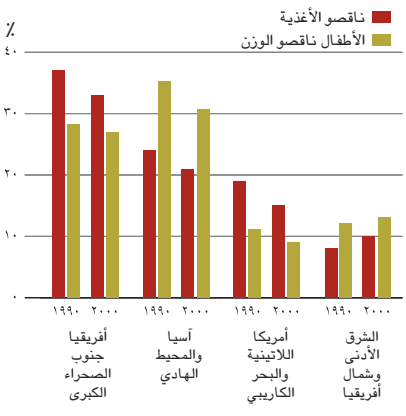

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة؛ اليونيسيف

نقص الأغذية في المناطق الحضرية والريفية في الصين أثناء التسعينات من القرن الماضي

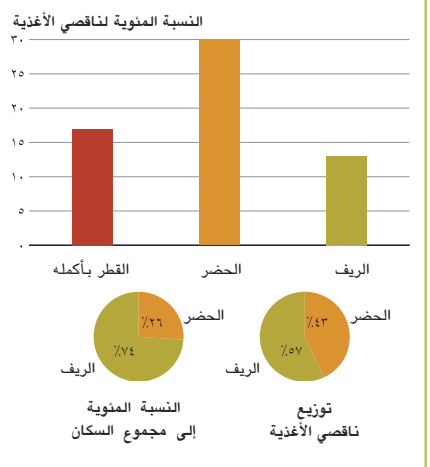

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

نقص الأغذية في مختلف أنحاء العالم

قياس الجوع: تقديرات أفضل لإجراءات أكثر تأثيرا

تعد تقديرات منظمة الأغذية والزراعة لعدد ناقصي الأغذية في العالم أكثر التقديرات المعمول بها والمقتبسة على نطاق واسع من تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم. وتعتمد التقارير الجديدة بصورة مستمرة على آخر الأرقام باعتبارها مقياساً للتقدم نحو بلوغ الأهداف التي رسمها مؤتمر القمة العالمي للأغذية والأهداف الإنمائية للألفية، أي تخفيض عدد الجوعى بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥.

ونظرا لما تحظى به هذه التقديرات السنوية من اهتمام، فليس من الغريب أن تكون المنهجية التي اتبعت في حسابها موضع تدقيق ومناقشة كبيرة. وقد أشار الخبراء من داخل منظمة الأغذية والزراعة ومن خارجها إلى حدود البيانات التي تقوم عليها هذه التقديرات وإلى أسلوب المنظمة في تحليلها.

وفي عام ٢٠٠٢، استضافت المنظمة ندوة علمية دولية لاستعراض مختلف مناهج قياس الحرمان من الأغذية وقياس نقص التغذية والتعرف على طرق تحسين تقديرات المنظمة. ومنذ ذلك الوقت عملت المنظمة على تحسين هذه المنهجية ذاتها، واعتماد منهجيات تكميلية بديلة أخرى.

قياس الحرمان من الأغذية

تقوم تقديرات المنظمة في الأساس على قياس الحرمان من الأغذية استناداً إلى حساب ثلاثة متغيرات رئيسية في كل بلد: متوسط كمية الأغذية المتاحة لكل فرد، مستوى الاختلال في الحصول على تلك الأغذية والعدد الأدنى من السعرات اللازمة للفرد العادي.

وتأتي أرقام متوسط الأغذية المتوافرة من "الموازين الغذائية" التي تجمعها منظمة الأغذية والزراعة كل سنة، وذلك بجمع مقدار السلع الغذائية التي ينتجها البلد والتي يستوردها وما يسحبه من مخزوناتها، وطرح الكميات التي يُصدرها أو الكميات المفقودة أو المستخدمة كأعلاف أو في أي استخدامات غير غذائية أخرى، وقسمة المعادل السُعري لجميع الأغذية المتوافرة للاستهلاك البشري على مجموع عدد السكان للتوصل إلى رقم المتحصل الغذائي اليومي في المتوسط، أي إمدادات الطاقة الغذائية.

وتستخدم بيانات مسح الأسرة لاشتقاق "معامل التباين" الذي يدل على درجة الاختلال في الحصول على الأغذية. وبالمثل، لما كانت الاحتياجات من السعرات لدى الشخص البالغ كبيرة وتصل تقريباً إلى ضعف احتياجات طفل في عمر ثلاث سنوات، فإن الاحتياجات الدنيا للشخص في كل بلد تُراعي مزيج العمر والجنس والحجم البدني في هذا البلد. وتقدم المنظمة تقريراً عن نسبة السكان الذين يقل استهلاكهم الغذائي اليومي عن الاحتياجات الدنيا اليومية وتصفهم بأنهم ناقصو الأغذية.

والطريقة التي تتبعها المنظمة في تقدير الحرمان الغذائي لها عدة فوائد. فهي تعتمد بوجه خاص على بيانات متوافرة بنفس الطريقة تقريباً من معظم البلدان مع تحديثها بصفة منتظمة. وبذلك يمكن إجراء المقارنات بين البلدان وبين الفترات الزمنية.

ولكن منهجية المنظمة هذه تُعاني أيضاً عدة قيود. فالتقديرات التي تنتهي إليها لا يمكن الاعتماد عليها ولا تكون دقيقة إلا بقدر دقة البيانات التي استخدمت في حساب الموازين الغذائية، ومستويات الاختلال، واحتياجات الطاقة اليومية. وفي كثير من البلدان لا يكون من المؤكد إمكان الاعتماد على البيانات التي تقوم عليها الموازين الغذائية وقياسات الاختلال. ووجود تباين بسيط نسبياً في واحد فقط من هذه المتغيرات يمكن أن يؤدي إلى فرق كبير في تقدير مستوى الجوع في بلد ما (أنظر الرسم البياني).

يُضاف إلى ذلك أن التقديرات القائمة على أرقام الإنتاج والتجارة القطريين لا يمكن استخدامها لمعرفة تركز الجوع المتزايد في مناطق جغرافية وفي مجموعات اقتصادية اجتماعية معينة.

مناهج وأبعاد أخرى

كان من بين المقترحات الكثيرة التي قدمتها الندوة المعنية بتحسين تقديرات المنظمة زيادة الاعتماد على البيانات المستقاة من مسح ميزانية الأسرة. فالمسوحات المتاحة من عدد متزايد من البلدان النامية توفر بيانات يمكن استخدامها لحساب اثنين من المتغيرات التي تستخدمها المنظمة في تقديراتها، وهما المتحصل الغذائي اليومي ودرجة الاختلال في الحصول على الأغذية. كما يمكن استخدامها في قياس أبعاد أخرى للجوع وانعدام الأمن الغذائي، بما في ذلك انخفاض نوعية الأغذية والتعرض للحرمان منها، ورصدها مع مرور الزمن في مناطق ومجموعات سكانية مختلفة.

ولكن هذه المسوحات يشوبها أيضاً بعض نواحي الضعف. فالبيانات لا تجمع بصفة منتظمة في جميع البلدان. وإن تم ذلك لا يجري تحديث هذه المسوحات إلا مرة كل ثلاث أو خمس سنوات، وتكون النتائج في الغالب غير قابلة للمقارنة في ما بين البلدان أو حتى في ما بين المسح والمسح التالي له.

تأثير متوسط استهلاك الأغذية واختلال الوصول إليها على تقديرات نقص الأغذية

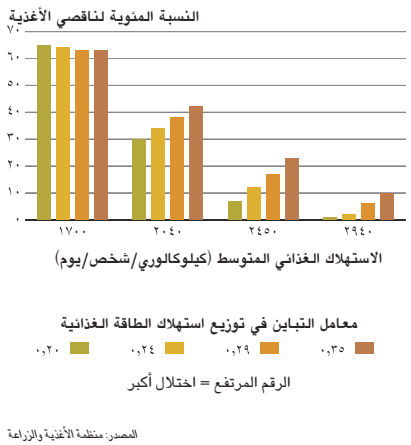

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

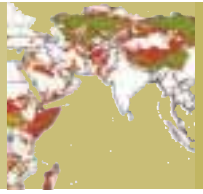

يساهم في ذلك نسبياً النظر إلى الظروف المناخية وتوقعات المحاصيل في الأقاليم المعرضة بانتظام للأمطار الموسمية وموجات الجفاف وغيرها من الظواهر المناخية. وليس من السهولة بمكان معرفة حالات الطوارئ المعقدة والتي يمكن أن تكون من فعل الإنسان، حيث أنها تستوجب تقييماً مستمراً للعديد من المؤشرات البيئية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وعندما تتحدد حالة الطوارئ الغذائية، فإن الرصد يوفّر المعلومات اللازمة لاتخاذ إجراءات الإغاثة وإعادة التأهيل الفعّالة التي تلبي الاحتياجات.

وفي العديد من البلدان التي تعاني ظروفا مناخية غير مواتية لكن فيها اقتصادات وحكومات مستقرّة نسبياً، طبّقت برامج للوقاية من الأزمات والتخفيف من وطأتها، وأقيمت قنوات فعّالة لجهود الإغاثة وإعادة التأهيل. لكن في حال تصاعد الأزمات أو انهيار الاقتصاد في بلد ما، غالباً ما يؤدي ذلك إلى اختلال أو تقويض البرامج والبنى الأساسية المخصصة للوقاية والإغاثة وإعادة التأهيل.

وأفريقيا أبلغ مثال لهذا المعنى، باعتبارها القارة الأعلى نسبة وعددا في البلدان التي تعاني أزمات غذائية، خاصة عند تحليل الاختلافات بين الأقاليم الفرعية في القارة. فأفريقيا الشرقية مثلاً، عانت عددا من أكثر الأزمات شدّة في الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٤، بل أن فيها ستة بلدان تعاني أزمة لأكثر من نصف المدة منذ عام ١٩٨٦. ويعاني هذا الإقليم الفرعي تكرار حالات الجفاف وأمطارا غزيرة بين الحين والآخر أو فيضانات. إلا أنّ بلدان أفريقيا الشرقية التي عانت أكثر الأزمات استشراءً واستمراراً إنما هي تلك التي عانت النزاعات أيضا. فاستشرت الأزمة الإنسانية في دارفور مثلاً بعدما كانت الأمطار والمحاصيل في المنطقة جيدة بالإجمال. وكان سبب الأزمة النزاع الدائر، الذي أدى إلى نزوح ما لا يقل عن ١,٢ مليون نسمة عن ديارهم وحال دون اهتمامهم بأراضيهم وقطعانهم.

والسودان وبلدان أخرى في أفريقيا الشرقية أقل تأثراً بالظروف المناخية من جيرانها في منطقة السهل، حيث لا تتعدى كمية الأمطار ٥٧٥ ملم كمعدل في الموسم الزراعي الواحد في السنوات الجيدة وتعاني موجات جفاف متكررة.

إلا أن بلدان السهل كانت بمنأى عن النزاعات نسبياً. وبعد سلسلة من موجات الجفاف المدمّرة، أدمجت الظروف المناخية المتقلبة والتي يتعذر التنبؤ بها ضمن سياساتها الزراعية والتجارية وفي نظمها الزراعية. فشهدت تلك البلدان نتيجة لذلك أزمات أقل من سائر بلدان القارة. وإن وقعت الأزمات، فإنها تكون أقل حدة وأقصر مدة منها في أماكن أخرى. ومنذ منتصف الثمانينات، كان معدل أطول حالات الطوارئ المستمرة في منطقة السهل سنة واحدة. أما في أفريقيا الشرقية، فتعدى المعدل ١١ سنة (أنظر الرسم البياني).

ولا بد من النظر إلى هذه الاختلافات في الأسباب الكامنة وراء الجوع والفقر وتأثر البلدان بالكوارث الطبيعية وبالأزمات التي يتسبب فيها الإنسان بغية رصد النقاط الساخنة المحتملة للجوع ومواجهة الأزمات بالفعالية المطلوبة حال ظهورها.

تواتر حالات الطوارئ الغذائية المزمنة وأسبابها الرئيسية، ١٩٨٦-٢٠٠٤

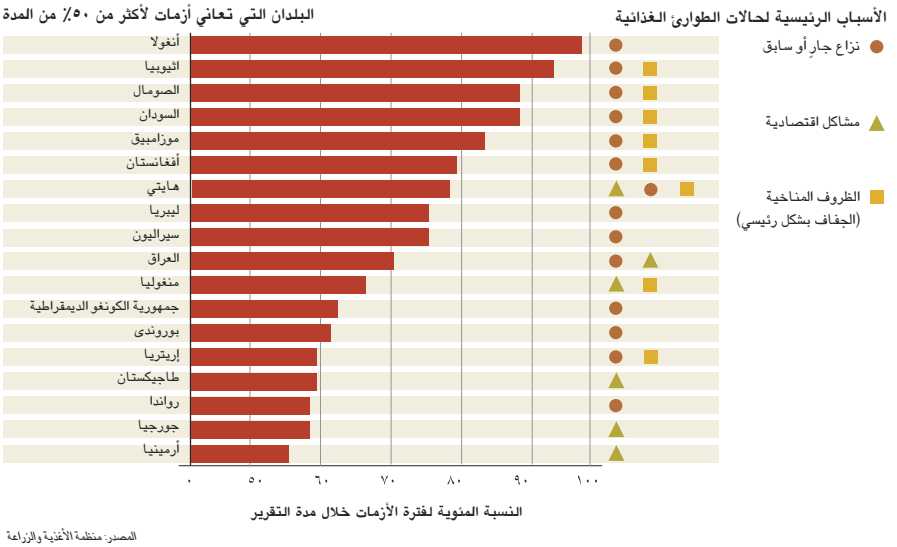

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

مدّة الأزمات الأطول في البلدان الأفريقية، ١٩٨٦-٢٠٠٤

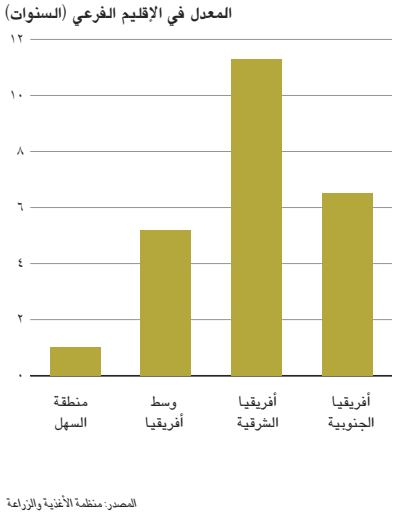

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

نقص الأغذية في مختلف أنحاء العالم

نقاط الجوع الساخنة

كان ٣٥ بلداً يواجه أزمات غذائية تستدعي مساعدات طارئة في يوليو/تموز ٢٠٠٤. ولم تختلف الأزمات، لا من حيث عددها ولا من حيث مواقعها، اختلافا ملحوظا عن الوضع المشار إليه في حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم لعام ٢٠٠٣. وتركزت الأزمات في معظمها في أفريقيا وكان سببها الجفاف أو النزاعات، أو الاثنان معاً (أنظر الخريطة). واستمر معظمها لفترة زمنية طويلة بلغت نحو تسع سنوات في المتوسط.

وفي أفريقيا الشرقية وحدها، صار الأمن الغذائي لأكثر من ١٣ مليون نسمة مهددا بالأمطار الغزيرة المصحوبة بعواقب النزاعات المستجدة والمتواصلة. كما أنّ تفاقم الاضطرابات الأهلية في منطقة دارفور في السودان أدى إلى نزوح ما يزيد على مليون شخص عن ديارهم وأراضيهم، مخلفا بذلك أزمة حقيقية. وفي أماكن أخرى من الإقليم الفرعي، ألحقت موجات الجفاف المتكررة خسائر فادحة بالمحاصيل والثروة الحيوانية في بعض المناطق من إثيوبيا وإريتريا والصومال وأوغندا وكينيا.

الاتجاهات والأسباب بحسب المواقع

شهد عدد حالات الطوارئ الغذائية ارتفاعاً في العقدين الماضيين، من ١٥ في السنة كمعدّل خلال الثمانينات إلى أكثر من ٣٠ في السنة منذ بداية الألفية الجديدة. وتركز القسم الأكبر من الزيادة في أفريقيا، حيث بلغ العدد المتوسط لحالات الطوارئ الغذائية في السنة ثلاثة أضعاف ما كان عليه تقريباً (أنظر الرسم البياني).

كما تحوّل ميزان الأسباب لحالات الطوارئ الغذائية مع الوقت. فمنذ عام ١٩٩٢، بلغت نسبة حالات الطوارئ التي يتسبب فيها الإنسان بشكل رئيسي، كالأزمات أو الصعوبات الاقتصادية، أكثر من ضعف ما كانت عليه فارتفعت من ١٥ في المائة تقريباً إلى أكثر من ٣٥ في المائة (أنظر الرسم البياني).

وفي حالات كثيرة، تتضافر العوامل الطبيعية والبشرية معا. ويكون هذا النوع من الأزمات المعقدة الأشدّ حدّة والأطول مدى بالإجمال. وبين عامي ١٩٨٦ و٢٠٠٤، عانى ١٨ بلداً "أزمة" لأكثر من نصف المدة. وكان سبب الأزمات في هذه البلدان الحروب أو الاضطرابات الاقتصادية والاجتماعية أو أدت إلى تفاقمها (أنظر الرسم البياني على الصفحة المقابلة). ومن ثم أصبحت هذه البلدان برهاناً على أنّ تكرار الأزمات واستمرارها يؤدي إلى انتشار نقص الأغذية المزمن على نطاق واسع. وتفيد آخر تقديرات المنظمة بأن ١٣ بلدا من بين البلدان الثمانية عشر يعاني الجوع فيها أكثر من ٣٥ في المائة من السكان.

رصد نقاط الجوع الساخنة

لا بد من مراعاة خصائص مواقع حالات الطوارئ الغذائية وأسبابها المعقدة بغية تحديد "النقاط الساخنة" للجوع ورصدها. وقد

حالات الطوارئ الغذائية وأسبابها، ٢٠٠٣-٢٠٠٤

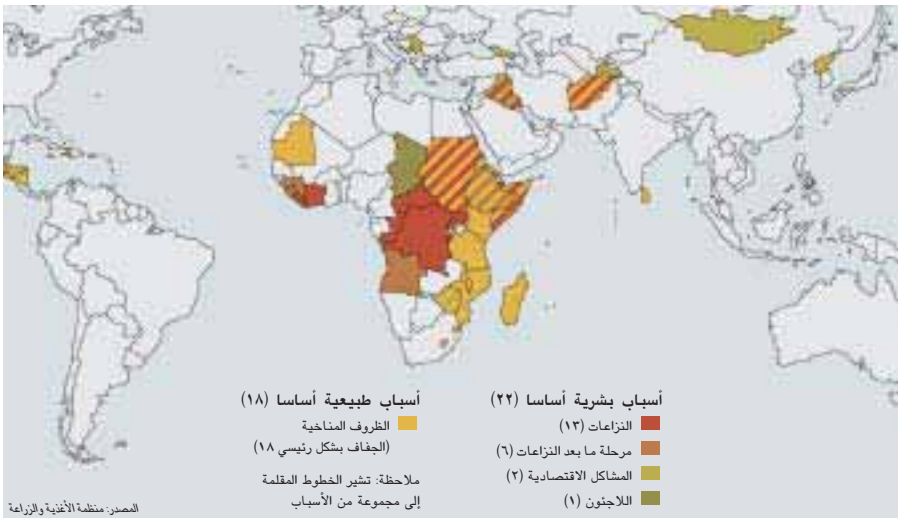

حالات الطوارئ الغذائية بحسب الأقاليم

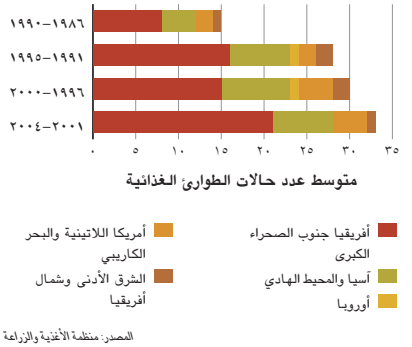

الأسباب الرئيسية للأزمات الغذائية

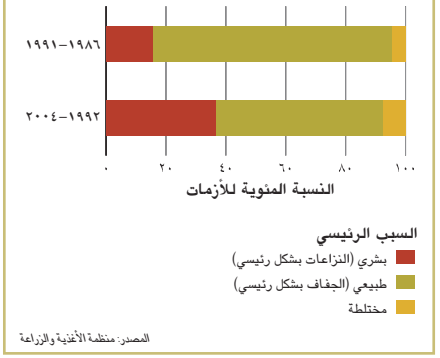

ويُحدد خبراء التغذية اتجاهين واضحين يتأثران بهذه التغيرات: التقارب الغذائي والتكيف الغذائي. ويشير التقارب الغذائي إلى زيادة التشابه في الأغذية على نطاق العالم. وهذا يتسم بمزيد من الاعتماد على قاعدة ضيقة من الحبوب الأساسية (القمح والأرز)، وزيادة استهلاك اللحوم ومنتجات الألبان والزيوت الغذائية والملح والسكر، وقلة المتحصل من الألياف الغذائية (أنظر الرسم البياني). أما التكيف الغذائي فيعبر عن الخطوات السريعة والضغوط الزمنية لأساليب الحياة في الحضر. ففي الأسر التي يقوم فيها كلا الأبوين بقطع مسافات طويلة والعمل لساعات ممتدة، يتناول المستهلكون مزيداً من اللحوم خارج المنزل ويشترون المزيد من الأغذية المحفوظة من الأنواع المعروفة.

تركيز تجهيز الأغذية وتجارة التجزئة

ساعد أيضاً التركيز المتزايد في تجهيز الأغذية وتجارة التجزئة على ظهور اتجاهات نحو التقارب والتكيف الغذائيين. فقد شهدت أمريكا اللاتينية وآسيا، وهما المنطقتان اللتان ظهرت فيهما هذه الاتجاهات بشكل واضح، نمواً مفاجئاً في الاستثمارات من جانب شركات الأغذية عبر الوطنية وفي نسبة الأغذية التي تُباع عن طريق الأسواق المركزية.

وفي العقد الذي بدأ من عام ١٩٨٨ إلى عام ١٩٩٧، زاد الاستثمار الأجنبي المباشر في صناعة الأغذية من ٧٤٣ مليون دولار أمريكي إلى أكثر من ٢,١ مليار دولار في آسيا، ومن ٢٢٢ مليون دولار أمريكي إلى ٣,٣ مليار دولار في أمريكا اللاتينية، ليتجاوز بذلك مستوى الاستثمارات في الزراعة (أنظر الرسم البياني).

وخلال الفترة ذاتها تقريباً، زاد نصيب مبيعات الأغذية عن طريق الأسواق المركزية إلى أكثر من الضعف في أمريكا اللاتينية وفي شرق وجنوب شرق آسيا (أنظر الرسم البياني على الصفحة التالية). وفي أمريكا اللاتينية، زاد نصيب الأسواق المركزية من مبيعات الأغذية بالتجزئة في عقد واحد بمعدل احتاجت الولايات المتحدة الأمريكية إلى خمسين عاماً لتحقيقه. وفي البلدان الأكبر والأكثر ثراء والتي تستأثر بثلاثة أرباع الاقتصاد في أمريكا اللاتينية، زاد نصيب الأسواق المركزية من نسبة تتراوح بين ١٥ و٢٠ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٦٠ في المائة في عام ٢٠٠٠. وفي آسيا، بدأ انتعاش الأسواق المركزية متأخراً ولكنه انطلق بسرعة أكبر. فخلال عامين، من ١٩٩٩ إلى ٢٠٠١، زاد نصيب الأسواق المركزية من مبيعات الأغذية المعلبة والمجهزة في المناطق الحضرية بالصين بأكثر من خمسين في المائة.

وقامت شركات الأغذية عبر الوطنية بدور كبير أيضاً في هذا الانتعاش الذي شهدته الأسواق المركزية. ففي الفترة ما بين ١٩٨٠ و٢٠٠١، زاد كل من سلاسل الأسواق المركزية العالمية الخمس (وجميعها في أوروبا أو في الولايات المتحدة) من عدد البلدان التي تعمل فيها بنسبة ٢٧٠ في المائة على الأقل (أنظر الرسم البياني). ويُعد النمو السريع والتركيز المتزايد للأسواق المركزية من أوضح أسباب ونتائج عملية التحول والتركيز في نُظم الأغذية العالمية – والتي تشمل السلسلة الكاملة بدءاً من الإنتاج الزراعي عبر التجارة والتجهيز وتجارة التجزئة والاستهلاك. وكان لهذه التغيرات آثار عميقة بالنسبة للأمن الغذائي والرفاه التغذوي للسكان على طرفي السلسلة، ابتداء من المزارعين الذين ينبغي لهم أن يتواءموا مع متطلبات ومعايير الأسواق المتغيرة إلى المستهلكين الحضريين الذين يعتمدون بشكل متزايد على الأغذية والوجبات المجهزة التي تُشترى من الباعة في الطرقات ومن مطاعم الوجبات السريعة.

الأغذية المتغيرة في البلدان النامية، ١٩٦٤–١٩٦٦ إلى ٢٠٣٠

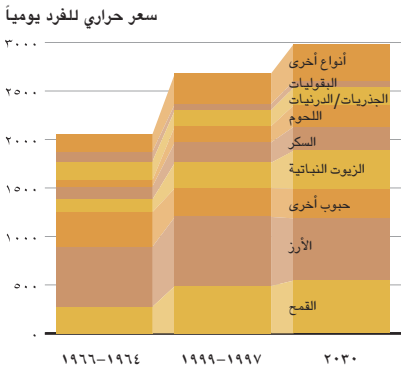

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

الاستثمار الأجنبي في الزراعة وصناعة الأغذية، ١٩٨٨–١٩٩٧

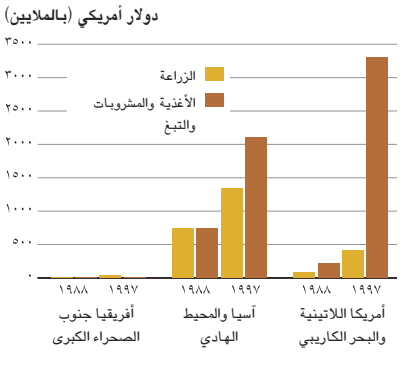

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

التوسع العالمي في الأسواق الكبرى عبر الوطنية، ١٩٨٠–٢٠٠١

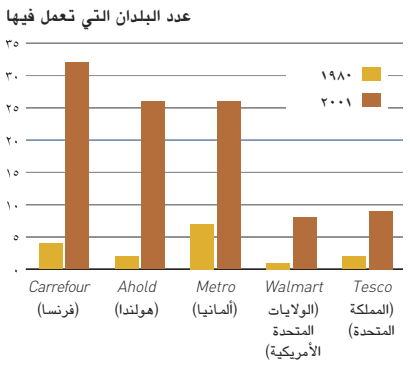

المصدر: UK Food Group

العولمة والتحضر ونُظم الأغذية المتغيرة في البلدان النامية

مع وجود أكثر من ٨٠٠ مليون شخص في البلدان النامية لا يزالون يعانون نقص الأغذية المزمن، سوف يظل الجوع والأمن الغذائي الأولوية العليا للسياسات الغذائية لسنوات عديدة قادمة. ولكن التغيرات الديموغرافية والاقتصادية العميقة تعمل على سرعة تحويل نُظم الأغذية ونطاق وطبيعة التحديات التغذوية.

ومع أن سرعة التغير تختلف كثيراً من إقليم إلى آخر، إلا أنه يمكن تحديد اتجاهات مشتركة في بلدان العالم النامي. فالسكان يتجهون بشكل متزايد نحو التحضر. ومتوسط الدخول والمتحصل من السعرات الحرارية آخذ في الزيادة. وأسعار السلع الأساسية والأغذية آخذة في الانخفاض. وتعمل البيئة التجارية العالمية المتكاملة بشكل متزايد ومرافق النقل المحسنة على إحداث قدر كبير من التركيز في صناعة الأغذية وتقارب الأنماط والأفضليات الغذائية.

النمو السريع للمدن ومستويات الدخل

وفقاً لأحدث تقديرات الأمم المتحدة، فإن معظم النمو السكاني في العالم، خلال الفترة ما بين عام ٢٠٠٠ و٢٠٣٠، سوف يتركز في المناطق الحضرية بالبلدان النامية. وإذا استمرت الاتجاهات الحالية، فسوف يتساوى السكان الحضريون مع السكان الريفيين في حدود عام ٢٠١٧. وبحلول عام ٢٠٣٠، سوف يعيش ٦٠ في المائة تقريباً من سكان البلدان النامية في المدن.

وكما أن التنمية الاقتصادية تغذي النمو الحضري، فإنها تدفع أيضاً الدخول الفردية إلى أعلى. وأخذت نسبة السكان الذين يعيشون في فقر مدقع ويعانون الجوع تتناقص ببطء. وتشير آخر توقعات البنك الدولي إلى أن دخل الفرد في البلدان النامية سوف ينمو بمعدل سنوي قدره ٣,٤ في المائة خلال الفترة ٢٠٠٦–٢٠١٥، أي ضعف النسبة التي سجلت خلال تسعينات القرن الماضي وهي ١,٧ في المائة.

وعلى مدى الفترة الزمنية ذاتها، من المتوقع أن يزداد متوسط المتحصل اليومي من السعرات الحرارية في البلدان النامية بنحو ٢٠٠ سعر حراري (أنظر الرسم البياني). ومن المتوقع أن تتحقق أكبر المكاسب في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وفي جنوب آسيا، مع أن سرعة التقدم في هذه المناطق لا يزال هبوطها محتملا عن المستوى اللازم لبلوغ هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية.

التقارب الغذائي

ساهم نمو المدن وارتفاع الدخول معاً في إحداث تغييرات كبيرة ليس فقط في متوسط عدد السعرات الحرارية التي يستهلكها السكان في البلدان النامية، ولكن في الأغذية التي يتكون منها طعامهم.

وكما زاد المتحصل الكلي من السعرات الحرارية، زادت أيضاً نسبة السعرات الحرارية من الزيوت النباتية واللحوم والسكر والقمح. وهذا يعبر إلى حد كبير عن أفضليات المستهلكين الذين تسمح لهم دخولهم المتزايدة بشراء المزيد من الأغذية الأغلى ثمناً والأعلى في قيمتها الغذائية.

وثمة عوامل أخرى ساهمت في هذه التغيرات كالانخفاض الحاد في الأسعار والنمو السريع في واردات القمح والسلع الأساسية الأخرى المنتجة في مناطق معتدلة والتي تصدرها البلدان الصناعية أساساً. فقد زادت الواردات الصافية للبلدان النامية من هذه السلع الأساسية بعامل قدره ١٣ نقطة عما كانت عليه خلال ٤٠ عاماً مضت، ومن المتوقع أن تنمو بنسبة أخرى تبلغ ٣٤٥ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠، مما يعطي دليلاً آخر على التغيرات في نُظم الأغذية والأفضليات الغذائية.

التحضر في البلدان النامية، ١٩٦٠–٢٠٣٠

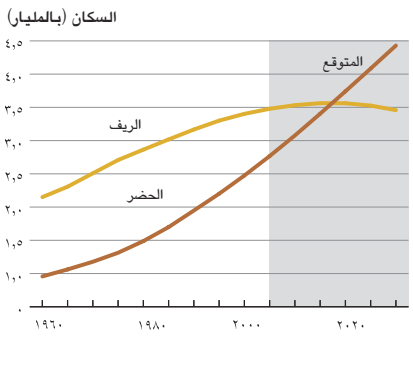

المصدر: الأمم المتحدة

التغيّرات في الناتج المحلي الإجمالي للفرد حسب الإقليم، ١٩٨٠–٢٠١٥

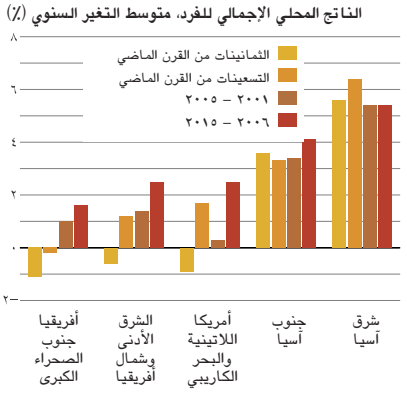

المصدر: البنك الدولي

متوسط المتحصل اليومي من السعرات الحرارية حسب الإقليم، ١٩٩٧–٢٠٣٠

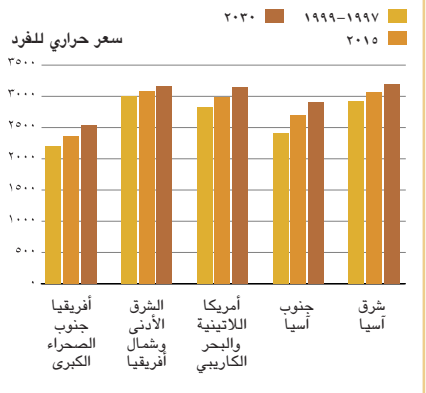

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

وقد أقامت شركة Carrefour، وهي أكبر سلسلة من الأسواق المركزية في العالم، مركز توزيع ضخم خاصاً بها في ساو باولو بالبرازيل، وهذا المركز يخدم سوقاً تضم أكثر من ٥٠ مليون مستهلك. وتشتري شركة Carrefour الشمام من ثلاثة مزارعين فقط في شمال شرق البرازيل لتوريده إلى مخازنها البرازيلية وشحنه إلى مراكز التوزيع في ٢١ بلداً.

كذلك تحمل صغار مزارعي الألبان في البرازيل أثر عملية الإدماج. ففي الفترة ما بين ١٩٩٧ و٢٠٠١، استبعدت ١٢ شركة من أكبر شركات تجهيز الألبان أكثر من ٧٥ ٠٠٠ مزارع برازيلي منتج للألبان من قوائمها (أنظر الرسم البياني). وأغلب الظن أن معظم هؤلاء قد أنهوا نشاطهم. وجرت عمليات إدماج مماثلة بمعدل أسرع في آسيا. ففي أقل من خمس سنوات، خفضت سلسلة الأسواق المركزية الرئيسية في تايلند قائمتها الخاصة بموردي الخضراوات من ٢٥٠ مورداً إلى ١٠ موردين فقط.

ويواجه صغار الملاك عقبات كثيرة في الانضمام إلى صفوف الموردين المحظوظين للأسواق المركزية. وقد يتطلب الالتزام بمعايير الجودة والعولمة استثمارات كبيرة في الري والبيوت الزجاجية وسيارات النقل ومخازن التبريد وتكنولوجيا التغليف. وقد تكون تكاليف معاملات الأسواق الكبرى عالية بدرجة كبيرة عند التفاوض بشأن العقود مع صغار المنتجين.

تمكين صغار المنتجين

تمكّن صغار المزارعين الذين نجحوا كموردين للأسواق المركزية من التغلب بشكل عام على العقبات السابقة عن طريق إنشاء التعاونيات أو الانضمام إلى صفوف مزارعي التصدير المتفوقين. فقد استفادوا في أغلب الأحيان في بادئ الأمر من المعلومات والتدريب وأموال بدء المشاريع المقدمة من المبادرات الإنمائية للقطاعين العام والخاص.

وفي زامبيا، على سبيل المثال، ساعدت مجموعة شركات مكونة من هيئات حكومية وصناعية على إقامة شراكة ضمت وزارات حكومية وأكبر سلسلة من الأسواق المركزية في البلد وموردين للمستلزمات الزراعية وجمعية المزارعين الفقراء في لوانغيني. وأتاح المشروع للمزارعين في لوانغيني البدء في توريد خضراوات عالية الجودة. وأبلغ المزارعون المشاركون عن تحقيق دخول أعلى بدرجة كبيرة وعن تحسّن التغذية.

واقتحم عدد من تعاونيات المزارعين الأسواق المربحة والدينامية الملائمة للحصول على ترخيص لإنتاجهم باعتباره إنتاجاً "عضوياً" ويحقق "التجارة النزيهة" و"ملائما للبيئة". وأسعار هذه المنتجات مرتفعة ومن ثم فهي تحقق عائدات أعلى للمزارعين. وبالنسبة لصغار المنتجين، تُحقق الزراعة العضوية فوائد إضافية تتمثل في خفض الاعتماد على المستلزمات المشتراة مثل مبيدات الآفات والأسمدة وزيادة استخدام الأيدي العاملة منخفضة التكلفة.

وازدهرت جمعية ديل كابو التعاونية في المكسيك، على سبيل المثال، عن طريق توريد الطماطم العضوية للأسواق المركزية في الولايات المتحدة. ومنذ تأسيسها في منتصف الثمانينات من القرن الماضي، تطورت هذه الجمعية التعاونية بحيث أصبحت تضم ٢٥٠ مزرعة أسرية، كثير منها تقل مساحته عن هكتارين. وزاد متوسط الدخل في الجمعية التعاونية من ٣ ٠٠٠ دولار أمريكي إلى أكثر من ٢٠ ٠٠٠ دولار.

وتستطيع المنتجات المرخصة عموماً أن تصل إلى أسواق أفضل في البلدان الصناعية. وقد تتمتع بمزايا مماثلة في الأسواق المركزية المحلية حيث يزداد اهتمام المستهلكين بنوعية الأغذية وأمانها واستدامتها. ولكن عملية الترخيص في حد ذاتها مكلفة وقد تشكل عقبة كبيرة أمام صغار المنتجين، الذين لا يستطيعون في أغلب الأحيان الحصول على القروض والمعلومات والتدريب لدخول هذه الأسواق الملائمة.

وبينما توسّع الأسواق المركزية من أسواقها بحيث تمتد من الصفوة الغنية في المدن إلى الطبقة المتوسطة والعاملة في الأحياء المجاورة والمدن الصغيرة في جميع أنحاء البلد، قدرت إحدى سلاسل الأسواق المركزية في أمريكا الوسطى أن ١٧ في المائة فقط من السكان يعجزون عن الوصول إليها. وتوصف هذه النسبة التي تبلغ ١٧ في المائة بأنها القطاع الريفي الأكثر فقراً بين السكان. ويخشى صغار المزارعين الذين يعجزون عن إيجاد موطئ قدم في هذه السوق المعولمة من أن يجدوا أنفسهم معزولين بصفة دائمة ضمن أقلية مهمشة، ومستبعدين من نظام الأغذية كمنتجين ومستهلكين على حد سواء.

مصادر الإمداد للأسواق المركزية الكينية، ١٩٩٧–٢٠٠٨

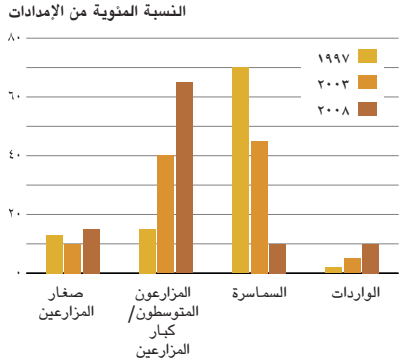

المصدر: Neven and Reardon

عدد وحجم الموردين لأكبر ١٢ شركة برازيلية لتجهيز الألبان

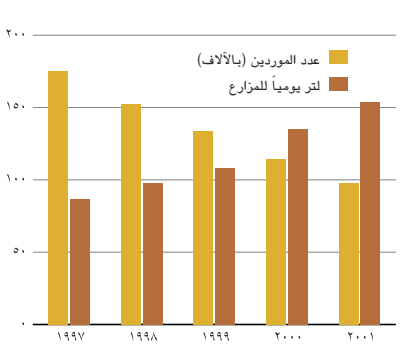

المصدر: www.terraviva.com.br

أثر تغير النظم الغذائية على صغار المزارعين في البلدان النامية

كان للتغيرات في أسواق الأغذية التي أحدثها النمو السريع في المدن وفي الدخول، آثار كبيرة بالنسبة للأمن الغذائي للملايين من صغار المزارعين والعمال المعدمين في المناطق الريفية الذين يشكلون الغالبية العظمى من سكان العالم والذين يعانون الجوع بصورة مزمنة. وتنطوي عولمة صناعات الأغذية والتوسع في الأسواق الكبرى بالنسبة لأسر هؤلاء على واجهتين، فهي فرصة للوصول إلى أسواق جديدة مربحة، وهي في ذات الوقت مخاطرة كبيرة ربما تؤدي إلى زيادة التهميش بل وإلى مزيد من الفقر.

وعلى مدى العقود الأخيرة، حقق عدد محدود من الشركات عبر الوطنية المتكاملة أفقياً سيطرة متزايدة على التجارة العالمية في الأغذية وتجهيزها ومبيعاتها. وتستأثر ٣٠ سلسلة من أكبر الأسواق المركزية الآن بنحو ثلث مبيعات الأغذية على نطاق العالم. ففي أمريكا الجنوبية وشرق آسيا، زاد نصيب الأسواق المركزية من مبيعات الأغذية بالتجزئة من أقل من ٢٠ في المائة إلى أكثر من ٥٠ في المائة على مدى العقد الماضي (أنظر الرسم البياني). وتسيطر الآن أكبر السلاسل، ومعظمها مملوك لشركات عملاقة متعددة الجنسيات، على ما بين ٦٥ و٩٥ في المائة من مبيعات الأسواق المركزية في أمريكا اللاتينية (أنظر الرسم البياني)

الفرص والمخاطر

أدت السيطرة المتزايدة للأسواق المركزية إلى مزيد من الخيارات أمام المستهلك، ومستوى أعلى من المواءمة، وانخفاض متزايد في الأسعار، وجودة أعلى في الأغذية، وأمان بالنسبة للمستهلكين الحضريين. وأدت أيضاً إلى سلاسل إمداد متماسكة تتمتع فيها حفنة من شركات تجهيز الأغذية العملاقة وتجار التجزئة بسلطة متزايدة تسمح لها بتحديد المعايير والأسعار وجداول التسليم.

وأتاحت عولمة شراء الأسواق المركزية فرصاً غير مسبوقة أمام بعض المزارعين في البلدان النامية. ففي كينيا على سبيل المثال، ارتفعت صادرات الفواكه الطازجة والخضراوات والزهور لبيعها في الأسواق المركزية الأوروبية إلى أكثر من ٣٠٠ مليون دولار أمريكي في السنة. ويحصل صغار الملاك الذين يزرعون من أجل أسواق التصدير على دخول أعلى بدرجة كبيرة من دخول الأسر غير المشاركة. وتبين من دراسة أخيرة أنه إذا تمكنت الأسر الريفية غير المشاركة من زراعة المحاصيل البستانية لأغراض التصدير، فإن معدل الفقر لديها سوف ينخفض بنسبة ٢٥ في المائة تقريباً (أنظر الرسم البياني).

ولكن مع نمو حجم صادرات كينيا، تضاءل النصيب الذي يُنتجه صغار الملاك. وقبل انتعاش الصادرات البستانية في تسعينات القرن الماضي، أنتج صغار الملاك ٧٠ في المائة من الخضراوات والفواكه التي شُحنت من كينيا، ومع نهاية ذلك العقد، كان ٤٠ في المائة من الإنتاج يُزرع في مزارع يملكها موردون من البلدان المتقدمة أو يستأجرونها بصورة مباشرة، وكانت ٤٢ في المائة أخرى تزرع في مزارع تجارية كبيرة. في حين بلغ إنتاج صغار المزارعين ١٨ في المائة فقط.

وأدت زيادة الأسواق المركزية في البلدان النامية إلى إيجاد قطاع داخلي ذي مشتريات مركزية ومعايير جودة عالية تجاوزت أسواق التصدير بسرعة في معظم البلدان. فالأسواق المركزية في أمريكا اللاتينية، على سبيل المثال، تشتري الآن كميات من الفواكه والخضراوات الطازجة من المزارعين المحليين تزيد مرتين ونصف عما يصدره الإقليم إلى بقية العالم. وتتحول سلاسل الأسواق المركزية المحلية، شأنها شأن نظيراتها في البلدان الصناعية، نحو إبرام عقود مع عدد محدود من الموردين الذين يستطيعون تلبية متطلباتها (أنظر الرسم البياني على الصفحة التالية).

نصيب الأسواق المركزية من مبيعات الأغذية بالتجزئة

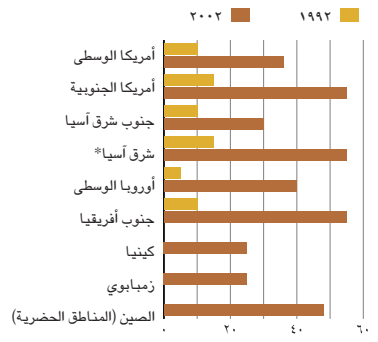

* باستثناء الصين

المصدر: Reardon et al

تركيز قطاع الأسواق المركزية في أمريكا اللاتينية

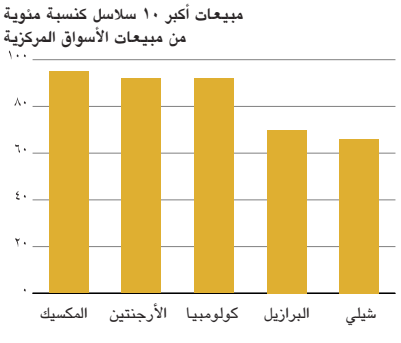

المصدر: Faigenbaum

الصادرات البستانية وانخفاض معدلات الفقر في كينيا

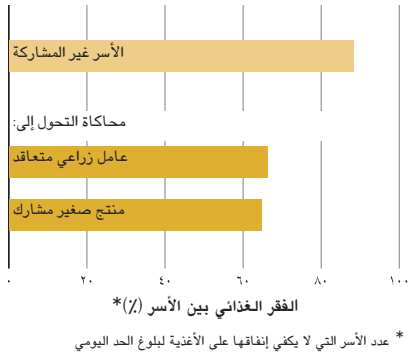

* عدد الأسر التي لا يكفي إنفاقها على الأغذية لبلوغ الحد اليومي الموصى به

المصدر: McCulloch and Ota

المائة من ميزانيتهم الغذائية و٢٥ في المائة من إجمالي نفقاتهم على أطعمة الطرقات (أنظر الرسم البياني على الصفحة السابقة).

الأنماط الغذائية المتغيرة ومشاكلها

في الوقت الذي تستهلك فيه الشعوب المزيد من الزيوت واللحوم ومنتجات الألبان والقليل من الألياف الغذائية والمزيد من الوجبات السريعة والقليل من الوجبات المنزلية، يواجه كثير من البلدان النامية الآن تحدياً مزدوجا – جوع واسع الانتشار من ناحية وزيادات سريعة في مرض السكر وأمراض الأوعية الدموية وغيرها من الأمراض غير السارية المرتبطة بالأغذية من ناحية أخرى.

ويعاني اليوم ما يقدر بنحو ٨٤ مليون من البالغين في البلدان النامية مرض السكر. وبحلول عام ٢٠٢٥، من المتوقع أن يرتفع هذا الرقم إلى ٢٢٨ مليوناً، من بينهم ٤٠ في المائة سوف يعيشون في الهند والصين الأكثر ازدحاماً بالسكان (أنظر الرسم البياني). كما أن مستويات السمنة وأمراض القلب وغيرها من الأمراض المتعلقة بالأغذية ترتفع بسرعة، ليس فقط في المدن وإنما في المناطق الريفية التي تأثرت بالتغيرات الاقتصادية والاجتماعية وما نجم عنها من حالة "التحول التغذوي".

والأدلة كثيرة على أن الفقراء هم الأكثر تعرضاً للخطر ليس فقط فيما يتعلق بالجوع وحالات نقص المغذيات الدقيقة، وإنما فيما يتعلق بمرض السكر والسمنة وارتفاع ضغط الدم. وتبين من دراسة أخيرة عن اتجاهات التغذية وأسبابها الكامنة في أمريكا اللاتينية أن معدلات السمنة أعلى وتزداد بدرجة أسرع بين قطاعات السكان الأكثر فقراً. وخلصت الدراسة إلى أن السمنة والأمراض المزمنة المتعلقة بها من المحتمل أن تزداد في البلدان التي يشيع فيها سوء التغذية بين الأمهات والأطفال جنباً إلى جنب مع النمو الحضري والاقتصادي.

ومن المعروف منذ وقت طويل أن الأطفال الذين يولدون لأمهات يُعانين نقص الأغذية من المحتمل أن يكونوا ناقصي الوزن عند الولادة، وقد يتعرض نموهم الجسماني والإدراكي للخطر. والآن توجد دلائل متزايدة على أن انخفاض الوزن عند الولادة ونقص النمو في مرحلة الطفولة المبكرة يزيدان من مخاطر الإصابة بمرض السكر وأمراض القلب والأمراض الأخرى المرتبطة عادة بتناول المزيد من الأغذية وبذل القليل من النشاط الجسماني.

وقد أصبحت هذه الحالة تُعرف باسم "فرضية باركر"، نسبة إلى مؤلف دراسة تقول إن البالغين الذين كانوا ناقصي الوزن عند الولادة معرضون لمعدلات وفاة أعلى بسبب أمراض القلب والنوبات القلبية. وقد قيل إن هذا ربما يكون نتيجة لما يُطلق عليه اسم "برمجة الجنين"، حيث يتكيف الجسم مع الحرمان التغذوي بطرق قد تساعد على قصر البقاء ولكنها قد تُهدد الصحة على المدى البعيد. ومع أن هذه الفرضية لا تزال موضع جدل، فقد أظهرت دراسات أخرى علاقة مماثلة بين انخفاض الوزن عند الولادة وزيادة الإصابة بمقاومة الأنسولين والنوع الثاني من مرض السكر (أنظر الرسم البياني).

وأكدت الدراسات التي أُجريت في مايسور جنوب الهند، أن الرجال والنساء الذين كانوا ناقصي الوزن عند الولادة معرضون بدرجة أكبر لخطر الإصابة بأمراض الأوعية الدموية ومقاومة الأنسولين. ولكن الأطفال قصار القامة والبدناء الذين يولدون لأمهات أكثر بدانة يواجهون خطراً أكبر يتمثل في الإصابة بمرض السكر. وتوحي هذه النتائج بأن مرض السكر المنتشر بشكل وبائي في الهند قد يرجع سببه إلى انتشار الجوع والتحضر معاً. وطبقاً لهذه النظرية، فإن كثيراً من هؤلاء الأمهات كُنّ في وقت ما أطفالاً ناقصي الوزن عند الولادة ولهذا تعرضن للسمنة ومقاومة الأنسولين. وعندما ينتقلن إلى المدن، ويُعدلن من نظامهن الغذائي ويصبحن أقل نشاطاً من الناحية الجسمانية، يصرن أكثر تعرضا للإصابة بسكر الدم. والمعروف أن الإصابة بفرط سكر الدم أثناء الحمل ترتبط بولادة أطفال قصيري القامة وبُدناء ومعرضين للإصابة بمرض السكر عند البلوغ، تماماً مثل الأطفال الذين تناولتهم الدراسة في مايسور.

ومواجهة هذا التحدي المزدوج للجوع المزمن وزيادة الأمراض غير السارية تبرز الحاجة إلى سياسات خاصة بالأغذية والتغذية توجه نحو الجماعات المعرضة بين فقراء الريف والحضر. ويُعد ضمان حصول الأطفال والنساء في سن الحمل على طاقة غذائية كافية ومتنوعة أمراً أساسياً لمنع انتقال الجوع وسوء التغذية من جيل إلى آخر ومن مرحلة الطفولة عبر حياة تقل فيها فرص النمو.

الإصابة بمرض السكر، بلدان نامية مختارة، ١٩٩٥-٢٠٢٥

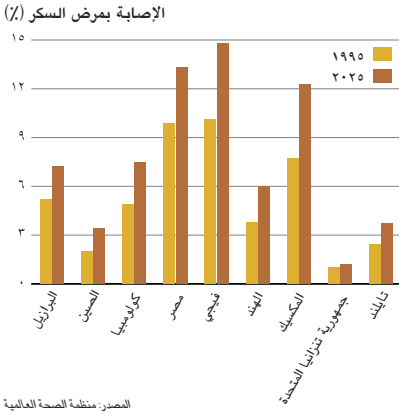

المصدر: منظمة الصحة العالمية

مقاومة الأنسولين ومرض السكر وانخفاض الوزن عند الولادة

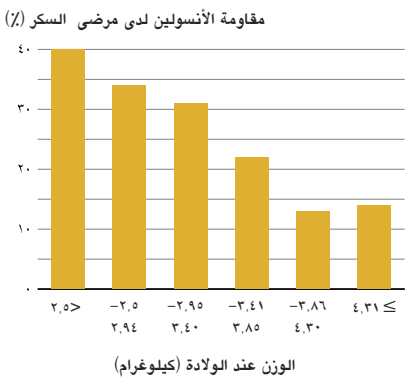

المصدر: Barker

الصورة المتغيرة للجوع وسوء التغذية

ارتبطت الدخول المرتفعة والمستويات المنخفضة للجوع وسوء التغذية عموماً بالنمو السريع للمدن في بلدان العالم النامي. ولكن مع أن نسبة السكان الذين يعانون الجوع تظل منخفضة عادة في المدن، فإن أعداد سكان المدن الفقراء والجائعين ترتفع بسرعة مع إجمالي السكان الحضريين.

وكشفت دراسة أجراها المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية عن تحليل اتجاهات الفقر وسوء التغذية بالمناطق الحضرية في ١٤ بلداً ناميا في الفترة ما بين ١٩٨٥ و١٩٩٦، أنه في أغلب هذه البلدان يزداد عدد الأطفال ناقصي الوزن الذين يعيشون في المناطق الحضرية، وبمعدل أسرع منه في المناطق الريفية. وفي ١١ بلداً من مجموع ١٤ بلداً، ارتفع أيضاً نصيب الأطفال الحضريين بين الأطفال ناقصي الوزن قبل سن المدرسة على نطاق البلد (أنظر الرسم البياني).

ويعيش أكثر من ٤٠ في المائة من جميع السكان الحضريين بالبلدان النامية في أكواخ. وهذا يعني أن نحو ٩٥٠ مليون شخص يفتقرون إلى واحدة أو أكثر من الخدمات الأساسية مثل الحصول على مساحة كافية للمعيشة ومياه نظيفة وخدمات صحية محسّنة. ويُحرم الكثيرون أيضاً من الحصول على الغذاء الكافي، مع أن فقراء الحضر في كثير من البلدان النامية ينفقون ٦٠ في المائة أو أكثر من إجمالي مصروفاتهم على الأغذية. وفي الهند تبلغ نسبة أطفال الحضر ناقصي النمو ٣٦ في المائة وناقصي الوزن ٣٨ في المائة.

وأجرت دراسة أخيرة لمنظمة الأغذية والزراعة مقارنة بين مستويات نقص النمو في المناطق الحضرية والمناطق الريفية في أنغولا وجمهورية أفريقيا الوسطى والسنغال. ومع أن النسبة العامة لنقص النمو أعلى في المناطق الريفية، فإن هذا المعدل يتساوى من الناحية الأساسية في المناطق الحضرية والريفية عندما يؤخذ الوضع الاقتصادي في الاعتبار (أنظر الرسم البياني).

تغير أساليب الحياة وارتباطه بتغير الأنماط الغذائية

يعمل التحضر وعولمة نظم الأغذية على إعادة رسم خريطة الجوع وسوء التغذية وصورتيهما في البلدان النامية.

وبالنسبة لبلدان العالم النامي ككل، تضاعف استهلاك الفرد من الزيوت النباتية والأغذية ذات المصدر الحيواني مثل اللحوم والألبان والبيض والأسماك في الفترة ما بين ١٩٦١ و٢٠٠٠. وعندما تسارعت خطى التحضر والدخول المتزايدة، تسارعت أيضاً الأنماط الغذائية المتغيرة. ففي الصين، ارتفعت نسبة البالغين الحضريين الذين يستهلكون أطعمة عالية الدسم، التي تمثل فيها الدهون أكثر من ٣٠ في المائة من السعرات الحرارية، من ٣٣ في المائة إلى ٦١ في المائة في ست سنوات فقط بين عامي ١٩٩١ و١٩٩٧.

وقد نتجت التغييرات في تركيب الأغذية والاستهلاك الزائد من الأغذية المجهزة عن تغير أساليب الحياة والنمو السريع لمنافذ بيع الوجبات السريعة وسلاسل الأسواق المركزية. وفي عام ١٩٨٧، افتتحت شركة "كينتاكي فرايد تشيكن" أول مطعم للأطعمة السريعة مملوك للأجانب في بيجين. وبعد ١٥ عاماً، تفاخر شركة "كينتاكي فرايد تشيكن" بأن لديها أكثر من ٦٠٠ مطعم في الصين وأن إجمالي مبيعات الوجبات السريعة بلغ ٢٤ مليار دولار أمريكي في السنة.

وقد لا يكون في مقدور فقراء الحضر الذهاب إلى مطاعم الوجبات السريعة، ولكنهم يشاركون في أسلوب الحياة والتغيرات الغذائية التي جاءت بها عملية التحضّر. وفي مدن من بانكوك إلى باماكو، يشتري الفقراء غالباً أكثر من نصف وجباتهم من بائعي الأطعمة في الطرقات. وتبين من دراسة في أكرا، غانا، أن أفقر سكان المدينة ينفقون ٤٠ في

اتجاهات سوء التغذية في المناطق الحضرية، بلدان نامية مختارة

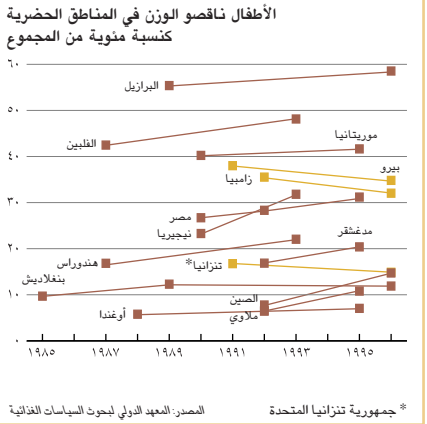

* جمهورية تنزانيا المتحدة

المصدر: المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية

توقف النمو حسب الإقامة والثروة في ثلاثة بلدان أفريقية

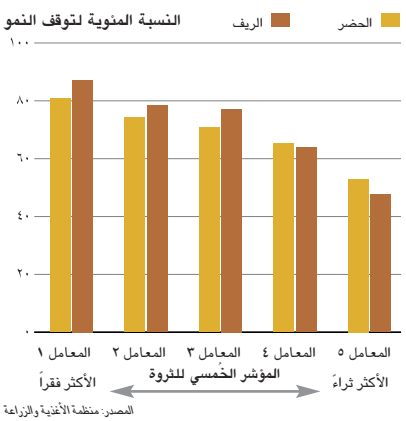

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

نصيب الأغذية وأغذية الطرقات من الإنفاق، أكرا، غانا

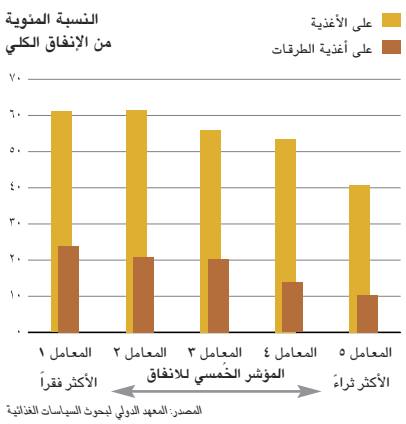

المصدر: المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية

وفي الهند، نجحت المنظمات غير الحكومية في عرض انتهاكات الحق في الغذاء أمام المحاكم. فقد ادعى الاتحاد الشعبي من أجل الحقوق المدنية، على سبيل المثال، أن النظام العام لتوزيع الأغذية لا يعمل في بعض الأحياء وأنه لم تُبذل أي محاولات للوقاية من الوفيات المتعلقة بالجوع. ومع أن المحكمة العليا لم تتوصل بعد إلى حكم نهائي بشأن هذه القضية، فقد أصدرت "أوامر مبدئية" توجه الحكومة لتقديم وجبات الغذاء في جميع المدارس الابتدائية، وتوفير ٣٥ كيلوغراماً من الحبوب شهرياً لخمسة عشر مليون أسرة معدمة، ومضاعفة التمويل لأكبر برنامج للعمل الريفي في الهند.

وقد تكون العمليات القضائية بطيئة ومُكلفة. وفي بعض البلدان، تُستخدم آليات شبه قضائية للمطالبة بالحق في الغذاء. ففي البرازيل، على سبيل المثال، يستطيع المدعي العام إقامة دعاوى مدنية ضد أي شخص أو كيان، بما في ذلك الأجهزة الحكومية "من أجل حماية الميراث العام والميراث الاجتماعي، وحماية البيئة، وحماية المصالح الجماعية الأخرى المنتشرة". ومنذ أن دعا دستور عام ١٩٨٨ بتوسيع نطاق هذه "الدعاوى المدنية العامة"، استخدم المدعي العام هذه الدعاوى بشكل متزايد في الدفاع عن حقوق من قبيل الحق في الغذاء الذي يمكن استنتاجه من الحق الدستوري في "التعليم والصحة والعمل والترفيه والأمن والرعاية الاجتماعية وحماية الأمومة والطفولة". والواقع أنه تبيّن من استقصاء للمواقف فيما بين المدعين العموميين أنهم يعتقدون أن باستطاعة الادعاء العام أن يُسهم بقدر أكبر من أي مؤسسة أخرى أو قطاع آخر في توسيع وتعزيز مثل هذه "الحقوق الفردية والجماعية" (أنظر الرسم البياني).

آراء المدعين العموميين بشأن المساهمات في الحقوق الجماعية، البرازيل

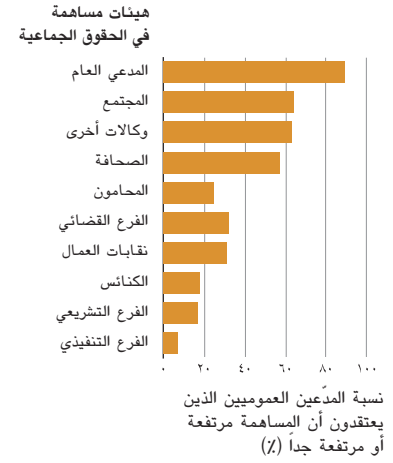

المصدر: Arantes

إنجازات فرقة العمل المعنية بالجوع

تعهد كل من الأهداف الإنمائية للألفية التابعة للأمم المتحدة وإعلان روما الذي وافق عليه رؤساء دول وحكومات خلال مؤتمر القمة العالمي للأغذية بخفض عدد الجوعى إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥. وقد أنشأ مشروع الألفية التابع للأمم المتحدة فرقة عمل معنية بالجوع لتشجيع العمل المباشر نحو تحقيق هذا الهدف. وتضم فرقة العمل خبراء في التغذية والزراعة والاستدامة البيئية والبحوث وبناء القدرات والأعمال والاتصالات جاءوا من طائفة واسعة من المؤسسات العامة والخاصة.

وأجرت فرقة العمل بحثاً لكي تحدد بصورة أكثر دقة من هم السكان الجائعون وأين يوجدون. ووضعت مجموعة من الخرائط تبيّن "مناطق الجوع الساخنة" في العالم واستخدمت هذه الخرائط في المساعدة على تحديد النماذج العامة للجوع. وبناء على المعلومات المتاحة، انتهت فرقة العمل إلى أن نحو نصف سكان العالم الجائعين هم من مجتمعات صغار المزارعين، وأن ٢٠ في المائة هم من السكان الريفيين غير المالكين للأراضي، ونحو ١٠ في المائة يعيشون في مجتمعات تعتمد في معيشتها على الرعي أو الصيد أو الموارد الحرجية. وتعيش النسبة الباقية وهي ٢٠ في المائة في المدن (أنظر الرسم البياني).

وداخل هذه المجتمعات، يؤثر الجوع بصورة متفاوتة على الجماعات الأكثر تعرضاً بما في ذلك الأطفال دون سن الخامسة، والنساء في سن الحمل، وأمهات الأطفال، والمرضى والعجزة. وطالبت فرقة العمل بوضع برامج عاجلة وممولة تمويلاً كافياً لتحسين صحة النساء أثناء الحمل وخدمات التغذية وتوفير الأغذية للمحتاجين. وهي تؤكد أيضاً الحاجة إلى تجديد وزيادة الدعم لصغار المزارعين، مع إيلاء اهتمام خاص لتحسين خصوبة التربة، وإدارة المياه، وتوفير البذور المحسّنة، والاستعادة الكاملة لخدمات الإرشاد الزراعي وتجديدها. وتركّز جميع التوصيات الصادرة عن فرقة العمل المعنية بالجوع على الاستثمار لصالح الفقراء والبنية التحتية والخدمات التي يحتاجون إليها للهروب من دائرة الفقر المدقع والجوع. وفي أعقاب الإجراءات المبكرة التي تمت في عدد من البلدان في أفريقيا، تعتزم فرقة العمل وضع بطاقة سعرية للاستثمارات المطلوبة ومطالبة الأمم المتحدة وبلدانها الأعضاء بإتاحة الأموال اللازمة.

من هم الجائعون

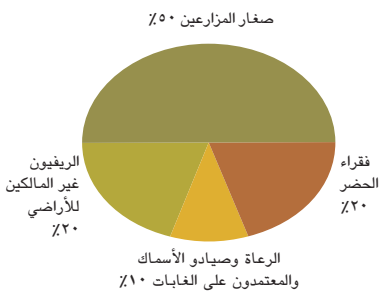

المصدر: فرقة العمل المعنية بالجوع

نحو الوفاء بالتزامات مؤتمر القمة العالمي للأغذية

العمل من أجل محاربة الجوع

"الثورة البيضاء" في الهند

حقق النمو السريع والمستمر في قطاع الألبان بالهند قفزة كبيرة في مجال تخفيف حدة الفقر وتحسين التغذية حتى أصبح يُطلق عليه "الثورة البيضاء". فقد ارتفع إنتاج الألبان في الهند من أقل من ٣٠ مليون طن في عام ١٩٨٠ إلى نحو ٨٧ مليون طن في عام ٢٠٠٣ (أنظر الرسم البياني). وتعتبر الهند الآن من أكبر منتجي الألبان في العالم. فبرغم النمو السكاني السريع، زادت حصة الفرد اليومية من أقل من ٥٠ سعرا حراريا في عام ١٩٨٠ إلى ٨٠ سعرا حراريا في عام ٢٠٠٠.

إنتاج الألبان في الهند، ١٩٨٠-٢٠٠٣

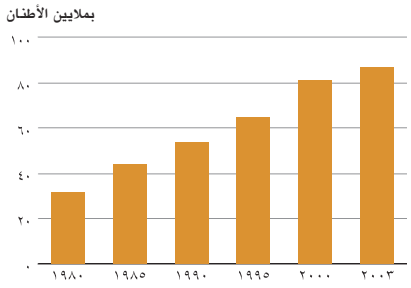

المصدر: قائمة البيانات الإحصائية الموضوعية في منظمة الأغذية والزراعة

نمو تعاونيات الألبان الهندية، ١٩٧٠-٢٠٠٢

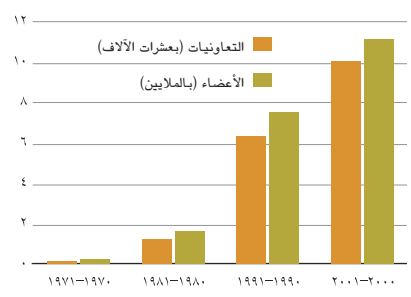

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

وتمثل زيادة الألبان تحسناً مهماً في التغذية، خاصة في بلد يُعتبر الكثير من السكان فيه من النباتيين ويعتمدون على منتجات الألبان في الحصول على معظم ما يحتاجون إليه من البروتين الحيواني.

وساعد إنتاج الألبان على زيادة دخول ما بين ٨٠ و١٠٠ مليون أسرة. والغالبية الساحقة من هذه الأسر من المزارعين الهامشيين وصغار المزارعين الذين تقل حيازاتهم في الغالب عن تلبية المطالب المعيشية لأسرهم، ومن العمال غير المالكين للأراضي الذين يعتمدون على أراضي الرعي المشتركة وعلى الغابات للحصول على الأعلاف. ويتم إنتاج أكثر من ٧٠ في المائة من اللبن في الهند بواسطة الأسر التي تمتلك رأسا أو أكثر من حيوانات الألبان.

ويوفر إنتاج الألبان نحو ربع دخل الأسر الريفية في المتوسط. ولكنه أهم من ذلك بكثير بالنسبة للفقراء والنساء ممن يقومون بأكثر من ٩٠ في المائة من الأنشطة المتصلة برعاية حيوانات الألبان وإدارتها. ويمثل إنتاج الألبان في الأسر غير المالكة للأراضي أكثر من نصف دخل الأسرة، مقارنة بأقل من ٢٠ في المائة بالنسبة لكبار المزارعين.

وقد تمثل العنصر الرئيسي بالنسبة لصغار منتجي الألبان والثورة البيضاء في الهند في نمو شبكة واسعة من تعاونيات الألبان. فقد بدأ النهج التعاوني بنجاح كمبادرة محلية في مدينة أناند بولاية كوجارات منذ أكثر من نصف قرن. ومنذ عام ١٩٧٠، تكررت هذه المبادرة في جميع أنحاء الهند عن طريق برنامج من ثلاث مراحل يُعرف باسم "عملية الفيضان"، وذلك بدعم من الحكومة الهندية واتحاد الألبان في أناند ومنظمة الأغذية والزراعة والبنك الدولي. ومع حلول عام ٢٠٠٢، كان أكثر من ١١,٢ مليون أسرة يشاركون في ١٠١ ٠٠٠ جمعية تعاونية قروية للألبان (أنظر الرسم البياني).

وقد زادت أهمية منتجات الألبان في الوجبة الغذائية الهندية مع زيادة إنتاج الألبان والدخول. ففي الفترة ما بين عام ١٩٧٠ وعام ٢٠٠٠ زادت نسبة الإنفاق الغذائي الكلي على الألبان ومنتجات الألبان في المناطق الريفية من ١٠ في المائة إلى ١٥ في المائة.

ومع أن "عملية الفيضان" قد وصلت إلى نهايتها، فمن المتوقع أن يزداد إنتاج الألبان في الهند ثلاثة أضعاف بحلول عام ٢٠٢٠. ومع وجود السياسات الحكومية التي تُسهّل القروض الريفية وتوفر خدمات الدعم الأساسية لتشجيع الأسر الريفية الفقيرة على إنتاج الألبان، سوف تواصل الثورة البيضاء القيام بدور كبير في خفض الفقر والجوع في الهند.

دعم الحق في المكاسب الغذائية

بعد أكثر من عام من العمل، من المتوقع أن ينتهي فريق عمل حكومي دولي من وضع مجموعة مبادئ توجيهية طوعية بشأن تطبيق مبدأ الحق في الغذاء الكافي في وقت يسمح بتقديم هذه المبادئ إلى دورة لجنة الأمن الغذائي العالمي التابعة للمنظمة في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٤. وسوف تُستخدم المبادئ التوجيهية كأداء عملية في الجهود القطرية لتطبيق الحق في الغذاء.

وفي الوقت نفسه، اتجهت بلدان كثيرة نحو اتخاذ تدابير خاصة لتحويل الحق في الغذاء من بيان مبادئ إلى حق قابل للتطبيق.

وتعد جنوب أفريقيا من أكثر البلدان تقدماً في هذا المجال. فالحق في الغذاء يكفله دستور ما بعد الفصل العنصري الذي اعتُمد في عام ١٩٩٦، والذي يفرض التزاماً على الدولة بضمان حصول كل فرد على الغذاء الكافي في جميع الأوقات. وقد اتخذت حكومة جنوب أفريقيا مزيداً من الخطوات نحو توضيح هذا الالتزام وتحقيقه عن طريق صياغة تشريع شامل بشأن القضايا الغذائية، على شكل مشروع قانون للأمن الغذائي القطري. وقد طورت كل من الهند وأوغندا أيضاً في الفترة الأخيرة الحق في الغذاء من مجرد مبدأ توجيهي إلى حق "له ما يبرره" من الناحية القانونية.

لاختيار المحاصيل والسلالات الملائمة للظروف المحلية. ففي أسواق البذور التي نظمتها خدمات الإغاثة الكاثوليكية في خمسة بلدان بشرق أفريقيا، على سبيل المثال، تمكن المزارعون من استبدال بطاقاتهم بسبعة محاصيل مختلفة في المتوسط ونحو عشر سلالات من كل محصول. وفضلاً عن هذا، نظراً لأن أموال المشروع لا تُنفق على البذور، فإن ما بين ٦٥ إلى ٨٠ في المائة من الأموال يظل داخل المجتمع. وتذهب معظم هذه الأموال إلى النساء. ويُعد نصف بائعي البذور في الأسواق في كينيا والسودان وأوغندا وأكثر من ٨٠ في المائة منهم في جمهورية تنزانيا المتحدة من النساء.

التمكين من التكيف والاعتماد على المعارف المحلية: غالباً ما توفر المؤسسات التقليدية والمعارف أساساً لسرعة التكيف. غير أن ظروف الأزمات قد تؤدي أيضاً إلى تحديات غير مسبوقة تتطلب ردوداً مبتكرة. وكوسيلة لتعزيز المعارف المحلية والاعتماد على قدرة المزارعين على التكيف وإعادة التنظيم، نجح عدد من المشاريع في توظيف "مدارس تدريب المزارعين". فهناك مشروع في زمبابوي، على سبيل المثال، استخدم الفصول المشاركة التي يديرها مزارعون محليون لتعليم أرامل ضحايا الإيدز كيفية إنتاج القطن العضوي. وكان القطن يُعتبر عادة "محصول الرجل"، ولم يكن في استطاعة كثير من النساء تحمل تكاليف المستلزمات المطلوبة لزراعة القطن التقليدي. أما زراعة القطن العضوي فقد قللت من تكاليف المستلزمات ومن متطلبات الأيدي العاملة بدرجة كبيرة. ومع أن متوسط محاصيل القطن العضوي قلّ كثيراً عن محاصيل مزارعي القطن التقليدي، فإن توفير ٤٨ دولاراً أمريكياً في المتوسط عن كل هكتار تُنفق على مبيدات الآفات أتاح للنساء تحقيق أرباح أعلى بدرجة كبيرة (أنظر الرسم البياني).

وتُعد عناصر المرونة بمثابة كتل بناء مهمة في جهود إعادة بناء الاقتصاد الريفي في سيراليون، الذي تحطم بسبب حرب أهلية استمرت أكثر من عقد من الزمان، وبلوغ هدف الأمة وهو القضاء على الفقر بحلول عام ٢٠٠٧. وعندما انخفض توافر الحبوب بدرجة كبيرة أثناء الحرب، على سبيل المثال، عاد المزارعون إلى المحاصيل التي تتطلب مستلزمات أقل ولم يعتمدوا على الوصول إلى الأسواق البعيدة. وزاد إنتاج الكسافا والدرنيات الأخرى زيادة سريعة (أنظر الرسم البياني). فقد كان هناك تأكيد على صيانة هذا التنوع وتشجيع إنتاج الكسافا باعتبارهما من عناصر التقدم الحالي وسرعة التكيف في المستقبل.

واعتمدت جهود إعادة البناء أيضاً على المعارف المحلية واستعانت بأفرقة عمل قروية تقليدية للمساعدة على تحديد سلالات البذور المحلية المرغوبة وإكثارها وتوزيعها. ويجري توسيع مدارس تدريب المزارعين لتصل إلى كل أسرة ريفية في البلد كوسيلة لتشجيع الابتكار وتعزيز المؤسسات التشاركية المجتمعية.

وهناك مجموعة متزايدة من الخبرات تؤكد أهمية تعزيز مرونة المجتمعات ونُظم الأغذية قبل أن تنشأ الأزمات وإدخال عامل المرونة في الاستجابات للأزمات الممتدة اعتماداً على ما يلي:

- فهم دينامي لفرص المجتمعات المحلية وقدراتها؛
- النهج التشاركي إزاء تحديد أولويات المجتمعات المحلية؛
- استراتيجيات وسياسات تتصدى لشواغل المجتمعات المحلية فيما يتعلق بالأمن الغذائي على المدى الطويل؛
- آليات لضمان أن تضع تقديرات الأمن الغذائي ورصد البرامج وتقييم الأثر في اعتبارها مرونة النُظم الغذائية والمجتمعات المحلية.

التغير في استخدام الأراضي يُزيد من سرعة التكيف مع الجفاف في السودان

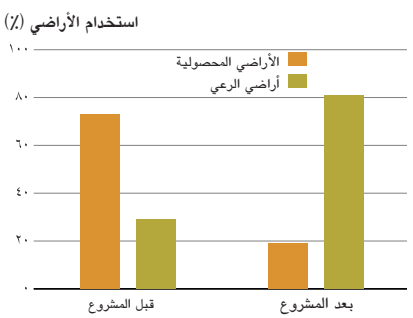

المصدر: Zakieldin, AIACC

القطن العضوي والتقليدي، غوروف السفلى، زمبابوي

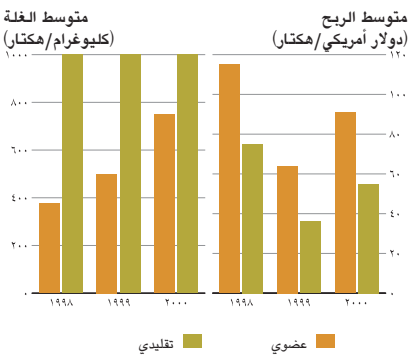

المصدر: LEISA

توافر الدرنيات والحبوب أثناء الحرب الأهلية في سيراليون

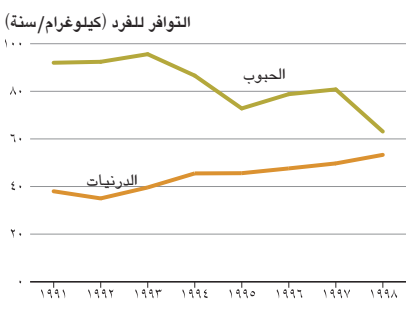

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

نحو الوفاء بالتزامات مؤتمر القمة العالمي للأغذية

دور نُظم الأغذية والمجتمعات في التكيف مع الأزمات الطويلة

تأثر أكثر من ٤٥ مليون شخص بأخطر الأزمات الإنسانية التي بلغ عددها ٢١ أزمة في عام ٢٠٠٣، وقد استمر معظم هذه الأزمات لسنوات كثيرة، وغالباً ما نتجت عن الصراع المسلح، وزادت من تفاقمها حالات الجفاف والفيضانات وآثار وباء الإيدز (أنظر الخريطة). وتتسبب الأزمات الممتدة في عرقلة إنتاج الأغذية وزعزعة الأمن الغذائي نظراً لأنها تدفع السكان إلى ترك ديارهم عندما تصيب بضرباتها الأسس التي تقوم عليها معيشتهم وتضعف النسيج الاجتماعي للأسر والمجتمعات والبلدان.

غير أنه كثيراً ما يُبدي المزارعون والمجتمعات مرونة ملحوظة في مواجهة مثل هذه الكوارث. فمع اقتراب أنغولا من نهاية ثلاثة عقود تقريباً من الحرب الأهلية، على سبيل المثال، أفاد استعراض عام لخيارات الانتعاش الزراعي والتنمية بأن المؤسسات القروية التقليدية في مناطق كثيرة ظلت متماسكة بدرجة كبيرة، مما يُبيّن أن هناك قدرة مستمرة على إدارة تخصيص الأراضي ونُظم الرعي الصغيرة. وفي إحدى المناطق التي مزقتها الحرب في سري لانكا، أظهرت دراسة حالة أن المزارعين في إحدى قرى التاميل قد أجبروا على ترك زراعة الأرز التقليدية في الأراضي المنخفضة. غير أنهم نجحوا في كسب أموال كبيرة من زراعة المحاصيل التي تروى بمياه الأمطار في التلال القريبة والقيام بأعمال مقابل أجر. ووردت أدلة مماثلة على كل من الدمار وسرعة التكيف في تقارير من بلدان أخرى اجتاحتها الحرب والكوارث الطبيعية ومرض الإيدز وفيروسه.

وفي السنوات الأخيرة، ازداد الاعتراف بأن الاستجابات للأزمات المزمنة والممتدة يجب أن تتجاوز التعبئة المتكررة للدعم في حالات الطوارئ عندما تتدهور الأوضاع الإنسانية. وتصبح جهود الإغاثة والتأهيل أكبر فعالية إذا اعتمدت على المرونة بدلاً من الاعتماد بصورة حصرية على توفير المستلزمات الخارجية والتكنولوجيا ودور المؤسسات.

سرعة التكيف والإغاثة والتأهيل

حددت الدراسات عدة عناصر لسرعة تكيف النظم الزراعية والمجتمعات. فقد حققت برامج الإغاثة والتأهيل في حالات الطوارئ نجاحاً ملحوظاً عن طريق الاعتماد على الأسس التالية:

تعزيز التنوع: غالباً ما تتمكن المجتمعات التي تقوم بزراعة مجموعة متنوعة من المحاصيل وتربية الحيوانات الزراعية والمشاركة في أنشطة أخرى منتجة للأغذية ومدرة للدخل من التكيف والبقاء عندما يضطرب الإنتاج الغذائي والمؤسسات الاجتماعية. ففي غرب السودان المعرض للجفاف، على سبيل المثال، كانت المجتمعات عادة ما تخصص معظم أراضيها للمحاصيل ولم تترك سوى مساحة صغيرة منها لرعي الحيوانات. والآن تحقق القطعان من الأغذية والدخل ما يساعدها على تجاوز تلك السنوات التي تكرر فيها دمار المحاصيل بسبب الجفاف. ولتحسين قدرتها على مواجهة الأزمات المتكررة والمستمرة، اعتمد مشروع على هذا التنوع عن طريق تشجيع تحويل الموارد من زراعة المحاصيل إلى الرعي. وفي نهاية المشروع، زادت نسبة الأراضي المخصصة للرعي من أقل من ٣٠ في المائة إلى أكثر من ٨٠ في المائة (أنظر الرسم البياني على الصفحة التالية). وقد صاحب التحول في استخدام الأراضي طائفة واسعة من الأنشطة الأخرى، من بينها تأهيل المراعي، وتحسين فرص الوصول إلى الائتمانات والخدمات البيطرية المحسنة، وكلها ساعد على زيادة التنوع وزيادة المرونة وتحسين الأمن الغذائي.

دعم المؤسسات المحلية: أثناء الأزمات الممتدة، غالباً ما تنهار المؤسسات الحكومية ومؤسسات السوق، تاركة المجتمعات لكي تواجه مصيرها بنفسها. وغالباً ما يتوقف نجاحها في القيام بذلك على قوة ومرونة شبكات الدعم التقليدية والمجتمعات المحلية. وكان هناك اعتراف بأن أسواق البذور المحلية تعد من المؤسسات التي تضفي مزيدا من المرونة أثناء الأزمات وفي مرحلة التأهيل بعد ذلك. ووجدت الوكالات المعنية بالإغاثة في حالات الطوارئ أن تقديم بطاقات يمكن استخدامها في الشراء من أسواق البذور المحلية يُعد أكثر فاعلية من توزيع البذور المشتراة من أسواق تجارية. فأسواق البذور تتيح للمزارعين الوصول إلى مجال أوسع

توزيع حالات الطوارئ الغذائية الممتدة ومدتها، ٢٠٠٤

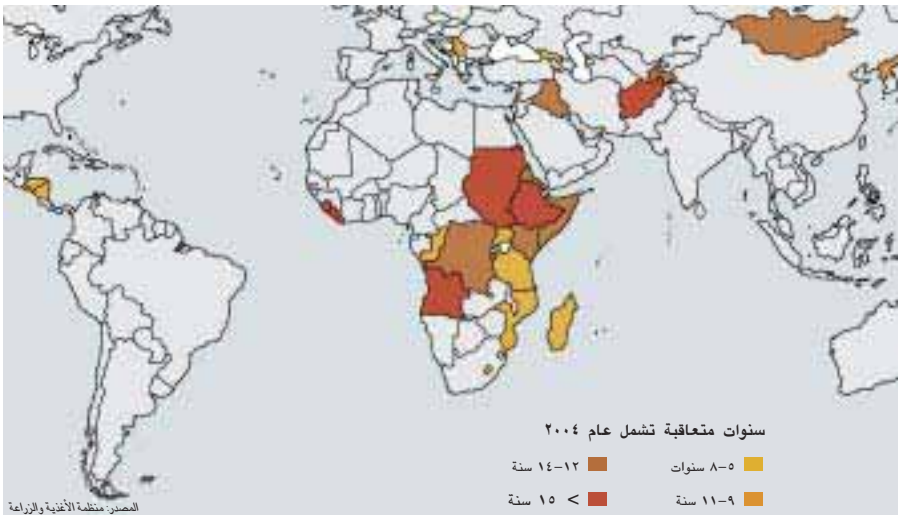

القراءة والكتابة فيما بين النساء الريفيات يرتبط أيضاً بزيادة معدلات التحاق الفتيات بالمدارس الابتدائية وانخفاض معدلات سوء التغذية (أنظر الرسم البياني).

ويُعد التعليم أيضاً خط الجبهة الأمامي ضد مرض الإيدز وفيروسه. فقد تبين من دراسة أخيرة أُجريت في أوغندا أن السكان الذين أتموا الدراسة الابتدائية يقل احتمال تعرضهم للإصابة بفيروس الإيدز بمقدار النصف – وأولئك الذين حصلوا على التعليم الثانوي يقل احتمال تعرضهم إلى ١٥ في المائة – مقارنة بأولئك الذين تلقوا قدراً يسيراً من التعليم أو لم يتلقوا أي تعليم على الإطلاق.

وكثيراً ما يتردد اسم ولاية كيرالا الهندية كمثال بارز على الحلقة الحميدة للفوائد التي تتحقق من الاستثمارات في التعليم والتغذية. فبعد الاستقلال بوقت قصير، أولت الحكومات المتعاقبة على كيرالا أولوية عليا للتعليم. ووجه اهتمام خاص إلى الفتيات والنساء في المناطق الريفية.

وقد حقق الاستثمار فوائده. فمع أن كيرالا ليست واحدة من أغنى الولايات في الهند، إلا أنها تحتل المرتبة الأولى في تعليم الإناث والالتحاق بالمدارس بفارق كبير. وتفخر كيرالا أيضاً بأن لديها أقل معدل لسوء التغذية بين الأطفال كما أن معدل الوفيات بين الرضع يبلغ خُمس المعدل بالنسبة للبلد ككل (أنظر الرسم البياني).

وقد اعترف عدد من البلدان بأهمية التعليم بالنسبة للسكان الريفيين واعتمدت سياسات لجعله أكثر يُسراً وأكثر صلاحية. ففي كولومبيا على سبيل المثال، اتبع نصف المدارس الريفية تقريباً نموذج "المدرسة الجديدة"، وهو نموذج يركز على التعليم التشاركي باستخدام منهج دراسي يجمع بين المضمون الوطني الأساسي والنماذج المحلية المرتبطة بثقافة السكان الريفيين واحتياجاتهم. وتشارك المجتمعات المحلية والآباء بنشاط في هذه المدارس. كما أن معدلات التسرب أقل بكثير ودرجات الصف الثالث في اللغة الأسبانية والرياضيات أعلى بنسبة كبيرة منها في المدارس التقليدية.

وتعهدت ولاية ماديا براديش الهندية ببناء مدرسة ابتدائية خلال تسعين يوماً لأي مجتمع ريفي يوفر المكان ويستأجر مدرساً مؤهلاً. واليوم، يلتحق جميع الأطفال في سن الدراسة الابتدائية بالمدارس في هذه الولاية.

وقد حققت البرامج الموجهة بشكل مباشر إلى معالجة نقص التعليم وسوء التغذية في نفس الوقت مكاسب ملحوظة في عدة بلدان.

ففي برنامج الغذاء من أجل التعليم في بنغلاديش، تحصل الأسر على الغذاء إذا أرسلت أطفالها إلى المدرسة بدلاً من إرسالهم للعمل. وبعد ثماني سنوات، تبين من تقييم أجراه المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية أنه قد تحققت مكاسب في كل من التعليم والتغذية. فقد ارتفع معدل المواظبة في المدارس الابتدائية، خاصة بين الفتيات. وانخفضت معدلات الغياب والتسرب من المدرسة. وارتفع استهلاك السعرات الحرارية والبروتين بين الأسر المشاركة بدرجة كبيرة.

ويقدم برنامج التعليم والتغذية في المكسيك (PROGRESA) تحويلات نقدية لأكثر من ٢,٦ مليون فقير وأسرة ريفية طالما يرسلون أطفالهم إلى المدرسة. وترتفع المزايا بالنسبة للأطفال الأكبر سناً وبالنسبة للفتيات، الذين تزداد احتمالات تسربهم قبل التعليم الثانوي. ويقدم البرنامج أيضاً مكملات غذائية للرضع وصغار الأطفال في الأسر المشاركة.

وبعد السنوات الثلاث الأولى من تطبيق هذا البرنامج، ارتفع معدل الالتحاق بالنسبة للسنة الانتقالية الحرجة من التعليم الابتدائي إلى التعليم الثانوي بنسبة ٢٠ في المائة للفتيات و١٠ في المائة للأولاد. ويتضح من محاكاة الأثر على فترة أطول أن الأطفال سوف يكملون في المتوسط فصولاً أكثر بنسبة ٠,٦ في المائة في المدارس وأن عدداً أكبر منهم بنسبة ١٩ في المائة سوف يحضرون بعض الفصول الثانوية (أنظر الرسم البياني).

نقص التغذية بين الأطفال ونسبة التحاق الفتيات الريفيات*

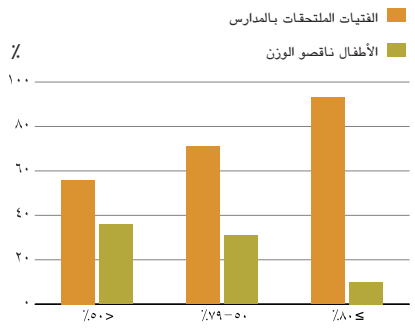

* ١٨ بلدا مجمعة حسب معرفة الإناث للقراءة والكتابة

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة: اليونيسيف: منظمة الصحة العالمية: اليونسكو

التعليم الريفي والتغذية في ولاية كيرالا وفي الهند ككل

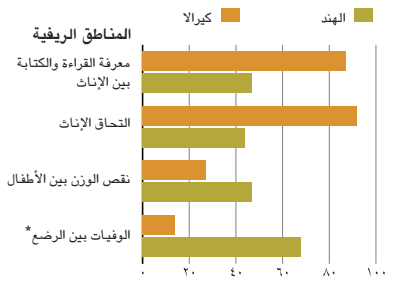

* الوفيات بين الرضع = لكل ١٠٠٠ من المواليد الأحياء

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: هيئة التخطيط بحكومة الهند

أثر برنامج التعليم والتغذية على الالتحاق
محاكاة التوزيع عند سن ١٤ سنة

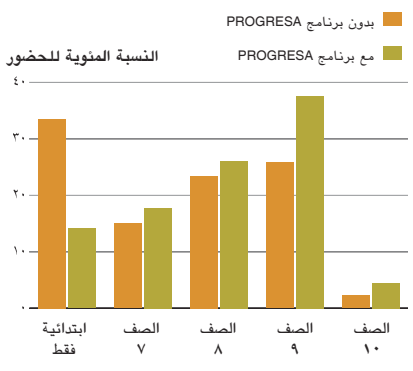

المصدر: *Behrman, Sengupta and Todd*

نحو الوفاء بالتزامات مؤتمر القمة العالمي للأغذية

تعليم السكان الريفيين والأمن الغذائي

تعيش الغالبية الساحقة من سكان العالم الذين يعانون نقصا مزمنا في الأغذية والبالغ عددهم ٨٥٢ مليوناً في المناطق الريفية بالبلدان النامية. كما يعيش في هذه المناطق معظم البالغين الأميين وعددهم ٨٦٠ مليوناً (غالبيتهم من النساء) و١٣٠ مليوناً من الأطفال (معظمهم فتيات) الذين لا يذهبون إلى المدارس. وليس من قبيل المصادفة أن عوامل الجوع والأميّة والافتقار إلى التعليم المدرسي تؤثر على كثير من نفس المناطق والسكان. كما أن هذه الحقيقة لا تدل فقط على أن الجوع والافتقار إلى التعليم وجهان للفقر الشديد. فالجوع وسوء التغذية وانعدام الأمن الغذائي كلها أمور تعمل على إضعاف القدرات الإدراكية وخفض معدل الانتظام في المدارس. وعلى الجانب الآخر، فإن الأمية والافتقار إلى التعليم يقللان من القدرة على الكسب ويسهمان بطريق مباشر في الجوع والفقر.

ومعدلات الانتظام في المدارس ومعرفة القراءة والكتابة منخفضة بشكل خاص بين النساء والفتيات في المناطق الريفية (أنظر الرسم البياني). ففي ٥٠ بلداً من البلدان النامية التي تتوافر بيانات بشأنها، بلغ متوسط الانتظام بالمدارس الابتدائية بالنسبة للفتيات الريفيات ٥٨ في المائة فقط، مقارنة بنسبة ٦٣ في المائة للأولاد الريفيين وأكثر من ٧٥ في المائة لأطفال الحضر. ومن ثم، فإن نحو ثلثي الأميين في بلدان العالم النامي هم من النساء، كما أن الفجوة بين الجنسين تُعد أكبر بكثير في المناطق الريفية.

ويؤدي الجوع وسوء التغذية إلى إعاقة الأطفال عن الذهاب إلى المدرسة وإضعاف قدرتهم على التحصيل. وتبين دراسة أُجريت على الريف في باكستان أن حدوث تحسّن طفيف نسبياً في التغذية من شأنه أن يزيد من احتمال بدء التعليم المدرسي بنسبة ٤ في المائة للأولاد و١٩ في المائة للفتيات. وقد ارتبط انخفاض الوزن عند الولادة وسوء التغذية الناتج عن نقص البروتين والأنيميا الناتجة عن نقص الحديد ونقص اليود بحالات نقص الإدراك التي تحد من قدرة الأطفال على التعلّم. فنقص اليود، على سبيل المثال، يؤثر على ما يُقدر بنحو ١,٦ مليار شخص على نطاق العالم وقد ارتبط بانخفاض بلغ في المتوسط ١٣,٥ نقطة في معامل الذكاء لدى السكان.

ويتسبب الافتقار إلى التعليم في خفض الإنتاجية والقدرة على الكسب وزيادة إمكانية التأثر بالجوع والفقر الشديدين. وتظهر البحوث أن المزارع الذي حصل على أربع سنوات من التعليم الأساسي يكون أكثر إنتاجاً بنسبة تبلغ في المتوسط ٨,٧ في المائة عن المزارع الذي لم يحصل على أي قدر من التعليم. وعندما تتوافر المستلزمات التكميلية مثل الأسمدة أو البذور الجديدة أو الآلات الزراعية، فإن الإنتاجية ترتفع إلى ١٣ في المائة.

تحسين التعليم لتغذية العقول والأجسام

تحسين التعليم واحد من أنجع الطرق لخفض الجوع وسوء التغذية. فمعدلات سوء التغذية تنخفض مع زيادة معرفة القراءة والكتابة، خاصة لدى الإناث. كما أن ارتفاع معدلات معرفة

التناسب بين المعدلات المرتفعة للأمية ونقص الأغذية

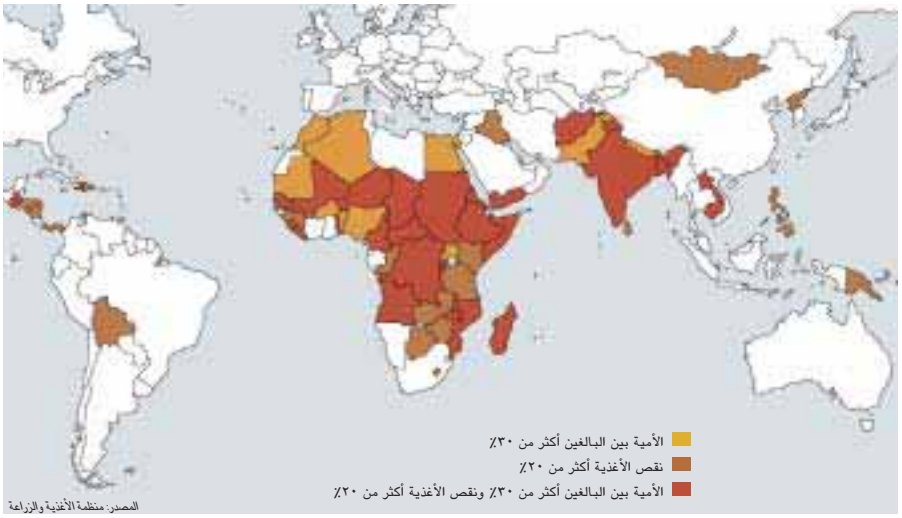

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

معرفة القراءة والكتابة في الريف والحضر، ١٩٩٠–١٩٩٥ (٢٢ بلداً)

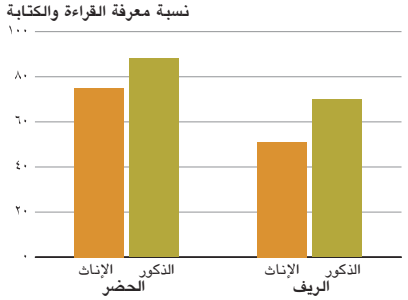

المصدر: الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية

معرفة القراءة والكتابة وانتشار نقص التغذية بين الأطفال الريفيين

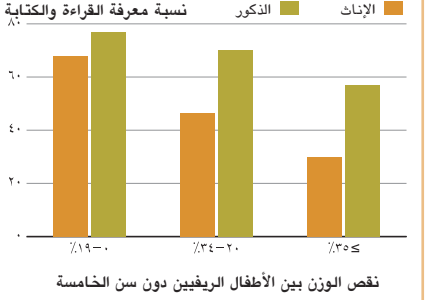

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

وتوزع أكثر من مليوني طن من الأرز المدعم على الأسر الفقيرة عن طريق برنامج يهدف إلى تحقيق الأمان الاجتماعي.

وفي غرب أفريقيا، اتخذت عدة حكومات خطوات لزيادة الإنتاج. ففي مالي، نما قطاع الأرز بسرعة على مدى العقد الماضي. وأدى تحرير الأسعار إلى تشجيع المزارعين والتجار على استثمار الموارد وتوسيع الإنتاج. كذلك أدى انتشار المضارب الصغيرة على مستوى القرية إلى خفض تكاليف التجهيز بدرجة كبيرة. وزادت الحكومة من الاستثمارات العامة في البنية التحتية. واليوم، فإن مالي التي تفخر بأن لديها مساحات كبيرة تصلح لإنتاج الأرز المروي، تسعى لأن تصبح "سلة الأرز لمنطقة السهل" عن طريق زيادة الناتج من ٧٣٥ ٠٠٠ إلى ٤,٥ مليون طن بحلول عام ٢٠١٠.

فجوة الغلة بين محطات البحوث وحقول المزارعين

مع وجود مساحات محدودة للتوسع في إنتاج الأرز، سوف تعتمد الجهود من أجل تلبية الطلب المتزايد على تضييق "فجوة الغلة" بين إنتاج محطات البحوث وحقول المزارعين. وتقدر منظمة الأغذية والزراعة بأن تحقيق مكاسب في الغلة بنسبة ١ في المائة سنوياً سوف يتطلب تلبية الطلب دون دفع الأسعار إلى أعلى.

وتقدم سلالات الأرز المهجنة طريقة مؤكدة لزيادة الإنتاج. فمثل هذه السلالات تحقق عادة غلة تزيد بنسبة ١٥ إلى ٢٠ في المائة حتى عن أفضل السلالات ذات الغلة العالية. ومنذ إنتاج أول سلالة مهجنة ناجحة في عام ١٩٧٤، زادت الصين من إنتاجها بنسبة ٥٠ في المائة تقريباً، حتى في الوقت الذي تقلصت فيه المساحة المزروعة بالأرز بمقدار الربع تقريباً.

كذلك حققت الطفرات في تربية سلالات الأرز مكاسب كبيرة في غرب أفريقيا. فقد نجحت رابطة تنمية الأرز في غرب أفريقيا في تهجين أفضل أنواع الأرز الأفريقي مع سلالات تُحقق غلات أعلى تم استيرادها من آسيا، إذ تُنتج ما أصبح يُعرف "بأرز أفريقيا الجديد". ومع زيادة طفيفة في الأسمدة، يمكن زيادة غلة هذه السلالات الجديدة بنسبة تصل إلى ١٥٠ في المائة في المناطق المرتفعة وفي الأراضي المنخفضة التي تعتمد على مياه الأمطار. واعتمدت نيجيريا على استخدام أرز أفريقيا الجديد كعنصر أساسي في سعيها لزيادة الإنتاج من متوسط قدره ٣ ملايين طن في الفترة ٢٠٠٠–٢٠٠٢ إلى نحو ١٥ مليون طن في عام ٢٠٠٧.

تمكين صغار المزارعين

يؤدي التقدم التكنولوجي إلى زيادة الغلات بينما تؤدي السياسات الحكومية إلى تهيئة بيئة مواتية لإنتاج الأرز وتسويقه. ولكن النجاح في تحسين الأمن الغذائي على المدى الطويل يتوقف على قدرة الملايين من صغار المزارعين على الاستفادة من هذه المكاسب وزيادة إنتاج الأرز كجزء من نظام زراعي متنوع ومستدام.

وكان استخدام مدارس تدريب المزارعين أحد النُهج التي أثبتت نجاحها في إشراك صغار المزارعين وتمكينهم. ففي الفترة ما بين عامي ١٩٩٠ و٢٠٠٠، شارك أكثر من مليوني مزارع أرز آسيوي في مدارس تدريب المزارعين. وقد تعلموا كيف يقللون من استخدامهم لمبيدات الآفات وكيف يستخدمون الأسمدة والمياه بصورة أفضل وأكثر استدامة، وكانت النتيجة تكاليف مخفضة وغلات مرتفعة ودخولا أعلى (أنظر الرسم البياني).

وفي سري لانكا، على سبيل المثال، قلل المزارعون الذين شاركوا في مدارس تدريب المزارعين من استخدام مبيدات الآفات بأكثر من ٨٠ في المائة بينما زادت الغلات بأكثر من ٢٠ في المائة. ومع تحقيق وفورات كبيرة في مبيدات الآفات وغلات أعلى، زادت الدخول من إنتاج الأرز إلى أكثر من الضعف.

الاستهلاك السنوي من الأرز للفرد حسب الإقليم، ١٩٦١–٢٠٠١

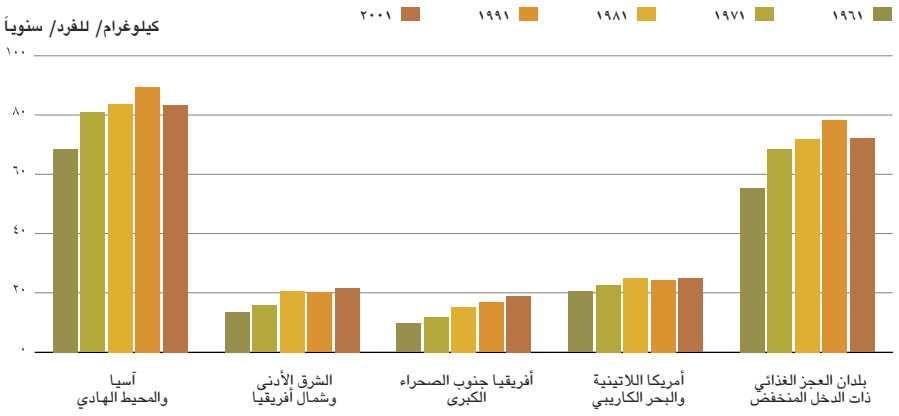

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

مدارس تدريب المزارعين تُقلل استخدام مبيدات الآفات وتحسّن الغلات

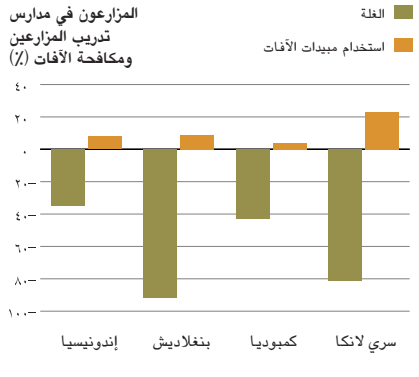

المصدر: van den Berg

نحو الوفاء بالتزامات مؤتمر القمة العالمي للأغذية

الأرز والأمن الغذائي

يُعد الأرز محصولا أساسياً للأمن الغذائي في العالم. فهو المصدر الرئيسي للسعرات الحرارية بالنسبة لنصف سكان العالم تقريباً والغذاء الرئيسي الغالب في ٣٤ بلداً في آسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا (أنظر الخريطة). وفي عدة بلدان آسيوية، يعتمد السكان على الأرز للحصول على أكثر من ثلثي السعرات الحرارية و٦٠ في المائة من البروتين في غذائهم.

وتُعد زراعة الأرز وتجهيزه أيضاً المصدر الرئيسي للعمل والدخل بالنسبة لنحو ملياري شخص. ويتم إنتاج واستهلاك نحو ٩٠ في المائة من الأرز في العالم بواسطة صغار المزارعين في البلدان النامية. ويُخصص ٦٠ في المائة من الأراضي المحصولية في كثير من البلدان الأكثر فقراً في آسيا لزراعة الأرز، ويُنفق أكثر قطاعات السكان فقراً ما بين ٢٠ و٤٠ في المائة من دخولهم على الأرز.

غلات أعلى وأسعار أقل

على مدى الأربعين عاماً الماضية، ساعد التقدم في التكنولوجيا والتغييرات في السياسة العامة على تحقيق مكاسب سريعة في إنتاج الأرز وحدوث انخفاض حاد في الأسعار. فالسلالات عالية الغلة التي أُدخلت أثناء الثورة الخضراء أعطت دفعة قوية لإنتاج الأرز. ففي الفترة ما بين عامي ١٩٦١ و١٩٩٠، زاد الإنتاج العالمي إلى أكثر من الضعف، فارتفع من ٢١٦ مليون طن إلى ٥١٨ مليون طن. وزادت الغلات من أقل من ١ ٩٠٠ كيلوغرام للهكتار إلى أكثر من ٣ ٥٠٠ كيلوغرام. وانخفضت الأسعار الحقيقية إلى أكثر من ٥٠ في المائة (أنظر الرسم البياني).

وأسهم التوافر الزائد للأرز وسهولة الحصول عليه في حدوث انخفاض سريع في عدد الأشخاص الذين يعانون الجوع في بلدان يُعد فيها الأرز الغذاء الرئيسي. ففي آسيا، زاد الاستهلاك السنوي للفرد بأكثر من ٢٠ كيلوغراماً وهبطت نسبة نقص الأغذية من نحو ٤٠ في المائة إلى ١٦ في المائة.

أنماط الاستهلاك المتغيرة

على مدى العقود الأربعة الماضية، تطورت وتقاربت أنماط الاستهلاك في مناطق مختلفة. ففي آسيا، حيث شكل الأرز مصدر الغذاء الأساسي لقرون طويلة، زاد استهلاك الفرد من الأرز زيادة سريعة خلال الستينات والسبعينات من القرن الماضي. ومنذ ذلك الوقت زاد استهلاك الأغذية الأخرى وانخفضت المساهمة النسبية للأرز. وفي أجزاء من أفريقيا والشرق الأدنى وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، من ناحية أخرى، زاد استهلاك الأرز زيادة كبيرة، من حيث الحجم وكنسبة من إجمالي المتحصل من السعرات الحرارية على حد سواء (أنظر الرسم البياني). ويُعد الأرز الآن مصدر الغذاء الذي ينمو أكثر من غيره في أفريقيا.

مواجهة التحدي

يُقدر المعهد الدولي لبحوث الأرز أنه بحلول عام ٢٠٢٥ سوف يرتفع عدد السكان الذين يعتمدون على الأرز كمصدر رئيسي لغذائهم بنسبة تزيد على ٤٠ في المائة، أي من ٢,٧ مليار إلى ٣,٩ مليار. وسوف تقتضي تلبية هذا الطلب سياسات حكومية وممارسات زراعية لدعم الزيادات المستدامة في إنتاج الأرز.

ويجب على الحكومات أن توازن بين السياسات الزراعية والتجارية ليكون الأرز ميسوراً بالنسبة للمستهلكين الفقراء ومربحاً بالنسبة لصغار المزارعين. ففي إندونيسيا، على سبيل المثال، تحدد الوكالة الرسمية المعنية سعراً أدنى ثابتاً تشتري به الأرز من المزارعين

مساهمة الأرز في السعرات الحرارية المطلوبة، ١٩٩٩-٢٠٠١

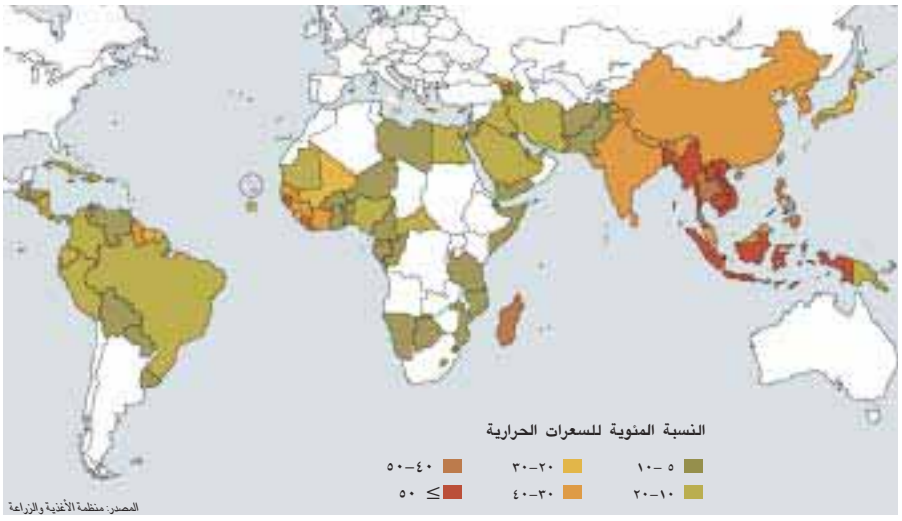

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

أسعار الأرز العالمية، ١٩٥٠-١٩٩٨

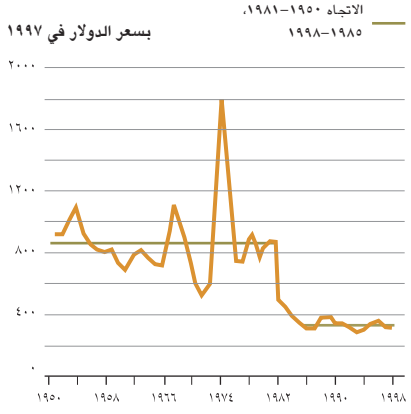

المصدر: المعهد الدولي لبحوث الأرز| فوب بانكوك

فبنوك الأغذية وبرامج التغذية المدرسية يمكن تصميمها في كثير من الحالات بحيث تُساعد على رفع الدخل وتحسين الأمن الغذائي وتنشيط التنمية في المجتمعات الريفية الضعيفة، وذلك بشراء الأغذية محلياً من صغار المزارعين. وبالمثل، تستطيع البرامج التي تقدّم الأغذية لمن يشارك من السكان في برامج التعليم والتدريب أن تُحسّن من حالتهم التغذوية ومن فرص حصولهم على عمل في ذات الوقت.

تمكين المجتمعات الريفية

غالباً ما تكون المجتمعات الريفية هي نفسها الأقدر على تشخيص الأسباب المحلية التي تكمن في جذور الجوع المزمن، والتعرف على الحلول التي تُفيد معظم أعضاء المجتمع المحلي مع أقل اعتماد على الموارد الخارجية.

وقد أثبتت التجارب أن مدارس تدريب المزارعين وغيرها من الأساليب الناجعة لتعليم الكبار وتمكين المجتمعات المحلية تستطيع أن تُساعد المزارعين على زيادة الإنتاج وتحسين أنماط الاستهداف في شبكات الأمان الاجتماعي.

وقد جعلت سيراليون من مدارس تدريب المزارعين عنصراً أساسياً في تعبئة حركة قائمة على المجتمعات المحلية لاستئصال الجوع خلال خمس سنوات. وبحلول سبتمبر/أيلول ٢٠٠٦، من المتوقع أن يكون ٢٠٠ ٠٠٠ مزارع من مجموع مزارعي البلد وهو ٤٥٠ ٠٠٠ قد انخرطوا في هذه المدارس التي تمول نفسها بنفسها والتي تُركّز على الأمن الغذائي (أنظر الرسم البياني).

زيادة التمويل والالتزام

تتطلب زيادة الإجراءات المباشرة لبلوغ هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية، وفي الوقت نفسه زيادة الاستثمارات طويلة الأجل في التنمية الزراعية والريفية المستدامة، رفع مستوى الموارد والالتزام السياسي. ولحسن الحظ هناك عدة بلدان بدأت في السير نحو تعبئة الإرادة السياسية والبحث عن آليات تمويل مبتكرة.

وعندما قال السيد لويس إنياثيو لولا دا سيلفا، رئيس جمهورية البرازيل، إن الجوع هو "أسوأ أسلحة الدمار الشامل"، فإنه اقترح فرض ضرائب على تجارة السلاح الدولية وعلى بعض الصفقات المالية ذات العائد الخرافي. وقد انضم رؤساء كل من شيلي وفرنسا وإسبانيا والأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان إلى الرئيس لولا في إقامة "التحالف الخماسي ضد الجوع" الذي ينظر في مجموعة متنوعة من آليات التمويل البديلة.

وقد اقترحت المملكة المتحدة إحدى هذه الآليات على شكل مرفق التمويل الدولي الذي يرمي إلى "تجميع المعونة للمساعدة على بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية". ويستخدم هذا المرفق سندات تُساندها تعهدات طويلة الأجل من البلدان المتبرعة بتقديم ٥٠ مليار دولار من المساعدات الإنمائية لأفقر بلدان العالم كل سنة حتى عام ٢٠١٥ (أنظر الرسم البياني).

وفي ٢٠ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٤، شارك أكثر من ١٠٠ بلد في قمة قادة العالم المعنية بالجوع التي عُقدت لمدة يوم واحد في مقر الأمم المتحدة في نيويورك. وفي نهاية هذا الاجتماع وافقت البلدان على حملة للحصول على ٥٠ مليار دولار إضافية في كل سنة لمكافحة الجوع، وأعلنت أن "أكبر الفضائح لا تكمن في وجود الجوع بل في استمراره رغم توافر الوسائل للقضاء عليه. لقد حان وقت العمل".

"الجوعى لا يستطيعون الانتظار".

رفع مستوى مدارس تدريب المزارعين في سيراليون

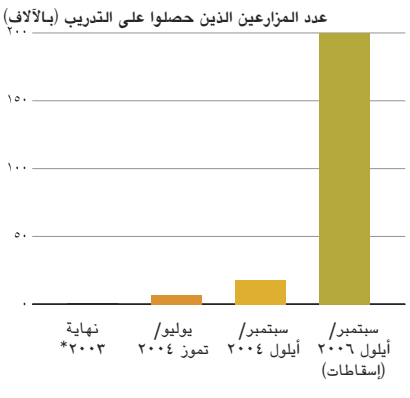

* أقل من ١٠٠ متدرب

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

هيكل مرفق التمويل الدولي

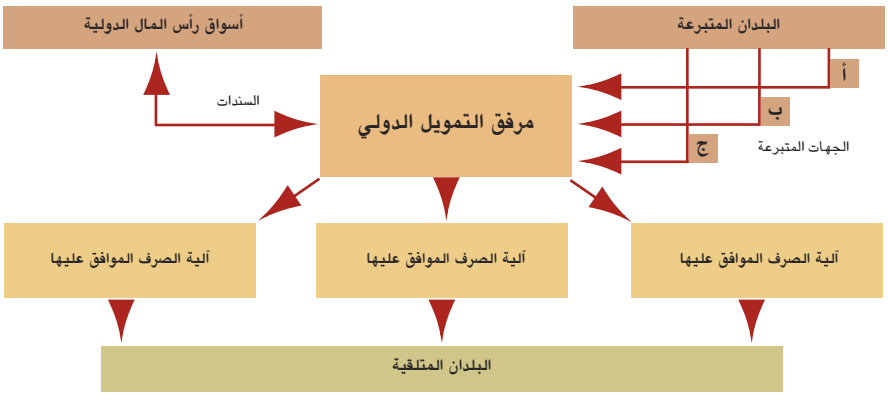

المصدر: وزارة التنمية الدولية/مصلحة تمويل التنمية الدولية

نحو الوفاء بالتزامات مؤتمر القمة العالمي للأغذية

الطريق إلى الأمام: تصعيد وتيرة الأنشطة لتخفيض معدلات الجوع

الوقت المتبقي لبلوغ هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية آخذ في التناقص. ولكن الشوط ما زال طويلاً. وعلى ذلك فقد آن الأوان للإسراع بالعمل الدؤوب لبلوغ هذا الهدف.

وإذا كان التقدم قد ظل بطيئاً حتى الآن، فإن الهدف الذي وضعه المؤتمر ليس مستحيلا وتكاليفه ليست فوق الطاقة. ولدينا دلائل كافية على إمكانية التقدم السريع، وذلك بتطبيق استراتيجية المسار المزدوج التي تكافح أسباب الفقر المدقع والجوع ونتائجهما (أنظر الرسم التخطيطي). ويشمل المسار الأول تدخلات لتحسين الإمدادات الغذائية والدخل للفقراء بتعزيز أنشطتهم الإنتاجية. أما المسار الثاني فهو برامج هادفة توفر لأشد العائلات احتياجاً فرصة الحصول على الأغذية بصورة مباشرة وفورية.

ولبلوغ هدف المؤتمر يجب علينا الآن أن نُترجم نهج هذا المسار المزدوج إلى برامج واسعة النطاق يمكن اعتمادها في البلدان التي ينتشر فيها الجوع والتي تئن مواردها المحدودة بثقل الاحتياجات.

ومعنى هذا أن المسار المزدوج يتطلب إسناد الأولوية في السنوات العشر المقبلة للإجراءات التي سيكون لها أكبر تأثير فوري على الأمن الغذائي لملايين السكان المعرضين لهذا البلاء. فإذا كانت الموارد نادرة، يجب علينا أن نُركّز على أساليب منخفضة التكاليف لتمكين صغار المزارعين من رفع الإنتاج بطرق تُعزز استهلاك الأغذية بين عائلاتهم ومجتمعاتهم المحلية. وفي الوقت نفسه يجب علينا بسرعة أن نوسع شبكات الأمان المستهدفة.

تحسين الإنتاجية والتغذية وسُبل العيش للفقراء

تعيش الأغلبية العظمى من الجوعى في العالم في المناطق الريفية وتعتمد على الزراعة للحصول على الدخل والغذاء معا. ومجرد تحسين الإنتاج، حتى وإن كان متواضعا، سيعني تحسين التغذية لعدد كبير جدا من صغار المزارعين، ومن ثم تخفيض الجوع والفقر في المناطق الريفية.

فتحسين إنتاجية صغار المزارعين سيأتي على شكل أمواج تنشر المنافع في المجتمعات الريفية الفقيرة بأسرها. فإذا زاد ما لدى المزارع الصغير من مال، فإنه يميل إلى إنفاقه محلياً على سلع وخدمات كثيفة في اليد العاملة ويكون مصدرها من القطاع الريفي غير الزراعي، ومعنى هذا رفع دخول المجتمعات الريفية بأكملها، بمن فيهم العمال الذين لا يملكون أرضاً، وهم نسبة كبيرة من مجموع الجوعى والفقراء في كثير من البلدان.

تقوية شبكات الأمان والبرامج التحويلية

نظراً للضرورة الملحة وضيق الوقت بهذه الدرجة، فإن أسرع طريقة لتخفيض انتشار الجوع غالبا ما تكمن في تقديم المساعدة الغذائية المباشرة لأكثر العائلات احتياجاً. وحتى يمكن إحداث تأثير كبير ومستمر في مهاجمة الجوع، لا بد من تقوية شبكات الأمان وبرامج التحويلات النقدية والتأكد من أنها تستهدف أكثر المجموعات تعرضاً لهذه البلايا، بمن فيهم الحوامل والمرضعات، والمواليد والأطفال الصغار، وتلاميذ المدارس، والعاطلون من الشبان في المناطق الحضرية، والمسنون والمعوقون والمرضى، بمن فيهم الذين يعانون فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسبة.

ويمكن أيضاً إدماج شبكات الأمان في نسيج يُساهم في بلوغ الأهداف الإنمائية.

تعجيل استراتيجية المسار المزدوج للقضاء على الجوع

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

الجدول ١: انتشار نقص الأغذية في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة تحول (تابع)

العالم النامي الإقليم/شبه الإقليم/البلد (فئة نقص الأغذية)	مجموع السكان بالملايين			عدد السكان الذين يعانون نقص الأغذية بالملايين			نسبة من يعانون نقص الأغذية إلى مجموع السكان ٪		
	١٩٩٠–١٩٩٢	١٩٩٥–١٩٩٧	٢٠٠٠–٢٠٠٢	١٩٩٠–١٩٩٢	١٩٩٥–١٩٩٧	٢٠٠٠–٢٠٠٢	١٩٩٠–١٩٩٢	١٩٩٥–١٩٩٧	٢٠٠٠–٢٠٠٢
الشرق الأدنى وشمال أفريقيا*	٣٢٢,٨	٣٦٢,٦	٣٩٩,٤	٢٤,٨	٣٤,٩	٣٩,٢	٨	١٠	١٠
الشرق الأدنى*	**٢٠٢,٥**	٢٣٠,٢	**٢٥٥,٠**	١٩,٤	٢٩,٢	٣٣,١	١٠	١٣	١٣
جمهورية إيران الإسلامية (٢)	٥٨,٠	٦٣,٣	٦٧,٣	٢,١	٢,١	٢,٧	٤	٣	٤
الأردن (٣)	٣,٤	٤,٤	٥,٢	٠,١	٠,٣	٠,٤	٤	٧	٧
الكويت (٣)	٢,١	١,٨	٢,٣	٠,٥	٠,١	٠,١	٢٣	٥	٥
لبنان (٢)	٢,٨	٣,٢	٣,٥	٠,١	٠,١	٠,١	–	٣	٣
المملكة العربية السعودية (٢)	١٧,١	١٩,٥	٢٢,٨	٠,٧	٠,٨	٠,٨	٤	٤	٣
الجمهورية العربية السورية (٢)	١٣,١	١٥,٠	١٧,٠	٠,٧	٠,٦	٠,٦	٥	٤	٤
تركيا (٢)	٥٨,٧	٦٤,١	٦٩,٣	١,٠	١,٥	١,٨	–	–	٣
الإمارات العربية المتحدة (١)	٢,١	٢,٦	٢,٩	٠,١	٠,١	٠,١	٤	–	–
اليمن (٥)	١٢,٥	١٥,٧	١٨,٧	٤,٢	٥,٧	٦,٧	٣٤	٣٦	٣٦
شمال أفريقيا	**١٢٠,٤**	**١٣٢,٤**	١٤٤,٤	**٥,٤**	**٥,٧**	**٦,١**	**٤**	**٤**	**٤**
الجزائر (٣)	٢٥,٦	٢٨,٤	٣٠,٨	١,٣	١,٧	١,٧	٥	٦	٥
مصر (٢)	٥٧,٠	٦٢,٨	٦٩,١	٢,٥	٢,٢	٢,٤	٤	٣	٣
الجماهيرية العربية الليبية (١)	٤,٤	٤,٨	٥,٣	٠,٠	٠,٠	٠,٠	–	–	–
المغرب (٣)	٢٥,٠	٢٧,٣	٢٩,٦	١,٥	١,٧	٢,٠	٦	٦	٧
تونس (١)	٨,٤	٩,١	٩,٦	٠,١	٠,١	٠,١	–	–	–
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى*	٤٧٧,٣	٥٤٦,٤	٦٢٠,٠	١٧٠,٤	١٩٧,٤	٢٠٣,٥	**٣٦**	**٣٦**	**٣٣**
وسط أفريقيا	**٦٣,٤**	**٧٣,٦**	٨٢,٠	**٢٢,٧**	**٣٨,٨**	**٤٥,٢**	**٣٦**	**٥٣**	**٥٥**
الكاميرون (٤)	١٢,٠	١٣,٨	١٥,٤	٤,٠	٤,٦	٣,٩	٣٣	٣٣	٢٥
جمهورية أفريقيا الوسطى (٥)	٣,٠	٣,٤	٣,٨	١,٥	١,٧	١,٦	٥٠	٥١	٤٣
تشاد (٤)	٦,٠	٦,٩	٨,١	٣,٥	٣,٤	٢,٧	٥٨	٤٩	٣٤
الكونغو (٥)	٢,٦	٣,٠	٣,٥	١,٤	١,٨	١,٣	٥٤	٥٩	٣٧
جمهورية الكونغو الديمقراطية (٥)	٣٨,٨	٤٥,٣	٤٩,٩	١٢,٢	٢٧,٢	٣٥,٥	٣٢	٦٠	٧١
غابون (٣)	١,٠	١,١	١,٣	٠,١	٠,١	٠,١	١٠	٨	٦
شرق أفريقيا*	١٦٧,٨	١٩٠,٨	٢١٧,٧	**٧٦,٤**	٨٨,٧	٨٦,٢	**٤٦**	**٤٦**	**٤٠**
بوروندى (٥)	٥,٧	٦,١	٦,٤	٢,٧	٣,٨	٤,٤	٤٨	٦٣	٦٨
إريتريا (٥)**	غ م	٣,٣	٣,٩	غ م	٢,٢	٢,٨	غ م	٦٨	٧٣
اثيوبيا (٥)**	غ م	٥٩,٠	٦٧,٣	غ م	٣٥,٨	٣١,٣	غ م	٦١	٤٦
كينيا (٤)	٢٤,٤	٢٨,١	٣١,١	١٠,٧	١٠,٨	١٠,٣	٤٤	٣٨	٣٣
رواندا (٥)	٦,٤	٥,٥	٨,٠	٢,٨	٢,٨	٣,٠	٤٤	٥٢	٣٧
السودان (٤)	٢٥,٥	٢٨,٧	٣٢,٢	٨,٠	٦,٦	٨,٥	٣٢	٢٣	٢٧
أوغندا (٣)	١٧,٩	٢٠,٩	٢٤,٢	٤,٢	٥,٤	٤,٦	٢٤	٢٦	١٩
جمهورية تنزانيا المتحدة (٥)	٢٧,٠	٣١,٧	٣٥,٦	٩,٩	١٥,٨	١٥,٦	٣٧	٥٠	٤٤
أفريقيا الجنوبية	٧١,٠	٨٠,٦	٩٠,١	**٣٤,١**	**٣٦,٥**	**٣٥,٧**	**٤٨**	**٤٥**	**٤٠**
أنغولا (٥)	٩,٦	١١,٢	١٢,٨	٥,٦	٥,٤	٥,١	٥٨	٤٩	٤٠
بوتسوانا (٤)	١,٤	١,٦	١,٧	٠,٣	٠,٤	٠,٦	٢٣	٢٧	٣٢
ليسوتو (٣)	١,٦	١,٧	١,٨	٠,٣	٠,٢	٠,٢	١٧	١٤	١٢
مدغشقر (٥)	١٢,٣	١٤,٢	١٦,٤	٤,٣	٥,٧	٦,٠	٣٥	٤٠	٣٧
ملاوي (٤)	٩,٦	١٠,٣	١١,٦	٤,٨	٤,١	٣,٨	٥٠	٤٠	٣٣
موريشيوس (٣)	١,١	١,١	١,٢	٠,١	٠,١	٠,١	٦	٦	٦
موزامبيق (٥)	١٣,٩	١٦,٤	١٨,٢	٩,٢	٩,٥	٨,٥	٦٦	٥٨	٤٧
ناميبيا (٤)	١,٥	١,٧	١,٩	٠,٥	٠,٦	٠,٤	٣٥	٣٦	٢٢
سوازيلند (٣)	٠,٩	١,٠	١,١	٠,١	٠,٢	٠,٢	١٤	٢٣	١٩
زامبيا (٥)	٨,٤	٩,٦	١٠,٦	٤,٠	٤,٦	٥,٢	٤٨	٤٨	٤٩
زمبابوي (٥)	١٠,٧	١١,٩	١٢,٧	٤,٩	٥,٦	٥,٦	٤٥	٤٧	٤٤
غرب أفريقيا	١٧٥,١	٢٠١,٤	٢٣٠,٣	٣٧,٢	**٣٣,٥**	**٣٦,٤**	٢١	١٧	١٦
بنن (٣)	٤,٨	٥,٦	٦,٤	١,٠	٠,٩	٠,٩	٢٠	١٧	١٥
بوركينا فاسو (٣)	٩,٢	١٠,٦	١٢,٣	١,٩	٢,٠	٢,٣	٢١	١٩	١٩
كوت ديفوار (٣)	١٢,٩	١٤,٧	١٦,١	٢,٣	٢,٣	٢,٢	١٨	١٦	١٤
غامبيا (٤)	١,٠	١,٢	١,٤	٠,٢	٠,٤	٠,٤	٢٢	٣١	٢٧
غانا (٣)	١٥,٧	١٧,٩	٢٠,٠	٥,٨	٣,٢	٢,٥	٣٧	١٨	١٣

الجداول

الجدول ١: انتشار نقص الأغذية في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة تحول

العالم النامي الإقليم/شبه الإقليم/البلد (فئة نقص الأغذية)	مجموع السكان بالملايين			عدد السكان الذين يعانون نقص الأغذية بالملايين			نسبة من يعانون نقص الأغذية إلى مجموع السكان ٪		
	١٩٩٠–١٩٩٢	١٩٩٥–١٩٩٧	٢٠٠٠–٢٠٠٢	١٩٩٠–١٩٩٢	١٩٩٥–١٩٩٧	٢٠٠٠–٢٠٠٢	١٩٩٠–١٩٩٢	١٩٩٥–١٩٩٧	٢٠٠٠–٢٠٠٢
العالم النامي	٤٠٥٨,٧	٤٤٣١,١	٤٧٩٦,٧	٨٢٣,٨	٧٩٦,٧	٨١٤,٦	٢٠	١٨	١٧
آسيا والمحيط الهادي*	٢٨١٥,٢	٣٠٣٩,٥	٣٢٥٦,١	٥٦٩,٢	٥٠٩,٥	٥١٩,٠	٢٠	١٧	١٦
شرق آسيا	١٢٤١,٥	١٣٠٧,٢	١٣٦٤,٥	١٩٨,٨	١٥٥,١	١٥١,٧	١٦	١٢	١١
الصين (٣)	١١٧٥,٧	١٢٣٧,٨	١٢٩٢,٥	١٩٣,٥	١٤٥,٦	١٤٢,١	١٦	١٢	١١
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (٥)	٢٠,٣	٢١,٦	٢٢,٤	٣,٧	٧,٦	٨,١	١٨	٣٥	٣٦
منغوليا (٤)	٢,٣	٢,٤	٢,٥	٠,٨	١,١	٠,٧	٣٤	٤٦	٢٨
جمهورية كوريا (١)	٤٣,٣	٤٥,٤	٤٧,١	٠,٨	٠,٨	٠,٧	–	–	–
جنوب شرق آسيا	٤٤٤,٢	٤٨٤,٧	٥٢٢,٨	٧٨,٤	٦٦,٣	٦٥,٥	١٨	١٤	١٣
كمبوديا (٤)	١٠,١	١١,٨	١٣,٥	٤,٣	٥,٢	٤,٤	٤٣	٤٤	٣٣
إندونيسيا (٣)	١٨٥,٢	٢٠٠,١	٢١٤,٣	١٦,٤	١١,٢	١٢,٦	٩	٦	٦
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية (٤)	٤,٢	٤,٨	٥,٤	١,٢	١,٣	١,٢	٢٩	٢٨	٢٢
ماليزيا (١)	١٨,٣	٢٠,٩	٢٣,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٦	٣	–	–
ميانمار (٣)	٤١,٢	٤٤,٨	٤٨,٢	٤,٠	٣,٢	٢,٨	١٠	٧	٦
الفلبين (٤)	٦٢,٥	٦٩,٩	٧٧,١	١٦,٢	١٦,٣	١٧,٢	٢٦	٢٣	٢٢
تايلند (٤)	٥٥,١	٥٨,٥	٦١,٦	١٥,٢	١٢,٠	١٢,٢	٢٨	٢٠	٢٠
فييت نام (٣)	٦٧,٥	٧٤,٠	٧٩,٢	٢٠,٦	١٦,٧	١٤,٧	٣١	٢٣	١٩
جنوب آسيا	١١٢٥,٣	١٢٤٢,٧	١٣٦٣,٣	٢٩١,٣	٢٨٧,٣	٣٠١,١	٢٦	٢٣	٢٢
بنغلاديش (٤)	١١٢,١	١٢٦,٣	١٤٠,٩	٣٩,٢	٥٠,٤	٤٢,٥	٣٥	٤٠	٣٠
الهند (٤)	٨٦٣,٣	٩٤٨,٦	١٠٣٣,٣	٢١٥,٨	٢٠٣,٠	٢٢١,١	٢٥	٢١	٢١
نيبال (٣)	١٩,١	٢١,٤	٢٤,١	٣,٩	٥,٦	٤,٠	٢٠	٢٦	١٧
باكستان (٤)	١١٣,٧	١٢٨,٤	١٤٦,٣	٢٧,٧	٢٣,٨	٢٩,٣	٢٤	١٩	٢٠
سري لانكا (٤)	١٧,٠	١٧,٩	١٨,٨	٤,٨	٤,٦	٤,١	٢٨	٢٦	٢٢
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	٤٤٣,٤	٤٨٢,٥	٥٢١,٢	٥٩,٥	٥٤,٨	٥٢,٩	١٣	١١	١٠
أمريكا الشمالية	٨٤,٨	٩٢,٧	١٠٠,٥	٤,٦	٥,٠	٥,٢	٥	٥	٥
المكسيك (٣)	٨٤,٨	٩٢,٧	١٠٠,٥	٤,٦	٥,٠	٥,٢	٥	٥	٥
أمريكا الوسطى	٢٨,٨	٣٢,٧	٣٦,٩	٥,٠	٦,٥	٧,٤	١٧	٢٠	٢٠
كوستاريكا (٢)	٣,٢	٣,٦	٤,٠	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٦	٥	٤
السلفادور (٣)	٥,٢	٥,٨	٦,٣	٠,٦	٠,٨	٠,٧	١٢	١٤	١١
غواتيمالا (٤)	٩,٠	١٠,٣	١١,٧	١,٤	٢,٢	٢,٨	١٦	٢١	٢٤
هندوراس (٤)	٥,٠	٥,٨	٦,٦	١,١	١,٢	١,٥	٢٣	٢١	٢٢
نيكاراغوا (٤)	٣,٩	٤,٦	٥,٢	١,٢	١,٥	١,٤	٣٠	٣٣	٢٧
بنما (٤)	٢,٥	٢,٧	٣,٠	٠,٥	٠,٦	٠,٨	٢١	٢٣	٢٦
البحر الكاريبي	٢٨,٥	٣٠,٢	٣١,٧	٧,٨	٨,٩	٦,٧	٢٧	٣٠	٢١
كوبا (٢)	١٠,٧	١١,٠	١١,٢	٠,٨	١,٩	٠,٤	٨	١٨	٣
الجمهورية الدومينيكية (٤)	٧,٢	٧,٨	٨,٥	١,٩	٢,٠	٢,١	٢٧	٢٦	٢٥
هايتي (٥)	٧,٠	٧,٦	٨,١	٤,٦	٤,٥	٣,٨	٦٥	٥٩	٤٧
جامايكا (٣)	٢,٤	٢,٥	٢,٦	٠,٣	٠,٣	٠,٣	١٤	١١	١٠
ترينيداد وتوباغو (٣)	١,٢	١,٣	١,٣	٠,٢	٠,٢	٠,٢	١٣	١٥	١٢
أمريكا الجنوبية	٣٠١,٣	٣٢٧,٠	٣٥٢,٢	٤٢,٠	٣٤,٤	٣٣,٦	١٤	١١	١٠
الأرجنتين (١)	٣٣,٠	٣٥,٢	٣٧,٥	٠,٧	٠,٤	٠,٦	–	–	–
بوليفيا (٤)	٦,٨	٧,٦	٨,٥	١,٩	١,٩	١,٨	٢٨	٢٥	٢١
البرازيل (٣)	١٥١,٢	١٦٢,٨	١٧٤,٠	١٨,٥	١٦,٥	١٥,٦	١٢	١٠	٩
شيلي (٢)	١٣,٣	١٤,٤	١٥,٤	١,١	٠,٧	٠,٦	٨	٥	٤
كولومبيا (٣)	٣٥,٧	٣٩,٣	٤٢,٨	٦,١	٥,١	٥,٧	١٧	١٣	١٣
إكوادور (٢)	١٠,٥	١١,٦	١٢,٦	٠,٩	٠,٦	٠,٦	٨	٥	٤
غيانا (٣)	٠,٧	٠,٧	٠,٨	٠,٢	٠,١	٠,١	٢١	١٢	٩
باراغواي (٣)	٤,٣	٥,٠	٥,٦	٠,٨	٠,٧	٠,٨	١٨	١٣	١٤
بيرو (٣)	٢٢,٢	٢٤,٣	٢٦,٤	٩,٣	٤,٦	٣,٤	٤٢	١٩	١٣
سورينام (٣)	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,١	٠,٠	٠,٠	١٣	١٠	١١
أوروغواي (٢)	٣,١	٣,٢	٣,٤	٠,٢	٠,١	٠,١	٦	٤	٤
فنزويلا (٣)	٢٠,٠	٢٢,٤	٢٤,٨	٢,٣	٣,٥	٤,٣	١١	١٦	١٧

الجدول ٢: توافر الأغذية، التنوع الغذائي، معدل وفيات الأطفال، الحالة التغذوية للأطفال، التعليم والتوسع الحضري في البلدان النامية، مصنفة على أساس فئة انتشار نقص الأغذية

فئة انتشار نقص الأغذية	توافر الأغذية		التنوع الغذائي		وفيات الأطفال		الحالة التغذوية للأطفال		التعليم		التوسع الحضري	
في مجموع السكان ٢٠٠٠–٢٠٠٢ حسب البلد	إمدادات الطاقة الغذائية		نصيب الأغذية غير النشوية في مجموع إمدادات الطاقة الغذائية		معدل وفيات الأطفال دون الخامسة		الأطفال ناقصو الوزن دون الخامسة		معدل الإلمام بالقراءة والكتابة		حصة السكان الحضريين من مجموع السكان	
	١٩٩٠–١٩٩٢	٢٠٠٢–٢٠٠٠	١٩٧٩–١٩٨١	٢٠٠٠–٢٠٠٢	١٩٩٠	٢٠٠٢	١٩٩٠	٢٠٠٠	١٩٩٠	٢٠٠٣	١٩٩٠	٢٠٠٠
	كيلوكالوري/يوم للشخص		٪		لكل ألف من المواليد		٪		٪		٪	
أقل من ٢,٥٪ ناقصو أغذية												
الأرجنتين	٢٩٩٠	٣٠٧٠	٦٧	٦٥	٢٨	١٩	٢	٥	٩٨	٩٩	٨٧	٨٩
الجماهيرية العربية الليبية	٣٢٨٠	٣٣٢٠	٥٤	٥١	٤٢	١٩	غ م	٥	٩١	٩٧	٨٠	٨٥
ماليزيا	٢٨٢٠	٢٨٩٠	٤٨	٥٣	٢١	٨	٢٥	٢٠	٩٥	٩٨	٥٠	٦٢
جمهورية كوريا	٣٠٠٠	٣٠٦٠	٣٢	٥١	٩	٥	غ م	غ م	١٠٠	١٠٠	٧٤	٨٠
تونس	٣١٥٠	٣٢٧٠	٤٢	٤٧	٥٢	٢٦	١٠	٤	٨٤	٩٥	٥٨	٦٣
الإمارات العربية المتحدة	٢٩٣٠	٣٢٠٠	٧٠	٦٢	١٤	٩	غ م	غ م	٨٥	٩٢	٨٣	٨٥
٢,٥ إلى ٤٪ ناقصو أغذية												
شيلي	٢٦١٠	٢٨٥٠	٥١	٥٦	١٩	١٢	٢	١	٩٨	٩٩	٨٣	٨٦
كوستاريكا	٢٧١٠	٢٨٦٠	٦٢	٦٥	١٧	١١	٣	غ م	٩٧	٩٩	٥٤	٥٩
كوبا	٢٧٢٠	٣٠٠٠	٥٨	٦٣	١٣	٩	غ م	٤	٩٩	١٠٠	٧٤	٧٥
إكوادور	٢٥١٠	٢٧٤٠	٦٥	٦٦	٥٧	٢٩	١٧	١٤	٩٦	٩٨	٥٥	٦٠
مصر	٣٢٠٠	٣٣٤٠	٣٦	٣٥	١٠٤	٣٩	١٠	١١	٦١	٧٢	٤٣	٤٢
جمهورية إيران الإسلامية	٢٩٨٠	٣٠٧٠	٣٩	٣٨	٧٢	٤١	غ م	١١	٨٦	٩٥	٥٦	٦٤
لبنان	٣١٦٠	٣١٦٠	٥٨	٦٢	٣٧	٣٢	غ م	٣	٩٢	٩٦	٨٣	٨٧
المملكة العربية السعودية	٢٧٧٠	٢٨٤٠	٥٢	٥٠	٤٤	٢٨	غ م	غ م	٨٥	٩٤	٧٨	٨٦
الجمهورية العربية السورية	٢٨٣٠	٣٠٤٠	٥١	٥٤	٤٤	٢٨	١٢	٧	٨٠	٨٩	٤٩	٥٠
تركيا	٣٤٩٠	٣٣٦٠	٤٥	٤٧	٧٨	٤١	١٠	٨	٩٣	٩٧	٥٩	٦٥
أوروغواي	٢٦٦٠	٢٨٣٠	٦٢	٥٩	٢٤	١٥	٤	غ م	٩٩	٩٩	٨٩	٩٢
٥ إلى ١٩٪ ناقصو أغذية												
الجزائر	٢٩٢٠	٢٩٩٠	٤١	٤١	٦٩	٤٩	٩	٦	٧٧	٩١	٥١	٥٧
بنن	٢٣٤٠	٢٥٢٠	٣٠	٢٧	١٨٥	١٥٦	غ م	٢٣	٤٠	٥٧	٣٤	٤٢
البرازيل	٢٨١٠	٣٠١٠	٥٧	٦٦	٦٠	٣٧	٧	٦	٩٢	٩٦	٧٥	٨١
بوركينا فاسو	٢٣٥٠	٢٤١٠	٢٦	٢٥	٢١٠	٢٠٧	٣٣	٣٤	٢٥	٣٨	١٤	١٧
الصين	٢٧١٠	٢٩٦٠	٢٠	٤٢	٤٩	٣٨	١٧	١٠	٩٥	٩٨	٢٧	٣٦
كولومبيا	٢٤٤٠	٢٥٨٠	٥٩	٥٩	٣٦	٢٣	١٠	٧	٩٥	٩٧	٦٩	٧٥
كوت ديفوار	٢٤٧٠	٢٦٢٠	٣٤	٣٥	١٥٧	١٩١	١٢	٢١	٥٣	٦٤	٤٠	٤٤
السلفادور	٢٤٩٠	٢٥٥٠	٤٤	٤٨	٦٠	٣٩	١٥	١٠	٨٤	٨٩	٤٩	٥٨
غابون	٢٤٥٠	٢٦١٠	٥٨	٥١	٩٢	٩١	غ م	١٢	غ م	غ م	٦٨	٨١
غانا	٢٠٨٠	٢٦٢٠	٣٥	٢٨	١٢٥	٩٧	٣٠	٢٥	٨٢	٩٣	٣٦	٤٤
غيانا	٢٣٥٠	٢٧١٠	٥٠	٥٠	٩٠	٧٢	١٨	١٤	١٠٠	١٠٠	٣٣	٣٦
إندونيسيا	٢٧٠٠	٢٩١٠	٢٥	٣٠	٩١	٤٣	٣٨	٢٥	٩٥	٩٨	٣١	٤٢
جامايكا	٢٥٠٠	٢٦٧٠	٥٨	٦٠	٢٠	٢٠	٧	٤	٩١	٩٥	٥١	٥٢
الأردن	٢٨٢٠	٢٦٧٠	٤٨	٤٨	٤٣	٣٣	٦	٤	٩٧	١٠٠	٧٢	٧٩
الكويت	٢٣٧٠	٣٠٥٠	٦٢	٥٨	١٦	١٠	١١	٢	٨٨	٩٣	٩٥	٩٦
ليسوتو	٢٤٥٠	٢٦٢٠	٢٦	١٩	١٢٠	٨٧	١٦	١٨	٨٧	٩١	١٧	١٨
موريتانيا	٢٥٦٠	٢٧٨٠	٥٠	٤٩	١٨٣	١٨٣	٤٨	٣٢	٤٦	٥٠	٤٤	٥٨
موريشيوس	٢٨٩٠	٢٩٦٠	٤٩	٥٣	٢٥	١٩	٢٤	١٥	٩١	٩٥	٤١	٤٣
المكسيك	٣١٠٠	٣١٦٠	٥٢	٥٣	٤٦	٢٩	١٤	٨	٩٥	٩٧	٧٢	٧٥
المغرب	٣٠٣٠	٣٠٤٠	٣٥	٣٦	٨٥	٤٣	١٠	٩	٥٥	٧١	٤٨	٥٥
ميانمار	٢٦٣٠	٢٨٨٠	٢٠	٢٧	١٣٠	١٠٨	٣٢	٣٥	٨٨	٩٢	٢٥	٢٨
نيبال	٢٣٥٠	٢٤٤٠	١٩	٢٣	١٤٥	٨٧	غ م	٤٨	٤٧	٦٤	٩	١٤
نيجيريا	٢٥٤٠	٢٧٠٠	٤٥	٣٥	٢٣٥	٢٠١	٣٥	٣١	٧٤	٨٩	٣٥	٤٤
باراغواي	٢٤٠٠	٢٥٦٠	٥٦	٥٩	٣٧	٣٠	٤	غ م	٩٦	٩٧	٤٩	٥٥
بيرو	١٩٦٠	٢٥٥٠	٤٦	٤٦	٨٠	٣٩	١١	٧	٩٥	٩٧	٦٩	٧٣
سورينام	٢٥٣٠	٢٦٣٠	٥٢	٥٦	٤٨	٤٠	غ م	١٣	غ م	غ م	٦٥	٧٤

الجداول

الجدول ١: انتشار نقص الأغذية في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة تحول (تتمة)

العالم النامي الإقليم/شبه الإقليم/البلد (فئة نقص الأغذية)	مجموع السكان			عدد السكان الذين يعانون نقص الأغذية			نسبة من يعانون نقص الأغذية إلى مجموع السكان		
	١٩٩٠–١٩٩٢	١٩٩٥–١٩٩٧	٢٠٠٠–٢٠٠٢	١٩٩٠–١٩٩٢	١٩٩٥–١٩٩٧	٢٠٠٠–٢٠٠٢	١٩٩٠–١٩٩٢	١٩٩٥–١٩٩٧	٢٠٠٠–٢٠٠٢
	بالملايين			بالملايين			٪		
غينيا (٤)	٦,٤	٧,٥	٨,٢	٢,٥	٢,٣	٢,١	٣٩	٣١	٢٦
ليبريا (٥)	٢,١	٢,٣	٣,١	٠,٧	١,٠	١,٤	٣٤	٤٢	٤٦
مالي (٤)	٩,٣	١٠,٦	١٢,٣	٢,٧	٣,٤	٣,٦	٢٩	٣٢	٢٩
موريتانيا (٣)	٢,١	٢,٤	٢,٧	٠,٣	٠,٣	٠,٣	١٥	١١	١٠
النيجر (٤)	٧,٩	٩,٤	١١,١	٣,٢	٣,٩	٣,٨	٤١	٤٢	٣٤
نيجيريا (٣)	٨٨,٧	١٠٢,٧	١١٧,٨	١١,٨	٨,٩	١١,٠	١٣	٩	٩
السنغال (٤)	٧,٥	٨,٥	٩,٦	١,٨	٢,٢	٢,٣	٢٣	٢٥	٢٤
سيراليون (٥)	٤,١	٤,١	٤,٦	١,٩	١,٨	٢,٣	٤٦	٤٤	٥٠
توغو (٤)	٣,٥	٤,٠	٤,٧	١,٢	١,٠	١,٢	٣٣	٢٥	٢٦

البلدان التي تمر بمرحلة تحول الإقليم/شبه الإقليم/البلد (فئة نقص الأغذية)	مجموع السكان		عدد السكان الذين يعانون نقص الأغذية		نسبة من يعانون نقص الأغذية إلى مجموع السكان	
	١٩٩٣–١٩٩٥	٢٠٠٠–٢٠٠٢	١٩٩٣–١٩٩٥	٢٠٠٠–٢٠٠٢	١٩٩٣–١٩٩٥	٢٠٠٠–٢٠٠٢
	بالملايين		بالملايين		٪	
البلدان التي تمر بمرحلة تحول	**٤١٣,٦**	**٤٠٩,٨**	**٢٣,٣**	**٢٨,٣**	٦	٧
رابطة الدول المستقلة	**٢٨٤,٥**	**٢٨١,٧**	**١٩,٠**	**٢٤,١**	٧	٩
أرمينيا (٤)	٣,٤	٣,١	١,٨	١,١	٥٢	٣٤
أذربيجان (٣)	٧,٧	٨,٢	٢,٦	١,٢	٣٤	١٥
بيلاروس (١)	١٠,٣	١٠,٠	٠,١	٠,٢	–	–
جورجيا (٤)	٥,٤	٥,٢	٢,١	١,٤	٣٩	٢٧
كازاخستان (٣)	١٦,٧	١٥,٥	٠,٢	٢,٠	–	١٣
قيرغيزستان (٣)	٤,٥	٥,٠	٠,٩	٠,٣	٢١	٦
جمهورية مولدوفا (٣)	٤,٤	٤,٣	٠,٢	٠,٥	٥	١١
الاتحاد الروسي (٢)	١٤٨,٤	١٤٤,٩	٦,٤	٥,٢	٤	٤
طاجيكستان (٥)	٥,٧	٦,١	١,٢	٣,٧	٢١	٦١
تركمانستان (٣)	٤,١	٤,٧	٠,٥	٠,٤	١٣	٩
أوكرانيا (٢)	٥١,٧	٤٩,٣	١,٢	١,٥	–	٣
أوزبكستان (٤)	٢٢,٣	٢٥,٣	١,٧	٦,٦	٨	٢٦
دول البلطيق	**٧,٦**	**٧,٢**	**٠,٤**	**٠,٢**	**٥**	**٢**
إستونيا (٣)	١,٥	١,٤	٠,١	٠,١	٩	٥
لاتفيا (٢)	٢,٥	٢,٤	٠,١	٠,١	٣	٤
ليتوانيا (١)	٣,٦	٣,٥	٠,٢	٠,٠	٤	–
أوروبا الشرقية	**١٢١,٤**	**١٢٠,٩**	**٣,٩**	**٤,٠**	**٣**	**٣**
ألبانيا (٣)	٣,٢	٣,١	٠,٢	٠,٢	٥	٦
البوسنة والهرسك (٣)	٣,٦	٤,١	٠,٣	٠,٣	٩	٨
بلغاريا (٣)	٨,٥	٨,٠	٠,٧	٠,٨	٨	١١
كرواتيا (٣)	٤,٥	٤,٤	٠,٧	٠,٣	١٦	٧
الجمهورية التشيكية (١)	١٠,٣	١٠,٣	٠,٢	٠,٢	–	–
هنغاريا (١)	١٠,٢	١٠,٠	٠,١	٠,٠	–	–
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة (٣)	٢,٠	٢,٠	٠,٣	٠,٢	١٥	١١
بولندا (١)	٣٨,٥	٣٨,٦	٠,٣	٠,٣	–	–
رومانيا (١)	٢٢,٨	٢٢,٤	٠,٤	٠,٢	–	–
صربيا والجبل الأسود (٣)	١٠,٥	١٠,٥	٠,٥	١,١	٥	١١
سلوفاكيا (٣)	٥,٣	٥,٤	٠,٢	٠,٣	٤	٥
سلوفينيا (١)	٢,٠	٢,٠	٠,١	٠,٠	٣	–

بالنسبة لهوامش الجدول ١، أنظر صفحة ٣٩.

الجدول ٢: توافر الأغذية، التنوع الغذائي، معدل وفيات الأطفال، الحالة التغذوية للأطفال، التعليم والتوسع الحضري في البلدان النامية، مصنفة على أساس فئة انتشار نقص الأغذية (تتمة)

فئة انتشار نقص الأغذية في مجموع السكان ٢٠٠٠–٢٠٠٢ حسب البلد	توافر الأغذية		التنوع الغذائي		وفيات الأطفال		الحالة التغذوية للأطفال		التعليم		التوسع الحضري	
	إمدادات الطاقة الغذائية		نصيب الأغذية غير النشوية في مجموع إمدادات الطاقة الغذائية		معدل وفيات الأطفال دون الخامسة		الأطفال ناقصو الوزن دون الخامسة		معدل الإلمام بالقراءة والكتابة		حصة السكان الحضريين من مجموع السكان	
	١٩٩٠–١٩٩٢	٢٠٠٠–٢٠٠٢	١٩٧٩–١٩٨١	٢٠٠٠–٢٠٠٢	١٩٩٠	٢٠٠٢	١٩٩٠	٢٠٠٠	١٩٩٠	٢٠٠٣	١٩٩٠	٢٠٠٠
	كيلوكالوري/يوم للشخص		٪		لكل ألف من المواليد		٪		٪		٪	
موزامبيق	١٧٤٠	٢٠٣٠	٢٥	٢٥	٢٤٠	٢٠٥	غ م	٢٦	٤٩	٦٤	٢١	٣٢
رواندا	١٩٥٠	٢٠٥٠	٥٠	٤٤	١٧٣	٢٠٣	٢٩	٢٤	٧٣	٨٦	٥	١٤
سيراليون	١٩٩٠	١٩٣٠	٤٠	٣٦	٣٠٢	٢٨٤	٢٩	٢٧	غ م	غ م	٣٠	٣٧
جمهورية تنزانيا المتحدة	٢٠٥٠	١٩٦٠	٣١	٢٩	١٦٣	١٦٥	٢٩	٢٩	٨٣	٩٢	٢٢	٣٢
اليمن	٢٠٤٠	٢٠٤٠	٣٤	٣٤	١٤٢	١١٤	٣٠	٤٦	٥٠	٦٩	٢١	٢٥
زامبيا	١٩٣٠	١٩٠٠	٢٣	٢٣	١٨٠	١٨٢	٢١	٢٨	٨١	٩٠	٣٩	٣٥
زمبابوي	١٩٧٠	٢٠٢٠	٣٤	٤٤	٨٠	١٢٣	١٢	١٣	٩٤	٩٨	٢٩	٣٤

ملاحظات على الجدول ١

تراجع البلدان إحصاءاتها الرسمية على نحو منتظم سواء في الماضي أو في الحاضر. وينطبق ذات الشئ على بيانات السكان الصادرة عن الأمم المتحدة. وطبقا لذلك تراجع المنظمة تقديراتها عن نقص الأغذية. ولذلك يُنصح مستخدمو هذه البيانات بالإشارة فقط إلى الاختلاف في التقديرات وقت إصدار "حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم"، وعدم مقارنتها بالبيانات الواردة في أعداد السنوات السابقة.

الأرقام بين قوسين تشير إلى فئة الانتشار (استنادا إلى نسبة السكان الذين يعانون نقص الأغذية في ٢٠٠٠–٢٠٠٢):

(١) < ٢,٥٪ ناقصو أغذية
(٢) ٢,٥–٤٪ ناقصو أغذية
(٣) ٥–١٩٪ ناقصو أغذية
(٤) ٢٠–٣٤٪ ناقصو أغذية
(٥) ≥ ٣٥ ٪ ناقصو أغذية

لا يشمل هذا الجدول البلدان التي لا تتوافر عنها بيانات كافية.

* مع أن التقديرات المؤقتة لأفغانستان والعراق وبابوا غينيا الجديدة والصومال ترد في مجاميع كل من الأقاليم العائدة لها، فهي لم ترد بشكل منفصل.

** لم تكن إريتريا وإثيوبيا كيانين منفصلين في الفترة ١٩٩٠–١٩٩٢، إلا أنّ تقديرات عدد ناقصي الأغذية ونسبتهم في جمهورية إثيوبيا الشعبية الديمقراطية سابقاً ترد في المجموع الإقليمي والإقليمي الفرعي للفترة المذكورة.

المفتاح

– أقل من ٢,٥٪ ناقصو أغذية
غ م غير متوافرة
٠,٠ صفر أو أقل من نصف الوحدة المبينة.

المصادر:

مجموع السكان: توقعات الأمم المتحدة لسكان العالم ٢٠٠٢، نسخة منقحة.
نقص الأغذية: تقديرات منظمة الأغذية والزراعة.

ملاحظات على الجدول ٢

الأغذية غير النشوية: جميع المصادر الغذائية لتوفير إمدادات الطاقة الغذائية باستثناء الحبوب والجذور والدرنات.
وفيات الأطفال دون سن الخامسة: احتمال وفاة طفل حديث الولادة قبل بلوغه سن الخامسة عند تطبيق المعدلات الجارية للوفيات بحسب السن. ويعبر عن هذا الاحتمال في كل ١٠٠٠ حالة ولادة حية.
نقص الوزن بين الأطفال دون الخامسة: نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين ينقص وزنهم عن متوسط الوزن لهذا العمر بانحراف نقطتين قياسيتين أو أكثر. وتواريخ المسوحات مختلفة. وترد لكل بلد من البلدان بيانات السنة الأقرب إلى عام ١٩٩٠ خلال العقد ١٩٨٥–١٩٩٤ ولأحدث سنة خلال العقد ١٩٩٥–٢٠٠٤.
معدل الإلمام بالقراءة والكتابة: النسبة المئوية للسكان الذين يتراوح عمرهم بين ١٥ و٢٤ سنة والذين يملكون القدرة على الفهم وعلى قراءة وكتابة نص قصير عن مسائل الحياة اليومية.
التوسع الحضري: النسبة المئوية للسكان في منتصف السنة القاطنين في المناطق الحضرية.

المفتاح

غ م غير متوافرة

المصادر:

فئة نقص الأغذية، توافر الأغذية والتنوع الغذائي: منظمة الأغذية والزراعة
وفيات الأطفال: منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسيف)
الحالة التغذوية للأطفال: منظمة الصحة العالمية
التعليم: منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (يونسكو)
التوسع الحضري: قسم السكان في الأمم المتحدة، توقعات الأمم المتحدة لسكان العالم، ٢٠٠٣، نسخة منقحة.

الجداول

الجدول ٢: توافر الأغذية، التنوع الغذائي، معدل وفيات الأطفال، الحالة التغذوية للأطفال، التعليم والتوسع الحضري في البلدان النامية، مصنفة على أساس فئة انتشار نقص الأغذية (تابع)

فئة انتشار نقص الأغذية في مجموع السكان ٢٠٠٠–٢٠٠٢ حسب البلد	توافر الأغذية		التنوع الغذائي		وفيات الأطفال		الحالة التغذوية للأطفال		التعليم		التوسع الحضري	
	إمدادات الطاقة الغذائية		نصيب الأغذية غير النشوية في مجموع إمدادات الطاقة الغذائية		معدل وفيات الأطفال دون الخامسة		الأطفال ناقصو الوزن دون الخامسة		معدل الإلمام بالقراءة والكتابة		حصة السكان الحضريين من مجموع السكان	
	١٩٩٠–١٩٩٢	٢٠٠٠–٢٠٠٢	١٩٧٩–١٩٨١	٢٠٠٠–٢٠٠٢	١٩٩٠	٢٠٠٢	١٩٩٠	٢٠٠٠	١٩٩٠	٢٠٠٣	١٩٩٠	٢٠٠٠
	كيلوكالوري/يوم للشخص		٪		لكل ألف من المواليد		٪		٪		٪	
سوازيلند	٢٤٦٠	٢٣٦٠	٤٥	٥٣	١١٠	١٤٩	غ م	١٠	٨٥	٩٢	٢٣	٢٣
ترينيداد وتوباغو	٢٦٤٠	٢٧٣٠	٥٩	٦٢	٢٤	٢٠	٧	٦	١٠٠	١٠٠	٦٩	٧٤
أوغندا	٢٢٧٠	٢٣٦٠	٥٢	٥٥	١٦٠	١٤١	٢٣	٢٣	٧٠	٨١	١١	١٢
فنزويلا	٢٤٦٠	٢٣٥٠	٦٣	٦٠	٢٧	٢٢	٨	٤	٩٦	٩٨	٨٤	٨٧
فييت نام	٢١٨٠	٢٥٣٠	١٦	٢٨	٥٣	٢٦	٤١	٣٤	٩٤	٩٦	٢٠	٢٤
٢٠ إلى ٣٤٪ ناقصو أغذية												
بنغلاديش	٢٠٧٠	٢١٩٠	١٥	١٦	١٤٤	٧٣	٦٦	٤٨	٤٢	٥٠	٢٠	٢٣
بوليفيا	٢١١٠	٢٢٥٠	٥٢	٥٠	١٢٠	٧١	١١	٨	٩٣	٩٧	٥٦	٦٢
بوتسوانا	٢٢٦٠	٢١٦٠	٤٥	٥١	٥٨	١١٠	غ م	١٣	٨٣	٩٠	٤٢	٥٠
كمبوديا	١٨٧٠	٢٠٦٠	١٢	٢٢	١١٥	١٣٨	غ م	٤٥	٧٤	٨١	١٣	١٧
الكاميرون	٢١١٠	٢٢٦٠	٤٥	٤٣	١٣٩	١٦٦	١٥	٢٣	٨١	٩٢	٤٠	٤٩
تشاد	١٧٨٠	٢١٥٠	٣٤	٤٢	٢٠٣	٢٠٠	غ م	٢٨	٤٨	٧١	٢١	٢٤
الجمهورية الدومينيكية	٢٢٦٠	٢٣٢٠	٦٥	٦٧	٦٥	٣٨	١٠	٥	٨٨	٩٢	٥٥	٥٨
غامبيا	٢٣٧٠	٢٢٧٠	٣٦	٤٧	١٥٤	١٢٦	غ م	١٧	٤٢	٦٢	٢٥	٢٦
غواتيمالا	٢٣٥٠	٢١٩٠	٤٠	٤٨	٨٢	٤٩	٣٣	٢٤	٧٣	٨١	٤١	٤٥
غينيا	٢١١٠	٢٣٨٠	٤٠	٤٠	٢٤٠	١٦٥	٢٤	٢٣	غ م	غ م	٢٥	٣٣
هندوراس	٢٣١٠	٢٣٥٠	٤٦	٥٤	٥٩	٤٢	١٨	١٧	٨٠	٨٦	٤٠	٤٤
الهند	٢٣٧٠	٢٤٢٠	٣٢	٣٩	١٢٣	٩٠	٥٦	٤٧	٦٤	٧٥	٢٦	٢٨
كينيا	١٩٢٠	٢١١٠	٣٦	٤٦	٩٧	١٢٢	٢٣	٢١	٩٠	٩٦	٢٥	٣٦
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	٢١١٠	٢٢٩٠	١٤	٢٣	١٦٣	١٠٠	٤٤	٤٠	٧٠	٨٠	١٥	١٩
ملاوي	١٨٨٠	٢١٥٠	٢٩	٢٤	٢٤١	١٨٢	٢٨	٢٥	٦٣	٧٣	١٢	١٥
مالي	٢٢٢٠	٢٢٠٠	٣٠	٢٨	٢٥٠	٢٢٢	٣١	٣٣	٢٨	٣٩	٢٤	٣٠
منغوليا	٢٠٧٠	٢٢٤٠	٥٢	٥٣	١٠٤	٧١	١٢	١٣	٩٩	٩٩	٥٧	٥٧
ناميبيا	٢٠٦٠	٢٢٧٠	٤٢	٤٠	٨٤	٦٧	٢٦	غ م	٨٧	٩٣	٢٧	٣١
نيكاراغوا	٢٢٢٠	٢٢٨٠	٥٢	٤٩	٦٨	٤١	١١	١٠	٦٨	٧٣	٥٣	٥٦
النيجر	٢٠٢٠	٢١٣٠	٢٨	٢٦	٣٢٠	٢٦٤	٤٣	٤٠	١٧	٢٥	١٦	٢١
باكستان	٢٣٠٠	٢٤٣٠	٤٢	٤٧	١٣٠	١٠٤	٤٠	٣٨	٤٧	٦٠	٣١	٣٣
بنما	٢٣٢٠	٢٢٤٠	٦١	٦١	٣٤	٢٥	غ م	٨	٩٥	٩٧	٥٤	٥٦
الفلبين	٢٢٦٠	٢٣٨٠	٤١	٤٤	٦٣	٣٧	٣٤	٣٢	٩٧	٩٩	٤٩	٥٩
السنغال	٢٢٨٠	٢٢٨٠	٣٤	٣٩	١٤٨	١٣٨	٢٢	٢٣	٤٠	٥٤	٤٠	٤٧
سري لانكا	٢٢٣٠	٢٣٩٠	٤٢	٤٥	٢٣	١٩	٣٧	٣٣	٩٥	٩٧	٢١	٢١
السودان	٢١٦٠	٢٢٦٠	٥٠	٤٧	١٢٠	٩٤	٣٤	٤١	٦٥	٨٠	٢٧	٣٦
تايلند	٢٢٥٠	٢٤٥٠	٣٣	٥٠	٤٠	٢٨	٢٥	١٨	٩٨	٩٩	٢٩	٣١
توغو	٢١٥٠	٢٣٠٠	٢٢	٢٣	١٥٢	١٤١	٢٥	٢٥	٦٤	٧٨	٢٩	٣٣
٣٥ ٪ أو أكثر ناقصو أغذية												
أنغولا	١٧٨٠	٢٠٤٠	٤٠	٣٢	٢٦٠	٢٦٠	غ م	٣١	غ م	غ م	٢٦	٣٣
بوروندي	١٩٠٠	١٦٤٠	٥٦	٤٨	١٩٠	١٩٠	٣٨	٤٥	٥٢	٦٧	٦	٩
جمهورية أفريقيا الوسطى	١٨٧٠	١٩٨٠	٣٤	٤٣	١٨٠	١٨٠	٢٧	٢٤	٥٢	٧١	٣٧	٤١
الكونغو	١٨٦٠	٢٠٩٠	٣٤	٣٧	١١٠	١٠٨	٢٤	غ م	٩٣	٩٨	٤٨	٥٢
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	٢٤٥٠	٢١٤٠	٣٤	٣٦	٥٥	٥٥	غ م	٢٨	غ م	غ م	٥٨	٦٠
جمهورية الكونغو الديمقراطية	٢١٧٠	١٦٣٠	٢٨	٢٤	٢٠٥	٢٠٥	غ م	٣١	٦٩	٨٥	٢٨	٣٠
إريتريا	غ م	١٥٢٠	غ م	٢٥	١٤٧	٨٩	٤١	٤٠	٦١	٧٣	١٦	١٩
اثيوبيا	غ م	١٨٤٠	غ م	٢٠	٢٠٤	١٧١	٤٦	٤٧	٤٣	٥٩	١٣	١٥
هايتي	١٧٨٠	٢٠٨٠	٤٩	٤٥	١٥٠	١٢٣	٢٧	١٧	٥٥	٦٧	٢٩	٣٦
ليبريا	٢٢١٠	١٩٩٠	٢٧	٣٦	٢٣٥	٢٣٥	غ م	٢٧	٥٧	٧٢	٤٢	٤٥
مدغشقر	٢٠٨٠	٢٠٦٠	٢٧	٢٣	١٦٨	١٣٥	٤١	٤٠	٧٢	٨٢	٢٤	٢٦

المصادر

تعتمد بيانات حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم ٢٠٠٤ بشكل أساسي، على التحليلات والبيانات التي وفرتها الأقسام الفنية في المنظمة. وثمة موضوعات محددة في هذه الطبعة استمدت بياناتها من المصادر التالية:

الصفحات ٨–١٣

يمكن الرجوع إلى المذكرة الفنية بشأن التقديرات الأولية للمنظمة عن تكاليف الجوع في العنوان التالي: www.fao.org/sof/sofi/

ACC/SCN. 2004. *Fifth report on the world nutrition situation. Geneva*. 130 pp.

Alderman, H. and Behrman, J. 2003. *Estimated economic benefits of reducing LBW in low-income countries*. Philadelphia. University of Pennsylvania.

Alderman, H., Hoddinott, J., & Kinsey, B. 2003. *Long-term consequences of early childhood malnutrition*. Washington, DC, IFPRI. 30 pp.

Alderman, H., Behrman, J., & Hoddinott, J. 2004. *Hunger and malnutrition. In Lomborg, B. ed., Global crises, global solutions*. Cambridge. Cambridge University Press. 672 pp.

Black, R., Morris, S. & Bryce, J. 2003. Where and why are 10 million children dying every year. *The Lancet*, 361: 2226-34.

Horton, S. 1999. Opportunities for investments in nutrition in low-income Asia. *Asian Development Review*, 17 (1,2): 246-273.

Horton, S. & Ross, J. 2003. The economics of iron deficiency. *Food Policy* 28: 51-75.

Jones, G., Steketee, R., Black, R., Bhutta, Q., Morris, S. & the Bellagio Child Survival Study Group. 2003. How many child deaths can we prevent this year. *The Lancet*, 362: 65-71.

Martorell, R., Khan, K.L. & Schroeder, D.G. 1994. Reversibility of stunting: Epidemiological findings in children from developing countries. *European Journal of Clinical Nutrition*, 48 (Suppl 1): S45-57.

Pelletier, D., Frongillo, E. 2002. *Changes in child survival are strongly associated with changes in malnutrition in developing countries*. Washington, DC, Academy for Educational Development. 32 pp.

Popkin, B., Horton, S., and Kim, S. 2001. *The nutrition transition and prevention of diet-related diseases in Asia and the Pacific*. Tokyo. UN University Press. 58 pp.

Seres, N. in ACC/SCN. 2000. *Fourth report on the world nutrition situation*. Geneva. 121 pp.

WHO. 2002. *The world health report 2002*. Geneva. 248 pp.

الصفحات ١٤–١٥

FAO. 2003. *Proceedings: Measurement and assessment of food deprivation and undernutrition*. Rome, 411 pp.

UNICEF. 2003. *The state of the world's children 2004*. New York. 147 pp.

الصفحات ١٨–٢٣

Barker, D. 1999. *The long-term outcome of retarded fetal growth*. Schweiz Med Wochenschr 129:189–96.

Barker, D. 1999. The fetal origins of type 2 diabetes mellitus. Annals of Internal Medicine, 130 (4): 322-324.

Faigenbaum, S. 2002. *Los supermercados en la distribución alimentaria y su impacto sobre el sistema agroalimentario nacional*. Santiago. University of Chile. 93 pp.

FAO. 2000. *Analysis of disparities in nutritional status by wealth and residence: examples from Angola, Central African Republic and Senegal*. Rome. 23 pp.

Haddad, L., Ruel, M. & Garrett, J. 1999. *Are urban poverty and undernutrition growing: some newly assembled evidence*. Washington. IFPRI. 41 pp.

Maxwell, D., Levin, C., Armar-Klemesu, M., Ruel, M., Morris, S., & Ahiadeke, C. 2000. *Urban livelihoods and food and nutrition security in greater Accra, Ghana*. Washington. IFPRI. 172 pp.

McCulloch, N. & Ota, M. 2002. *Export horticulture and poverty in Kenya*. Brighton. IDS. 24 pp.

Neven, D. & Reardon, T. 2003. The rapid rise of Kenyan supermarkets: impact on the fruits and vegetables supply system. Unpublished paper presented at FAO Scientific Workshop: Globalization of food systems: impact on food security and nutrition, Rome, 8-10 October 2003. 17 pp.

Popkin, B. 2003. *The nutrition transition in the developing world. Development Policy Review*, 21 (5-6): 581-597.

Reardon, T., Timmer, P., Barrett, C. & Berdegué, J. 2003. *The rise of supermarkets in Africa, Asia and Latin America*. American Journal of Agricultural Economics 85 (5): 1140-1146.

UK Food Group. 2003. *Food, inc. London*. IIED. 89 pp.

UN. 2004. *World urbanization prospects: the 2003 revision, data tables and highlights*. New York. 20 pp.

Weatherspoon, D. & Reardon, T. 2003. The rise of supermarkets in Africa: implications for agrifood systems and the rural poor. *Development Policy Review*, 21 (3).

World Bank. 2003. *Global economic prospects 2004*. Washington. 333 pp.

الصفحات ٢٤–٢٥

Arantes, R. 2003. *The Brazilian "Ministério Público" and political corruption in Brazil. Oxford*. Centre for Brazilian Studies, University of Oxford. 28 pp.

Millennium Project Task Force on Hunger. 2004. *Halving hunger by 2015: a framework for action. Interim report*. New York. Millennium Project. 219 pp.

الصفحات ٢٦–٢٧

Korf, B, & Singarayer, R. 2002. *Livelihoods, food security and conflict in Trincomalee*. Paper presented at the Third CEPA/PIMU Poverty Symposium, Colombo. 21 pp.

FAO. 2003. *Understanding seed systems and strengthening seed security*. Rome. 23 pp.

LEISA. 2001. Coping with disaster. *LEISA Magazine* 17 (1): 1-36.

Zakieldin, S. 2002. *How communities of Western Sudan have coped with and adapted to present climate hazards*. Presentation to the Second AIACC African and Indian Ocean Island Regional Workshop, Dakar. 20 pp.

الصفحات ٢٨–٢٩

Behrman, J., Sengupta, P. & Todd, P. 2001. *Progressing through PROGRESA: an impact assessment of a school subsidy experiment*. Washington. IFPRI. 83 pp.

Global Campaign for Education. 2004. *Learning to survive: how education for all would save millions of young people from HIV/AIDS*. 32 pp. Available at www.campaignforeducation.org/resources/Jan2004/WEF_GGI2003.pdf

McEwan, P. 1999. Evaluating rural education reform: the case of Colombia's Escuela Nueva Program. La Educación, 132-133 (available at www.iacd.oas.org/LaEduca132/mcewan/mcewan132-134.htm).

الصفحات ٣٠–٣١

FAO. 2004. International Year of Rice fact sheets (available at www.fao.org/rice2004/en/factsheets.htm).

HM Treasury/DFID. 2004. *International Finance Facility proposal*. London. HM Stationery Office. 19 pp.

IRRI. 2002. Food security as economic stimulus. *Rice Today 1* (1): 29.

van den Berg, H. 2004. *IPM Farmer Field Schools: a synthesis of 25 impact evaluations*. Rome. FAO. 53 pp.

حالة
إنعدام الأمن الغذائي في العالم

يتبيّن من العدد السادس من حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم أن عدد الجوعى بصفة مزمنة في العالم النامي انخفض بمقدار ٩ ملايين فقط منذ الفترة المرجعية ١٩٩٠–١٩٩٢ التي اعتمدها مؤتمر القمة العالمي للأغذية. وهنا نصل إلى نتيجة لا مفر منها هي: يجب أن نُحسِّن أداءنا.

وعند النظر إلى التقدم الكبير الذي حققه أكثر من ٣٠ بلداً في مختلف الأقاليم النامية من أجل تخفيض الجوع، يُبرز التقرير درساً آخر واضحاً ولا مفر منه هو: نستطيع أن نحسن أداءنا.

ولأول مرة يُقدم تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم ٢٠٠٤ تقديرات مؤقتة عن التكاليف الضخمة التي تتحملها العائلات والأمم بسبب الجوع – فهناك ملايين من البشر يحصدهم الموت المبكر والعجز، وهناك مليارات من الدولارات تضيع بسبب نقص الإنتاجية والدخل. وعلى الصعيدين الأخلاقي والعملي تؤدي هذه التقديرات إلى نتيجة أخرى لا مفر منها هي: لا مناص من أن نحسن أداءنا.

ويتضمن التقرير أيضاً موضوعاً خاصاً يتناول تأثير سرعة نمو المدن والدخل في البلدان النامية وعولمة الصناعة الغذائية على الجوع والأمن الغذائي والتغذية.

وينتهي هذا التقرير بنداء عاجل لرفع مستوى العمل والموارد والالتزامات من أجل بلوغ هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية، وهو تخفيض عدد الجوعى بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥. فما زالت الفرصة سانحة لبلوغ هذا الهدف لو تركز جهدنا في السنوات العشر المقبلة على إجراءات بسيطة وزهيدة التكاليف تؤدي في النهاية الى تحسين مستوى الأمن الغذائي بالسرعة المطلوبة لأكبر عدد من البشر.

الجوعى لا يستطيعون الانتظار.

ISBN 92-5-605178-8

9 789256 051783

TC/M/Y5650Ar/1/11.04/1000